

باورسی شد
۳۶ - ۱۲

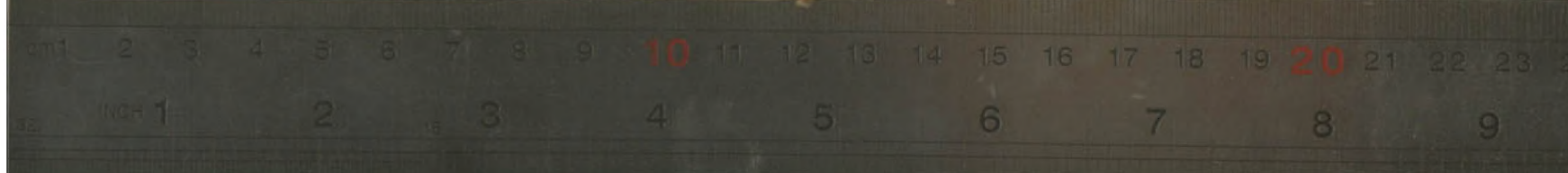
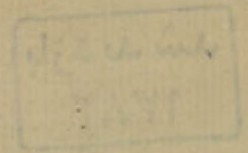
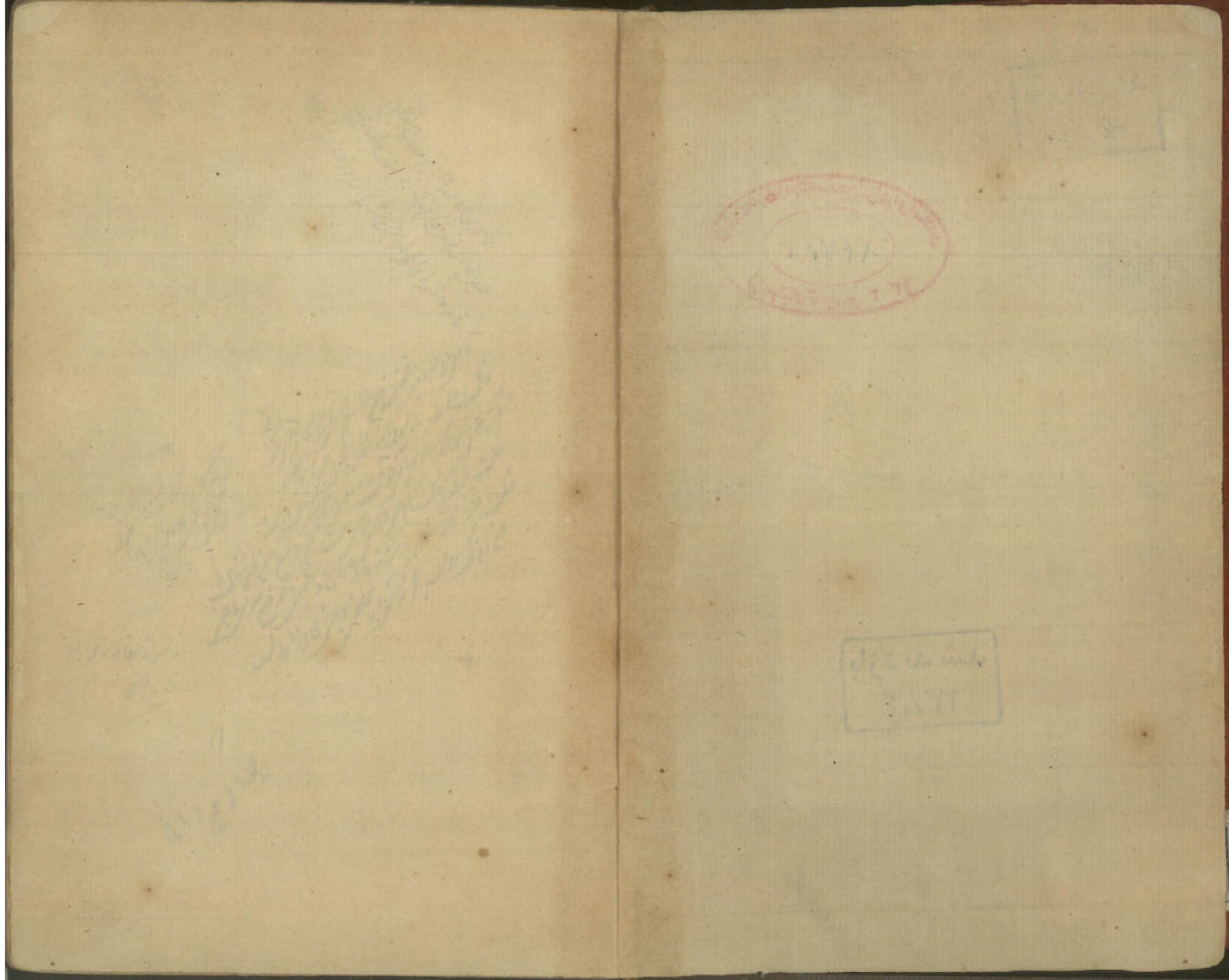
کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۴۲۸۰
فیلد و لیست تأسیس ۱۳۲

۱۲۸

بازدید شد
۱۳۸۲

<p>کتابخانه مجلس شورای ملی</p> <p>نام کتاب: در معارج عبودیت المصطفی - الامام ع</p> <p>مؤلف: میرزا محمد</p> <p>موضوع تألیف: ...</p> <p>۸۹۲۰</p>		<p>شماره دفتر</p> <p>۳۲۲۷۱</p> <p>۹۱۵۲</p>
--	--	--

خطی - فهرست شده
۸۹۲۰



تأنيدياً إلى عبد الله بن أبي طالب
سيد الفاضل بن علي بن أبي طالب
بن عبد الله بن أبي طالب

300

[illegible]

درع الصلح
ومنه تأليفه رحمه الله

دولت علیہ السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في
الدين من الخير ما لا يحصى
والعلم ما لا ينفد
والرحمة ما لا تحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى
والرحمة ما لا يحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن جناب فضلك الاستيفاق والاستيعار باعلم يا حكيم
اللقم في لسان هذه الذرة المحذرة ان يوازي حقوق نعمك الجمة
وحدي نعمتك من اسطع ما بلح واربع من فضلك على كيف
بيان هذه النعمة للهجة ان يداني قطوف كرمك بالشكر وشكر
لا املك من اللع والمع والتمتع من طولك كدي خصص افضل صلواتك
واجزل بركاتك باكمل من بلغ عنك ودعي اليك واكرم من هدي
للسبيلك ودل عليك جديك ورسولك سيدنا ونبينا محمد و
عترته الاطيبين وحاشية الاقربين مواضع سترك وحلج كتابك وحق
وحبك ومجالي فورك وحفظه دينك والسنة امرك ^{وهديك} ^{وهديك}
فيقول الحق المربيين الى الابد الغني محمد بن محمد بلقب باقر دام الحسين
ختم الله له بالحسن الى مدمصرت العلم ونصرت الحكمة وفكرت ظميرة
ماروينا قمار وبناه عن موالينا العصوريين واثمتنا الطاهر صلوات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في
الدين من الخير ما لا يحصى
والعلم ما لا ينفد
والرحمة ما لا تحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى
والرحمة ما لا يحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى

الله وسليمانه عليهم اجمعين من قصصهم الناصية على ان اشد كيناه
يتما حيث تحت التبريل العزيز العليم في القرآن الكريم على برهم وكفالههم
لانقطاعهم عن اباؤهم بنيم انقطع عز امامه لا يقدر على الوصول اليه
ولا يدري كيف حكمه فيما يتلى به من شرائع دينه ولا سيما قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فيا روبرع عن سيدتنا ومولانا الطاهرة الطاهرة
النبوة سيدة النساء ودة آل الرسول صلوات الله عليها وعلى اهلها و
بعلمها وبنيها ثم ينادي منادى ربتنا عز وجل اياها الكافلون لا يتامر
آل محمد الناعشون لهم عند انقطاعهم عن اباؤهم الذين هم ائمة هم هؤلاء نلا
والايتام الذين كفلقوهم الى آخر الحديث وذيله وقول سيدنا الصادق
ابي عبد الله جعفر بن محمد الباقر عليها السلام علماء شيعتنا امرابطون
الشعر الذي لم يلبس وعفارية القول عليه السلام لا في انصيب ذلك من
شيعتنا كان افضل من جاهد الروم والترك والخز الف الف مرة
يدفع عن اديان محبتنا وذاك يدفع عن ابدانهم وقول سيدنا الرضا الجني
عليه موسى عليه السلام فيدخل الجنة مع ققام وقام حتى والعشر وهم الذين
اخذوا عنه علومه واخذوا عنه اخذ عنه اليوم القيمة مضافة الى ما ورد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في
الدين من الخير ما لا يحصى
والعلم ما لا ينفد
والرحمة ما لا تحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى
والرحمة ما لا يحصى
والعفو ما لا يحصى
والغفران ما لا يحصى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

ووجه عنهم عليهم السلام في اصطلاح كلمة الجمل وكالكتام في العلم فمما يشاء
التاميين وازاحدا مقام النفوس باواعة اسرار الحق واليقين وما زال
وكذا ليضاح السبل للعالم الملكوت بانوار البراهين واضاءة ظلمات
القلوب باشاعة الحقائق فذات احكام الدين الرزين وحيث ان دور
الدهر لا زالت يقو في مرة بعد اخرى وتلعب في كرة قبل اخرى فيما اختلفت
من العصور واختلطت بضعة من العمر فنهجت الماحضات العلم الغويم في
المستقيم وعرجت في درج افلاك الحكمة الايمان المتيقن بالافاق البين
والآن حيث احببت عن مسائل سئلت عنها فاملت على عصابة تحفل الكدر
شظا فاحكام من زواهر الكلام والعتيق اليهم قضا صالحا من جواهر حقيقة
النظام طريقة الانتظام الحس على عصابة من الاولاد الروحانية بالاحكام
في اخرها في سبط صحيفة يتلون فوارع الفاظها بروايع ارجاضها و
يتدرون في لوا مع معانيها بابدائع مبانيها فاذا اضرب بعصا النحي
جوارق حجة فتفجر منه اثنا عشرة عينا ليعلم كل اناس مشربهم صانعها الله
عن عوهم في تسمية الباطل واغلون في غفلة عن شريعة الحق لا يرجون
هتج الكلمة من افواههم لاعتبيها قلوبهم وهم لمقت الحقيقة يعرضون والله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

احمد بن محمد

ابن عبد الله

الغرض من هذا الكتاب
هو بيان حقائق الدين
والتبليغ على الوجه الصحيح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

ولما العلم والحكمة به الاعتصام ومنه العصمة **المسئلة الاولى** في تبينة فاذة
ما يتعلق باحكام الموضوع الصحيح هو المشهور وعند الاصحاب من استجبات
الموضوع للصلوة المندوبة ومن كتابته القرآن اذ لم يكن واجبا كما اذا توف
عليه الاصلاح او جمع المتناثر وترتقا لبعضهم بالوجوب واورد
جلد المحقق اعلى الله درجته في شرح القواعد انه لا يصح ان يعني بالطلاق
الوجوب هناك الا الجازي تعبير ابيه عن الاشتراط وتنزيله لانه بناء
على ان شرط الشيء يضا هو الواجب في انه لا بد منه في ذلك الشيء فهناك مقادير
اما الاول وهو في صحة المحقق في هذا الاطلاق فليعلم ان يقول ان فيه عضا
عوديا اليس لان يروم ما هو واحد الاحكام الخمسة بالمعنى المصطلح عليه
تسكابا شرعية الصلوة المندوبة بشرطه بالوضوء وفعلها من دون
حرام وفاقا وكل ما يحرم فعله فانه يحجب عنه العام وهو تركه بنية فترك
فعل المشروط من دون الوضوء الذي هو شرطه واجبا وانما يتحقق ذلك
بترك المشروط والشرط والا لتيان بالشرط ففعلها واجبا جميعا فليس
بقوة مانعة في الاصول ان كل واجب القدر المشترك بين افراد معينة
كان كل من تلك الافراد واجبا تخييريا وكل واجب تخييريا فاما انما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى
 وهو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى
 وهو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى

يؤتى به على وجه الوجوب ولا ينال في ذلك جواز تركه بخصوصه بل هو
 في الوجوب التجبيري فلذلك سمعهم يقولون انه غير مدافع للاستحباب العيني
 فقد لازم ان يكون الموضوع للصلوة المندوبة وكذلك ليس كتابه الغرض
 المندوب واجبا ينوي فيه الوجوب كما يؤتى به وهو ما ريم باطلا في الوجوب
 فقولك هذا من الاشكال المستصعب فعملها ولعل الغصية عنه
 ان كون طبيعة ما من الواجبات قد اشتهر كما يجتهد في بين امور معينة
 بحيث لا يغدو تحقيقه باحتمال واحد منها البتة انما يستوجب الوجوب
 التجبيري اذا كانت تلك العلاقة من تلقاء وضع الشارع حيث جعل
 معينة فحسب افراد تلك الطبيعة بحيث يتحقق وان احتمل في تجوز العقل
 ان يكون هناك فرد اخر يتحقق الطبيعة كما في حصول الكفاية الا اذا كانت
 هي لازمية طبيعية بحيث يحكم العقل بحد لحاظ الطبيعة وتلك الامور
 مع عزل النظر عن حكم الشارع ان يتحقق ما يستلزم تحقيق واحد منها الا
 يمنع من دون تحقيق شيء منها اضلا فالمعتبر هناك من تلك العلاقة هي
 الوضعية الشرعية بحيث يكون ذلك لاستلزام من جهة الشارع فان اهمالته
 على مقتضى قاعدة التحسين والتفريق العقليين لا يكون الاحكام مستندة

الاشارة

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى
 وهو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى
 وهو الوجه الثاني في وجوب الاستدلال على العقل في معرفة الله تعالى

الى الشارع بل ما اخذته منه فقط اذ يحتمل بان مناط الوجوب التجبيري هو ذلك الترتيب
 الاستناد الى العقل الكاشف عنه الشارع على المعنى المأخوذ من تلك القاعدة
 اعني الاستناد الى جهة مرجحة في ذات العقل لا الربط بالزوم والعقل
 اصطلاح العلوم العقلية اعني امتناع الانكشاف بحكم العقل بحد
 لما شئت في فناءه هوانه لا يكتفي هناك مطلق الاستلزام بحسب التحقيق
 وان استدلت بالضرورة العقلية بحيث لا ينفذ عند العقل احتمال التحقيق
 الطبيعة ينبغي آخر بل لابد من الزوم المستند الى جهة مرجحة في ذات الطبيعة
 الواجبة وذوات تلك الامور يكشف الشارع عنها وان امكن الانكشاف عند
 العقل بحسب لحاظ الطرفين فلهذا اعيد التشكيك بان على تقدير الزوم على العقل
 يمنع تحقيق الطبيعة نظر الى ذاتها مع انتفاء تلك الافراد اذ افاقاع
 الفرد المنتشر كما لا يتم ايقاع الطبيعة الآبه وما لا يتم الواجب المطلق الآبه
 فهو واجب فيكون ايقاع الفرد المنتشر واجبا ويلزم الوجوب التجبيري اعيد
 النص ويقل يرجع القول الى ما ثبت به الكبر في محصل الاحكام في الوجوب
 والحزمة وهو قياس على ما لم يتجلى بان ما لا يتم الواجب المطلق الآبه هو
 يتقدم على الواجب المطلق تقدم بالذات اعني تقدم الموقف عليه على الوجه

[illegible]

وإلهنا الله ربنا ورب كل شيء
والعز من فوق قنطرة
الآن بعد من وجه

تبرکات علیہ السلام

جنس من الصيغ الموضوعة للعلوم عند ذمة من المحققين في الاصول والحق
على ما ذهب اليه بعض ائمة التحقيق من علماء العربية ان اسم الجنس انما وضعه
للطبيعة من حيث هي لا للفرد المنتشر لا الحقيقة بشرط الوحدة ^{هنية} ^{الذات}
واللام انما تعطى بالذات وبحسب الحقيقة تعريف الجنس ثم الجنس كما يقصد
اليه من حيث هو وقد يقصد اليه من حيث هو ينطبق على كل فرد
من افراد او من حيث ينطبق على بعض افراده بعونة القرائن ^{فالاختلاف}
والعهد قد يعرض لاستيعاب المقام او الاحتفاف بالقرائن الخارجية
والمرسلة على ما حققناه وفاقا لما حصله الرؤساء من قدماء المتأخرين
انما موضوعها الطبيعة من حيث هي ^{بجواب امر في طريق البرزخ} هي بالزيادة شرط والطبيعة
من حيث هي هي تصلح للكلية والجزئية والطبيعة فالحكم القاطق على
موضوع المرسلة يصح ان يسري الكل منها فصدق اعم من ان يكون
بصدق المحمول على بعض الافراد الحقيقية او عليها استيعابا او على
نفس الطبيعة من حيث هي هي المرسلة يستلزم مطلق الجزئية اعم
من ان يكون الحكم فيها على الطبيعة من حيث الانطباق او على بعض
الافراد الحقيقية اعني الانواع والاشخاص وبعض الافراد الاعتبارية

التي خصوصها بحسب الاعتبار لا الاختصاص التناولية وانما يتعين كل من
الجزئيتين بالزوم للمرسلة في المقامات العلمية باستحقاق المقام
او بدليل يقتضيه ومعلوم هناك عدم تعلق القصد بحال الصلوة ^{على}
بعض افراد الطواف بخصوصه كيف لو كان ذلك كان الحديث ^{بعضه}
خارفا للاجماع المركب الائم الا ان يراد بذلك البعض جميع الافراد ^{حيث}
فينصرف الزوم الى حاصصة محيطة تنتج المطلوب على انه قد تقرر
في فقره ان مراسلات العلوم والصناعات محيطة ومطلقا لها
ضروريات فاطنك بمرسلات احاديث سيد البشر واصحابه
الظاهرين صلوات الله عليهم اجمعين هذا واما الطواف المندوب
فالاصح انه غير مشروط بالطهارة وخصوص رواية محمد بن مسلم
وزيادة وعبيد يدفع عسك العلامة في النهاية مطابقا لابي الصلاح
الحلي بالعموم **قاعدة** منطوقا انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى يقتضي غير العمل عند المكلف عن كل ما يشاركه في جنسه ^{فضله}
او في خواصه او في وجوهه وكيفية او في غايته فالنية يعتبر في
جميع العباد اذا امكن فعلها على وجهين ويجوز التعرض بمشخصات

هذا هو الوجه في
المرسلة في قوله
المرسلة في قوله
المرسلة في قوله
المرسلة في قوله

العبادة ومميزاتها عن سائر المشاركات فلا محل ليجب قصد جنس الفعل
ثم فضوله ووجهه كالوجوب وجهه والندب وجهه وكالا
او القضا في الصلوة ثم غايته كالرفع والاستباحة في الطهارة ثم
غايته الغاية اى الغاية الاخيرة وهي العربية ولا ينسحب الحكم في
المعرف لوجوب معرفة الله تعالى فانه عبادة بل اول ما يجب في العبادات
ولا يعتبر فيه النية لعدم تحصيل المعرفة قبله فلا يجري هناك اختلا
الوجوه المتصورة في سائر العبادات اذ هي تمام يحصل بعد لحاظ
جناب الشارع وامره ونهيته ولا في ارادة الطاعة اعني النية فانها
عبادة ولا يفتقر الى نية وراء نفسها والالتزام الى الامر الى النهاية و
السرفية ان النية مميزة سائر الاعمال بعضها عن بعض وهي متميزة
عن سائر المقصود بذاتها فلا يعوزها قصد آخر يميزها عنها وهذا كما
ان الشخص بشخص المهيبة وهو متشخص بذاته واما ترك المحرمات فانه
وان كان واجبا وكذا ترك المكروهات وان كان مستحبا
الا انه لا يجب فيه النية لئلا يغني ذلك ترتب الثواب مع علم النية
بل يغني ان الامتنال حاصل بدونها وان كان استحقاق الثواب بالترك

سائر المشاركات
فلا محل ليجب قصد جنس الفعل
ثم فضوله ووجهه كالوجوب
وجهه والندب وجهه وكالا
او القضا في الصلوة ثم غايته
كالرفع والاستباحة في الطهارة
ثم غايته الغاية اى الغاية
الاخيرة وهي العربية ولا ينسحب
الحكم في المعرفة لوجوب معرفة
الله تعالى فانه عبادة بل اول
ما يجب في العبادات ولا يعتبر
فيه النية لعدم تحصيل المعرفة
قبله فلا يجري هناك اختلا
الوجوه المتصورة في سائر
العبادات اذ هي تمام يحصل
بعد لحاظ جناب الشارع وامره
ونهيته ولا في ارادة الطاعة
اعني النية فانها عبادة ولا
يفتقر الى نية وراء نفسها
والالتزام الى الامر الى
النهاية والسرفية ان النية
متميزة سائر الاعمال بعضها
عن بعض وهي متميزة عن
سائر المقصود بذاتها فلا
يعوزها قصد آخر يميزها
عنها وهذا كما ان الشخص
بشخص المهيبة وهو متشخص
بذاته واما ترك المحرمات فانه
وان كان واجبا وكذا ترك
المكروهات وان كان مستحبا
الا انه لا يجب فيه النية
لئلا يغني ذلك ترتب الثواب
مع علم النية بل يغني ان
الامتنال حاصل بدونها وان
كان استحقاق الثواب بالترك

فيل اول عبادة
على العبد عز وجل
تكون في ترك المحرمات
في حصولها وقيل
قصد تركها وقيل
الاول وان كان
وانما شرطها
مقدم عليها تقدم
الوضوء على السجدة
في

ينوقف

ينوقف على نية القربة والسران الغرض الا هم من هذه التزوي هجر
تلك الاشياء ليستعد بذلك للعمل الصالح وهذا الغرض يحصل بنفس
الترك باهوتك على اى وجه كان فالترك المقص كانه لا يرفع
وجبهين مختلفين وان كان مطلق الترك يتصور وقوعه على وجوه
مختلفة ومن هذا الباب لافعال الجارية بحري التزوي كحصول النجاسة
عن التزوي البدن فانه لما كان الغرض منها هجران النجاسة واما طهارة
بحري بحري التزوي المحض فاذا تبيين انه يجب في نية الوضوء قصد الفعل
ووجهه اعني الوجوب والندب وجهه الوجه اعني كون الوجوب
او الندب مستندا الى جهة موجهة في نفس ذات الفعل مكشوفة بالشرع
مقربة في الواجبات السمعية من الواجبات العقلية التي هي بذور السعادات
الابدية وغاية الفعل اعني رفع الحدث والاستباحة وغاية الغاية
التي هي الغاية الاخيرة اعني القربة فاعتبار هذه الامور في النية هو اوضح
القول واقواها وتفصيله ان الاصحاب في ضول الله تعالى عليهم
هناك على اقول الصفة الاول لاكتفاء بالقربة وابتغاء وجه الله قاله
الشيخ في النهاية الثاني لاكتفاء برفع الحدث والاستباحة فعل مشروط

سائر المشاركات
فلا محل ليجب قصد جنس الفعل
ثم فضوله ووجهه كالوجوب
وجهه والندب وجهه وكالا
او القضا في الصلوة ثم غايته
كالرفع والاستباحة في الطهارة
ثم غايته الغاية اى الغاية
الاخيرة وهي العربية ولا ينسحب
الحكم في المعرفة لوجوب معرفة
الله تعالى فانه عبادة بل اول
ما يجب في العبادات ولا يعتبر
فيه النية لعدم تحصيل المعرفة
قبله فلا يجري هناك اختلا
الوجوه المتصورة في سائر
العبادات اذ هي تمام يحصل
بعد لحاظ جناب الشارع وامره
ونهيته ولا في ارادة الطاعة
اعني النية فانها عبادة ولا
يفتقر الى نية وراء نفسها
والالتزام الى الامر الى
النهاية والسرفية ان النية
متميزة سائر الاعمال بعضها
عن بعض وهي متميزة عن
سائر المقصود بذاتها فلا
يعوزها قصد آخر يميزها
عنها وهذا كما ان الشخص
بشخص المهيبة وهو متشخص
بذاته واما ترك المحرمات فانه
وان كان واجبا وكذا ترك
المكروهات وان كان مستحبا
الا انه لا يجب فيه النية
لئلا يغني ذلك ترتب الثواب
مع علم النية بل يغني ان
الامتنال حاصل بدونها وان
كان استحقاق الثواب بالترك

سائر المشاركات
فلا محل ليجب قصد جنس الفعل
ثم فضوله ووجهه كالوجوب
وجهه والندب وجهه وكالا
او القضا في الصلوة ثم غايته
كالرفع والاستباحة في الطهارة
ثم غايته الغاية اى الغاية
الاخيرة وهي العربية ولا ينسحب
الحكم في المعرفة لوجوب معرفة
الله تعالى فانه عبادة بل اول
ما يجب في العبادات ولا يعتبر
فيه النية لعدم تحصيل المعرفة
قبله فلا يجري هناك اختلا
الوجوه المتصورة في سائر
العبادات اذ هي تمام يحصل
بعد لحاظ جناب الشارع وامره
ونهيته ولا في ارادة الطاعة
اعني النية فانها عبادة ولا
يفتقر الى نية وراء نفسها
والالتزام الى الامر الى
النهاية والسرفية ان النية
متميزة سائر الاعمال بعضها
عن بعض وهي متميزة عن
سائر المقصود بذاتها فلا
يعوزها قصد آخر يميزها
عنها وهذا كما ان الشخص
بشخص المهيبة وهو متشخص
بذاته واما ترك المحرمات فانه
وان كان واجبا وكذا ترك
المكروهات وان كان مستحبا
الا انه لا يجب فيه النية
لئلا يغني ذلك ترتب الثواب
مع علم النية بل يغني ان
الامتنال حاصل بدونها وان
كان استحقاق الثواب بالترك

من العجائب في الدنيا في الذكاء من هذا القول
انما سمعنا من هذا القول في
جده الامام المصطفى
كما امر به في الحق
في هذا القول
عند القول
فيما
منه

۱۰۰

[illegible]

حتى الاصغر والجميع بين الطاعة والفرية يتجشم بعيدا ^{تقتض} ولعلك تقول
 الستة واعتبار الشخص هو الغرض الوجه وجه الوجه جميعا ^{تقتض} فلم
 باحدهما فحسب ليس الوجوب والندب يتصوران يكون على الوجه
 عند كافة اهل العدل والتوحيد من الامامية والمعتزلة وان يكون على
 ما نرغمه الفتن الاشعرية القدرية فلا بد من اعتبار وجه الوجوب
 السبب الباعث على ايجاب الواجب ندب المندوب ليحصل التوفيق ^{فقال}
 لك وجه الوجه هو اعتبار في نفس الوجوب والندب فيحصل الادل
 معناه لا امر زائد عليه كالاستباحة والفرية فان نويت اصل الادل
 او المندوب كان معناه المحصل عندك على الاجمال مغنيا عن التعرض لوجه
 مرة اخرى على التفصيل وان نويت وجهه كفاك لانه يستلزم شية
 الوجوب والندب لاشتماله عليه مع زيادة تحصيل معناه فكان هذا
 ابلغ كما قال جددي المحقق اعلى الله درجته في شرح القواعد ^{تتبع} معنى
 الامور بها في الكتاب الكريم المحدث عليه في السنة الشريفة هو ابتغاء
 وجه الله سبحانه والاخلاص في فعل العباد خالصا لله وحده ^{الاثر}
 المترتبة والاخر في سلك المقرئين المستغفرين في مشاهدة ^{وجه}

في قوله حتى الاصغر والجميع بين الطاعة والفرية يتجشم بعيدا
 قوله الستة واعتبار الشخص هو الغرض الوجه وجه الوجه جميعا
 قوله باحدهما فحسب ليس الوجوب والندب يتصوران يكون على الوجه
 قوله عند كافة اهل العدل والتوحيد من الامامية والمعتزلة وان يكون على
 قوله ما نرغمه الفتن الاشعرية القدرية فلا بد من اعتبار وجه الوجوب
 قوله السبب الباعث على ايجاب الواجب ندب المندوب ليحصل التوفيق
 قوله لك وجه الوجه هو اعتبار في نفس الوجوب والندب فيحصل الادل
 قوله معناه لا امر زائد عليه كالاستباحة والفرية فان نويت اصل الادل
 قوله او المندوب كان معناه المحصل عندك على الاجمال مغنيا عن التعرض لوجه
 قوله مرة اخرى على التفصيل وان نويت وجهه كفاك لانه يستلزم شية
 قوله الوجوب والندب لاشتماله عليه مع زيادة تحصيل معناه فكان هذا
 قوله ابلغ كما قال جددي المحقق اعلى الله درجته في شرح القواعد
 قوله الامور بها في الكتاب الكريم المحدث عليه في السنة الشريفة هو ابتغاء
 قوله وجه الله سبحانه والاخلاص في فعل العباد خالصا لله وحده
 قوله المترتبة والاخر في سلك المقرئين المستغفرين في مشاهدة

العظيم

العظيم لا ما يعرف للجهود من القرب المشهور كما قال مولانا امير المؤمنين
 صلوات الله وسلامه عليه في خطبة يصف بها ربه الاعلى مع كل
 شئ لا بمقارنة وغير كل شئ لا بمزايلة وعنه صلوات الله عليه وقد
 قاله في علب اليمان في بكسر الهمزة وسكون العين اللهم واللام ^{المكسورة}
 هل رايت ربك يا امير المؤمنين فقال انا عبد ما لا ارى فقال وكيف ^{تراه}
 قال لا تدرى العيون بمشاهدة الاعيان ولكن تدرى القلوب بحقائق ^{يق}
 الايمان قريب من الاشياء غير ملاق بعيد غير ميا بين متكلم بلاد ^{بالجفا}
 مراد لا بهمة صانع لا بحارحة لطيف لا بوصف بالحفا كبر لا بوصف ^{بالجفا}
 بصير لا بوصف بالحاسة رجم لا بوصف بالرقعة تغنى الوجوه لعظمته
 تجل القلوب من مخافته والغايات التي ذراها الاصحاب بالبحث ^{منها}
 فان الاولى الريا ولا يراد في اخلاصها بالاخلاص وتحقق بقصد ^{مدح}
 الرأى اياه والتسبب للانشقاق بدوا لدفع ضرره في العباد المشوية
 بالنعية اصل العبادات تتحقق على وجه الاخلاص وما فعل منها نعية ^{فله}
 اعتباران بالنظر الى اصله وهو قرينة والنظر الى اطرائس استدفاع ^{الضرر}
 وهو لازم لذلك فلا يقدح في اعتباره واما احداث صلوة مثلا ^{تقتض}

نكاحا

في قوله حتى الاصغر والجميع بين الطاعة والفرية يتجشم بعيدا
 قوله الستة واعتبار الشخص هو الغرض الوجه وجه الوجه جميعا
 قوله باحدهما فحسب ليس الوجوب والندب يتصوران يكون على الوجه
 قوله عند كافة اهل العدل والتوحيد من الامامية والمعتزلة وان يكون على
 قوله ما نرغمه الفتن الاشعرية القدرية فلا بد من اعتبار وجه الوجوب
 قوله السبب الباعث على ايجاب الواجب ندب المندوب ليحصل التوفيق
 قوله لك وجه الوجه هو اعتبار في نفس الوجوب والندب فيحصل الادل
 قوله معناه لا امر زائد عليه كالاستباحة والفرية فان نويت اصل الادل
 قوله او المندوب كان معناه المحصل عندك على الاجمال مغنيا عن التعرض لوجه
 قوله مرة اخرى على التفصيل وان نويت وجهه كفاك لانه يستلزم شية
 قوله الوجوب والندب لاشتماله عليه مع زيادة تحصيل معناه فكان هذا
 قوله ابلغ كما قال جددي المحقق اعلى الله درجته في شرح القواعد
 قوله الامور بها في الكتاب الكريم المحدث عليه في السنة الشريفة هو ابتغاء
 قوله وجه الله سبحانه والاخلاص في فعل العباد خالصا لله وحده
 قوله المترتبة والاخر في سلك المقرئين المستغفرين في مشاهدة

فن باب التزيا فقلها **الثانية** قصد الشراب والاخلاص من العقاب
 او قصد ما مع **الثالثة** فعل العباد شكر النعمة واستجلا بالمرئيد **الرابعة**
 حياء من الله تعالى **الخامسة** حب الله تعالى **السادسة** تعظيم الله تعالى
 وانقياد واجابة **السابعة** موافقة لارادته وطاعة لاهله **الثامنة** كونه
 سجادة اهلا للعبادة هذه الاخيرة غاية لذاتها بخلاف سائر القبا
 كالحب والامثال والطاعة وجمع على كون العباد بها تقع صفة معتبرة
 هي اكمل مراتب الاخلاص وقد اشار اليها امير المؤمنين صلوات الله
 عليه بقوله ما عبدتك طمعا في جنتك ولا خوفا من نارك بل **جنتك**
 اهلا للعبادة فعبدتك وغاية الثواب والعقاب فليقطع **الحجاب**
 بان قصدها منش الفساد للعبادة وكذلك الاستجلاب واما النية
 كالحب للمهابة والطاعة فقد اختلف فيها والظاهر انها غير ضارة في **النية**
 وفاقا لقول شيخنا المحقق الشهيد رفته في رتبة في قواعد لان الغرض
 بها الله في الجهد ونعم ما قاله الذكرى ويكفي عن الجميع قصد الله سبحانه
 الذي هو غاية كل مقصد ثم النظر انما هو في الغرض لتلك الغايات
 النية حين الفعل واما كون الطمع والرجاء والشكر والمجاورة **تنبعث**

عنها

عنها العباد ومن الاسباب الباعث عليها وان لم تدخل في النية حين
 ايقاعها فلا كلام في عدم استحضار حجة العباد بها ولذلك اشتمل
 الكتاب السنة على المهربات من الحدود والتعزيمات والذم ولا
 بالعقوبات وعلى المرتقات من المدح والثنا في العاجل والجنة ونعيمها
 في الاجل الا ان تلك من درج العابدين ودرجة العارفين ارفع
 منها فزهد غير العارف يرجع الى تجارة ما كانه يجري مجرى باهر
 يشري بمشقة الدنيا بغير الاخرة وعبادته الى مواجزة ما كانه يجري
 مجرى باهر يعمل عاجلا يستعير عنه باجره ياخذها آجلا واما العا
 حيث استيقن ان فاطمة ما سوى الله تعالى سبحانه مهيات باطلة
 وهويات هالكة فيخدا انفسها في الآزال والاباد ولا حظ لها
 من الحقيقة الا الاستناد الى القيوم الحق استنادا للمجهرية والمصنوع
 لم يكن لغير الله تعالى في نفسه وقع يتوصل اليه بوسيلة العباد ومن
 قبل المستحيل فيسقط الحق مرحوم من وجه فانه لم يطعم لذة البهجة
 انما معارف مع الذات المخدجة في حشون اليها غافل عما ورائها
 فله محط درجة الاخلاص وهي روح العباد والاسم الاعظم

لا اله الا الله
 محمد وآله
 وصلى الله
 وسلم

ونعم قال بعض الحكماء ان النية هي
 الوجه في الخلق والنية هي
 الوجه في الخلق والنية هي
 الوجه في الخلق والنية هي

اسم
 عظم

نحن نقول في حجة
 نحن نقول في حجة
 نحن نقول في حجة

نحن نقول في حجة
 نحن نقول في حجة
 نحن نقول في حجة

اذا دعى الله به اجابت نسبتها الى جملة العباد ان نسبة الارواح الى
 الاشباح فالعبادة من دونها كاجساد الموتى **فروع** الاول لا يجوز
 الوضوء لفارغ الزمعة عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت بنية
 الوجوب الا عند من يقول بوجوده لنفسه كالغسل وقد احتمل العلماء
 في النهاية ولا بعده بنية التذيق فلو نواه عمدا او غلطاً بنى على اعتبار
 الوجوب وعدمه ولو نواها عند الوضوء بالصلوة مندوباً مثلاً ولم يدخل الوضوء
 فدخل صح به الغرض وكذلك الغسل المندوب بالصلوة المندوبه او ما
 يضاهيها عند كل من يقول بوجوده لغيره **الثاني** هل يصح طهارة على
 وجوب مشروط بها وليس في قصد وان يفعل حكم بالصحة في الذكرى وهو
 المنقول عن شيخنا في المحققين قدس نفسه لان الوجوب مستقر في الذمة
 وقد نوى استحالة الفعل قال في فتاوى لوني في استحالة الطواف الواجب
 عليه وهو بالعراق مثلاً صح ان المطلوب بالطهارة هو كون المشروط
 بحيث يباح له لو اراه ولنا في ذلك شامل **الثالث** لو دخل الوقت
 في انشاء المندوبه فالأقوى الاستيفاء بنية الوجوب لان العباد الواجب
 لا يتبع بالوجوب الاستحباب ولا ينصف ايضا بهما جميعا اجاب اصل

في قوله لا يجوز الوضوء لفارغ الزمعة
 عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت
 بنية الوجوب الا عند من يقول بوجوده
 لنفسه كالغسل وقد احتمل العلماء في
 النهاية ولا بعده بنية التذيق

وسبب فتح الباب في قوله لا يجوز
 في قوله لا يجوز الوضوء لفارغ الزمعة
 عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت
 بنية الوجوب الا عند من يقول بوجوده
 لنفسه كالغسل وقد احتمل العلماء في
 النهاية ولا بعده بنية التذيق

الشرع واما ان بعض المندوب كالحج والاعتكاف يجب بالشرع فيه فليس يجب
 انتقاض هذا الاصل ولان دخول الوقت مع عدم ارتفاع الحدث **ثاني**
 علق الخطأ بفعل الطهارة ويجعل الانمام بنية الوجوب لا صالحة للصحة
 فيما مضى والعمل يقتضي الخطأ فيما بقي وهو ضعيف بما جاز بناء ما بقي
 على ما مضى لو وقع النية في وقتها على الوجه المعبر وهو اضعف
 فرض المسئلة ما اذا لم يعلم تضيق ما بقي الى دخول الوقت عن فعل
 فان علم يصح فلا وسلكا الا عند من لم يعتبر الوجه **الرابع** لو نوى قبل الوضوء
 ما يستحب كالحال الوضوء كالطواف المندوب تلاوة القرآن وحمل الصحف
 افعال الحج وزيارة القبور وغير ذلك من المعروضة حتى النوم قبل افاد
 رفع الحدث وابطاحه جملة النوافل والفرائض بعد دخول الوقت **ثاني**
 الوقوع على وجه الكمال قطعاً على رفع الحدث وهو اختيار العلامة في
 والمختلف شيخنا الشهيد في الدرر والذكرى قبل بالمتنع لانه لم ينو رفع
 الحدث ولا ما يضمنه وهو قول الشيخ وابن ادريس واختاره شيخنا في
 المحققين في الايضاح وتوقف بعضهم فيه واليه ذهب العلامة في التحرير
 والتحقيق اذ ان نام ورفع الفعل على اكل الوجه كان في قوة قاصداً

في قوله لا يجوز الوضوء لفارغ الزمعة
 عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت
 بنية الوجوب الا عند من يقول بوجوده
 لنفسه كالغسل وقد احتمل العلماء في
 النهاية ولا بعده بنية التذيق

الحديث فتحصل الإباحة المطلقة وإن قصد أصل الفعل والمحرمة كما
في الجملة دون الإكتمالية التي هي قضايا المراتب لم يفسد رفع الحدث لم
يستوجب الإباحة وكان عبارة الذكرى ملحوظة حيث قال على الوجه ^{افضل} الإ
لخاص لوجع بين الواجب والندب في وضوء واحد فقصده وضوء ^{مضوء}
وضوء التلاوة مثلاً أو في أصل واحد فقصده به غسل الجنابة وغسل
الجمعة مثلاً لا أقوى البطلان لتصادم الوجهين ^{الوجهية} والاختلاف
التعليلية لا يجذب اجتماع التضاد بين ^{الوجهية} والحدسية ^{الوجهية} التقيدية ^{الوجهية} غير متكررة
هناك ويحتمل الاجتزاء لأن نية الوجوب المطلقة لشغل ^{الوجهية} الذمة
فبالغواية ^{الوجهية} الندب فيه ومن رتبها باليقين له لأن غاية وضوء
الغرضية وغسل الجنابة رفع الحدث وغاية وضوء التلاوة ^{عند}
الجمعة الإكتمالية والتطافه فهو كضم التبريد إلى التبريد قلنا بعدم
البطلان في الضمان التي هي من اللوازم ^{الوجهية} ولاكتباس في ظفان ما من اللوا
على فرض القول بالصحة إنما هو ذلك لغاية المقصودة ^{المقصودة} لا الطهارة
منها تلك الواجب ^{الوجهية} والندب ^{الوجهية} وبما فيان لا استلزامان ومن هذا الباب
جمع الوجوب والندب في صلوة الجنازة إذا اجتمع من بلغ الستة ومن

دونها ولو انقص على نية الوجوب جزأ في المقامين ومنه دخل
 اذا صلى الفريضة تنادى بها الصية على احتمال ومنه جمع المأمومين
 بكسرة الاحرام او تكبيرة الركوع اذا ادرك الامام هناك فكأنوا
 لهم فقد حكم الشيخ بالاجراء وهو مروي ومنه اذا صلى الفريضة جماعة
 فانه ينوي الوجوب في الصلوة من حيث هي صلوة والذنب فيها من حيث
 هي جماعة سواء كان اماما او مؤمنا وان كان قد اختلف في استحباب
 الامام للامامة في الجماعة المستحبة والحديثة التقيدية ههنا مختلفة
 فيتمكروا من وجوب الاستحباب فلا يبقى اشكال ولكن هذا المحقق
 على طور آخر سريع سمعك انشاء الله تعالى **السادس** لو شك في دخول
 الوقت بنى على الاصل ونوى للذنب فلو تبين الدخول فيه وجها وظن
 الدخول فنوى الوجوب فظهر مطابقة فان كان غير متمكن من العلم
 فلا واحد وان كان له طريق اليه ففيه الوجوهان والبطلان في كل
 ذهب شيخنا في الذكرى ومن هذا الباب لو ظن المسافر القدوم عادة
 قبل فزى لافى اجزائه لو وافق الوجهان ومنه لو نوى الجنب بعد
 الجنابة ثم اغتسل ومنه لو نذر يوم قدوم زيد فظنه في الغد فنوى ^{الصدقة}

على فعله منتهى ما فيهم من ضيق
 على وجه الواقع فبطل
 انما قال في ذلك انما هو في
 صورة انما هو في ان
 لم يقدّر انما هو

[illegible]

ففي وجوب الصوم هناك وجهاً ثم في اجراء هذه النية ان قلنا بالان
 ومنه لو طرئ ضيق الوقت فيتم فضا فان صادف الضيق لجرأ
 ان صادف التسعة مع التمكن من العلم ومع التمكن الوجهاً ومنه
 لو ترك الطلب فيتم ثم ظهر عدم الماء ومنه لو طرئ ضيق الوقت الا
 عن العصر فصلاها ثم تباين السعة وقد وقعت العصر في وقت
 الاربع المخصصة بالظهر من حيث انه قد بقي بعد العصر مقدار ربع
 ركعة لا ازيد فالأقرب انها غير محزنة فيعيد العصر ويقضى بالظهر
 بعيد الاجزاء لتعارضهما فكان العصر قد فرضت من الظهر وقتها
 وعوضتها بوقت نفسها **التاسع** لو نوى على ان يتجدد الوضوء الواجب
 ندبا فتيقن سبق الحدث وفساد الاول فالأقوى عندنا ان المجدة لا
 بالرفع وهو مختار شيخنا في البيان والذي ذهب إليه الحق على الله
 في شرح القواعد والشيخ وفريق من اصحاب قول بالرفع قوله في الذكر
 وفي قواعده ومن هذا الباب لو اغفل المعة في الغسل الاول فانغسلنا
 في الثانية بنية الاستحباب لا أقوى لبطلان من حيث مخالفة الثاني
 فالغسل الثانية لانها في الاستباحة قال شيخنا في المحققين

في الوضوء المحدث في كل وقت من اوقات الوضوء
 ومنه قال في كل واحد من الوضوء الواجب
 في كل وقت من اوقات الوضوء

الايضاح ولهذا لا يصدق على ما انه مستعمل في الوضوء ووجه
 التفاجيز من الوضوء لاشتمالها عليها ولا تها شرعت سنظها راعى لم
 تنفصل في الاولى كالوضوء المجدد بالنسبة الى المبتدأ وفيه منع قوي
 ومنه لو جلس للاستراحة فلما قام تباين انه نسي سجدة فالأقرب ان
 تقوم مقام جلسة الفصل فيجب السجود ولا يجب الجلوس قبله ومنه لو قام
 عقيب هذه الجلسة الخامسة وهو او كانت بقدر التشهد فقد شخنا في
 القاء الاجزاء وصحة الصلوة لسبوتية الصلوة المشتملة عليها ولنا
 بحث فان استدل بالصحة بحجج ابن دراج عن الصادق عليه السلام قبل
 هناك للكلام تفصيل لا يليق بالامامة واما لو جلس بنية التشهد
 ذكر ترك سجدة فان هذه الجلسة تجري عن جلسة الفصل قطعاً
 ليس ذلك من هذا الباب لان التغير هناك في الفصلين الواجبين
 لا بالوجوب والندب **الثامن** لو شك في الحدث بعد تباين الظاهر
 الواجبة او في شيء من افعالها بعد الانصراف فوضوا محتاطاً بدين
 مثل هذا الاحتياط ثم ظهر الحدث والحلل فالأقوى عدم الاجراء لعدم
 الجزم في النية ومن هذا الباب لو رد بنية بين الوجوب والندب

في الوضوء المحدث في كل وقت من اوقات الوضوء

قال في الوضوء المحدث في كل وقت من اوقات الوضوء

في الوضوء المحدث في كل وقت من اوقات الوضوء

قال في حاشية
في حاشية
في حاشية

الوجوب منه لوطن شغل الذمة فظهر وجوبه بان عدمه فغير
من امثال التكليف ومن عدم مطابقة الواقع والافق الصحة وكذلك
لوطن البراءة فظهر ندبا فبين الشغل فالعلامة في التذكير ^{في حاشية}
التاسع نية الوضوء للجود وكنية الصلوة للعادة وهل يصح التجديد
لصلوة واحدة اكثر من مرة قال الصدوق عروة الاسلام ابو جعفر
بابويه رضي الله تعالى عنه المراد بقولهم والثالث لا يوجب عليه التجديد
الثالث ومثله بان يصح الاذان والاقامة لكل صلوة من الظهور ^{العصر}
والاذان الثالث بدعي وقال العلامة في المختلف ان اذان التجديد
الثالث لصلوة ثالث ليس ببدعي وقد خالف المشهور وان كان المراد
التجديد الثالث لصلوة واحدة فلم يفت في نص الذي يستبين ^{في حاشية}
عدم الشرعية وفاق الشيخ في الذكرى للاصل ولادائه الى الكثرة ^{المؤلفة}
ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيحين معاوية بن وهب وكذلك رواية
صفوان وزاد عن ابي عبد الله عليه السلام الوضوء مثنى مثنى اذا اردت ^{بذلك}
التجديد كما هو مسلك الصدوق في نوره في الفقيه والروى عن ^{في حاشية}
النبي صلى الله عليه وآله انه هو التجديد بحسب الصلوة فرضا كانت ^{في حاشية}

في حاشية
في حاشية
في حاشية

تقلا وروايات الوضوء على الوضوء نوره من جدد وضوء من غير
حدث جدد الله نوبته من غير استغفار والظاهر على الظاهر حسنا انما
تغطي الاطلاق لا العموم والمطلق يحصل بحصول واحد من جزئيا
بخلاف العام وهل يصح التجديد لمن لم يحصل بالاول الا في الاول
وقطع في التذكير لعدم مطلق التجديد بالقياس الى المظهرين ^{في حاشية}
لم يكن لعدم بالقياس الى افرادة بالاطلاق فقط ويحتمل المنع لعدم
نقل مثله على ما في الذكرى وهو بعيد **العاشرة** لو نوى رفع حدث واقع ^{في حاشية}
بعينه ارتفعت جملة الاحداث باطبيعة مطلق الحدث على الاطلاق ^{في حاشية}
الا ان ينوي عدم رفع غيره فيبطل على الاقوى وان تعددت سببا
الغسل فالاقوى انه كذلك وفصل بعض الاصحاب بينية الجنابة
الجزئية وعدم اجزاء غيرها عنها الكونها اقوى والاصل فيه ان ^{في حاشية}
ليس نفس الحدث كالبول والنوم بل المنع من العبادة المسبب عنه
وهو معنى واحد هو القدر المشترك بين الجمع والخصوصيات ملغاة ^{في حاشية}
ولا يشترط التعرض لها فاذا تعرض للاضافة الى سبب مخصوصه ^{في حاشية}
الى خصوص السبب وارتفع البيع بل القدر المشترك وهذا يسمى بالخل ^{في حاشية}

Handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring dense script in Voynichian characters arranged in approximately 20 horizontal lines.

३५१

ابن القطع والبنات القاطع
منه

على عقدي إيجاب سلب تحصيليين والموجب مع الموجب في هذا السبيل
عقيم مطلقا على الميزان المشأى المشهورى وإذا كان الإيجاب فيها
جميعا تحصيليا ولم يكن أحدها فقط موجبا معدليا أو موجبا سلبا
للمحول على ميزان الروافيق والامترافيق والسالب الثاني في هذه الصغرى
غير منتج مع الكبرى الموجبة لأن تنكير الحدث في قوله لا ينقض كون
الأحدث يرجع العقد لا ينقض الوضع الأحداث ما فلا ينكر الأول
الآن يراد به طبيعة الحدث وكل فرد من الأفراد إذ قد يراد بالانكوة
مطلقا العموم وأن عكست الصغرى على أن يكون البيان على هيئة
السياق الآتم بأن يقال كل نوم حدث وكل حدث ينقض الوضع
احتيج إلى إثبات الكبرى الحاصرة المحيطة إذ ربما ينقض بعض الأحداث
بخصوصية غير ناقضة لبعض أفراد النوم بخصوصية يخرج بأن السيا
ليس إلا في قوة ما على هيئة السياق الآتم والعقد الأول في الحديث
لتبيان احاطة الكبرى بسبيل القول أن المحكوم عليه العقد الحاصر
كان هو الطبيعة من حيث يصلح للانطباق على الأفراد فذلك الحكم
لا يحال إليه بالعرض الكل فرد من أفراد تلك الطبيعة لكن من حيث

هو فرد لها الامن حيث خصوصية ذلك الفرد فقد ذكره استخ
الفردية إنما هو من جهة خصوصية طبيعة العتيد بما هو قيد وخصوص
الفردية من جهة خصوصية العتيد ولا مدخل أصلا لخصوص العتيد إلا
في خصوصية الفردية لا في نسخها وسراية الحكم إنما هي نسخ
الفردية لا بخصوصية فأن الخصوصية خارجة عن طبيعة الفردية
مقدارة لها نسبتها إليها نسبة الخبرات إلى صاحب الدار ولذلك ما
أن الحكم على الطبيعة ربما لا يسري لبعض الأفراد بخصوصية حقيقة
وإن سري إليه بحسب نسخ فردية لتلك الطبيعة كقولنا كل حيوان
مادى فإن هذا الحكم إنما يشمل الإنسان من حيث هو حيوان ما
لا من حيث خصوصية الانسانية فأنه من حيث خصوصية الانس
ليس بمادى بل هو مجموع مادى متحدة وكقولنا كل جوهر فهو بالفعل
لا في موضوع فأنه يشمل الصورة العقلية للمهية الجوهرية من حيث
التأجوهرة بحسب نسخ الحقيقة لا من حيث خصوص وجودها الزهوى
الارتساعى وحيث تغرد ذلك فيحتمل أن يقال الحكم بالناقضية على
الحدث من حيث ينطبق على الأفراد يمكن أن لا يشمل بعض النوم محصور

قال امام علي عليه السلام ابطال هذا الاحتمال بان نقض الوضوء ليس من جهة خصوصية
 الاحداث بل من جهة القدر المشترك وهو طبيعة الحدث بما هو حدث
 للخصوصية ما لغاها فلما حكم على الحدث بالناقضية ليس الكل ما هو
 من حيث هو ففرده وان لم يكن للخصوصية من خلف ذلك فاذا صدق
 كل يوم انه حدث صدق عليه انه ناقض من حيث كونه حدثا تاما
 لم يكن للخصوصية من خلف مصداق ذلك الحكم اصلا فاذا نبي
 الكبرى المحيطة على الاستيعاب بما قلونا عليك حقا ما قرره العلما
 في المختلف حق التحقيق فان قلت وان اتفق كلمتهم عن آخرهم على انه لا
 ينفج بالذات الا وهو على هيئة ضرب من ضروريات السياقات الا
 لكن ربما ضو ما استلزم النتيجة وهو ليس على الوجه المعبر عنه في
 تلك السياقات فقلنا الانسان من افراد الحيوان والحيوان جسم فانه ينفج
 الانسان من افراد الجسم مع ان الاوسط غير متكرر بتامه وقلنا كل
 ممكن حادث وكل ما هو واجب هو قديم فانه يستلزم لاشي من الممكن
 بواجب مع انه ليس هناك حدثا وسط اصلا فليكن تقريرا لبيان
 الحديث على ذلك الا لو قلت من القطر ان الاستلزام بالذات لا يتصور

قال القاضي في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 فالصحة في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 مع البصر في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 الموجبين في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات
 في القصة العارضا ان ينفج بالذات

الاكثر

الاحتمال بان نقض الوضوء ليس من جهة خصوصية الاحداث بل من جهة القدر المشترك وهو طبيعة الحدث بما هو حدث للخصوصية ما لغاها فلما حكم على الحدث بالناقضية ليس الكل ما هو من حيث هو ففرده وان لم يكن للخصوصية من خلف ذلك فاذا صدق كل يوم انه حدث صدق عليه انه ناقض من حيث كونه حدثا تاما لم يكن للخصوصية من خلف مصداق ذلك الحكم اصلا فاذا نبي الكبرى المحيطة على الاستيعاب بما قلونا عليك حقا ما قرره العلما في المختلف حق التحقيق فان قلت وان اتفق كلمتهم عن آخرهم على انه لا ينفج بالذات الا وهو على هيئة ضرب من ضروريات السياقات الا لكن ربما ضو ما استلزم النتيجة وهو ليس على الوجه المعبر عنه في تلك السياقات فقلنا الانسان من افراد الحيوان والحيوان جسم فانه ينفج الانسان من افراد الجسم مع ان الاوسط غير متكرر بتامه وقلنا كل ممكن حادث وكل ما هو واجب هو قديم فانه يستلزم لاشي من الممكن بواجب مع انه ليس هناك حدثا وسط اصلا فليكن تقريرا لبيان الحديث على ذلك الا لو قلت من القطر ان الاستلزام بالذات لا يتصور

الاحتمال بان نقض الوضوء ليس من جهة خصوصية الاحداث بل من جهة القدر المشترك وهو طبيعة الحدث بما هو حدث للخصوصية ما لغاها فلما حكم على الحدث بالناقضية ليس الكل ما هو من حيث هو ففرده وان لم يكن للخصوصية من خلف ذلك فاذا صدق كل يوم انه حدث صدق عليه انه ناقض من حيث كونه حدثا تاما لم يكن للخصوصية من خلف مصداق ذلك الحكم اصلا فاذا نبي الكبرى المحيطة على الاستيعاب بما قلونا عليك حقا ما قرره العلما في المختلف حق التحقيق فان قلت وان اتفق كلمتهم عن آخرهم على انه لا ينفج بالذات الا وهو على هيئة ضرب من ضروريات السياقات الا لكن ربما ضو ما استلزم النتيجة وهو ليس على الوجه المعبر عنه في تلك السياقات فقلنا الانسان من افراد الحيوان والحيوان جسم فانه ينفج الانسان من افراد الجسم مع ان الاوسط غير متكرر بتامه وقلنا كل ممكن حادث وكل ما هو واجب هو قديم فانه يستلزم لاشي من الممكن بواجب مع انه ليس هناك حدثا وسط اصلا فليكن تقريرا لبيان الحديث على ذلك الا لو قلت من القطر ان الاستلزام بالذات لا يتصور

الاحتمال بان نقض الوضوء ليس من جهة خصوصية الاحداث بل من جهة القدر المشترك وهو طبيعة الحدث بما هو حدث للخصوصية ما لغاها فلما حكم على الحدث بالناقضية ليس الكل ما هو من حيث هو ففرده وان لم يكن للخصوصية من خلف ذلك فاذا صدق كل يوم انه حدث صدق عليه انه ناقض من حيث كونه حدثا تاما لم يكن للخصوصية من خلف مصداق ذلك الحكم اصلا فاذا نبي الكبرى المحيطة على الاستيعاب بما قلونا عليك حقا ما قرره العلما في المختلف حق التحقيق فان قلت وان اتفق كلمتهم عن آخرهم على انه لا ينفج بالذات الا وهو على هيئة ضرب من ضروريات السياقات الا لكن ربما ضو ما استلزم النتيجة وهو ليس على الوجه المعبر عنه في تلك السياقات فقلنا الانسان من افراد الحيوان والحيوان جسم فانه ينفج الانسان من افراد الجسم مع ان الاوسط غير متكرر بتامه وقلنا كل ممكن حادث وكل ما هو واجب هو قديم فانه يستلزم لاشي من الممكن بواجب مع انه ليس هناك حدثا وسط اصلا فليكن تقريرا لبيان الحديث على ذلك الا لو قلت من القطر ان الاستلزام بالذات لا يتصور

اخذت الصغرى مع لازم الكبرى فظن الاستلزام ولا استلزام الا
 فاذن هو خارج عن حقيقة القياس بقيد الدالة فاستقيم ما على عليك
 واستقيم كما امرت **بقا** كما ان الصلوة صلواتا ان صلوة الجسد
 النفس المجردة وصلوة النفس المجردة روح صلوة الجسد فذلك الوضوء
 وضوء الجسد وضوء النفس المجردة وضوء النفس المجردة
 وضوء الجسد وموضع الوجه في الجسد غير موضع الايدي وموضع
 الرأس غير موضع الارجل وفي نفس المجردة موضع الرأس هو بعينه
 موضع الوجه وموضع اليد هو بعينه هو موضع الرجل فهنا
 رأس كلهما ووجه كلهما ويد كلهما ورجل كلهما ولكن عند الشا
 ستمى قوتها النظرية وجها وقوتها العملية يدا وانجذبا الى عالم
 الملكوت راسا ومكنها في سجن البدن رجلا وعند العارف يعتبر
 عن استنادها الى جنابها الاعلى ودهشها في سطوع نوره ووجها
 في بروج مجدوعه بالوجه وعن صدرها في دار غربةها وهي الجسد
 الجبروت اعدائها وهي القوى الجسدانية بالايدي وعن انصافها سبابا
 القدوس بالرأس وعن مسيرها في قرية الفاقة وبقعة الفقر وهي ^{جمله}

عالم الامكان بالادجل فاذا حفظ العابد من الوضوء بحجة امتثال ظاهر
 الامر وتطهير الجسد عن النجاسة الوهمية الجسدانية وحفظ النية مع ذلك
 تطهير القوة النظرية عن احداث العقائد الباطلة وتطهير القوة ^{العلمية}
 عن اقدار الاخلاق السيئة والملاكات الردية وتطهير النظر الى الله ^{الملكوت}
 عن صحابة اذناس الخواص وقربة الاستيناس عبدكاتها وتطهير الملك ^{الملكوت}
 في شبكة البدن عن شوبل يثار ذلك الا لاكتسابا يتخذ في
 سفر النفس الى بارئها واقناء ما لا مندوحة لها عند في التائب للقاء
 مبدؤها ومعيدها وحفظ العارف في اذن الخطان جميعا مع زيادة
 ان يستقدر كخرة الطبع بعد ويستغيب لذاتها ويستحق علم ^{الملكوت}
 ويستكن بجفاتها فيجري في حداث النفس وهو غفولها من مشا ^{هذه}
 نورا الوجوب ووغولها في ملاحظة ظلمة الامكان ويجاوب
 تطهيرها من الشر عن غير سلطان الحق ونورية الملك في شعاع نوره
 استعثار موجود سواه ويعزل الصغرى في دار الغربة الاعلى ملكه
 رفض الجسد وخلع البدن ويقدر من الاضال الملك القدوس ^{الامر القناء}
 المطلق والاضلال الصغرى في ذلك مقناطيد الى لقاء الحق والخيرة

وغل رجل يصل وغدا او غدا في شجرة وتوارى
 في دونه غل في ارض اذا سار فيها
 فابعد من

المحضة ابدار ويجرد المير في قهره الامكان الاعنى مساحة هلالها
 واختبار بطلانها الحقيقي في هذا الوضوء ارفع سلاليم العبد وانتهى
 معراج الروعي وهو الصلوة وعلى ذلك فلنختم القول في المسئلة الاولى
 واذا نوى علم المتعلمين متفاضلة متضائلة عن حمل اعباء هذا النمط
 فلنقط في سائر المسائل الى الاقتصار على اقل الجري من القول **الثانية**
 لو احدث التيمم من الجنازة جردا صغرا تفق منه اجماعا فان كان
 من الوضوء دون الفصل فالشيخ نور الله ضريحه قال وجبا عليه التيمم
 من الفصل ولا يجوز له الوضوء وقيل ابن ابي ريس رحمه الله وهو اختيارنا
 اكثر علما ائنا المتأخرين قدس الله سرهم وذهبنا الى ان علم
 السيد المرتضى رضي الله تعالى عنه الى ان فرضه الوضوء ولا يجوز له التيمم
 وشيخنا المحقق العبد الشريفة قدس الله نفسه قواه في قواعد
 السيد عند سيد القولين وهو الاصح الاوضح مبين الامتن
 الاقوى دليلنا على ذلك كل من وجوه متعدده الاول ان
 الحدث واستباحة العبادة المشروطة بالطهارة كالصلوة **منه**
 متساوقان ليس يتصور افتراق احدهما عن الاخر في التحقيق **ذلك**

لأن الحدث المقصود بالرفع ليس معناه الا نجاسة الوهمية **الثانية**
 عن تحقيق حقيقة الصلوة الشرعية وعن بيان المكلف بها في محل
 ارفع ذلك المانع امكن تحقيقها وايضا المكلف بالتيمم بها **امكن**
 تحقيقها وايضا المكلف بالتيمم بها كان ذلك المانع قد ارتفع **من**
 التيمم تحقيق المعلول مع بقاء المانع فان ذلك في قوة نفي المعلول
 مع انتفاء علته التامة ليس من السبب ان رفع المانع من الامر **للمعية**
 في العلة التامة فاذا ن استباحة الصلوة لا تسلب من لزوم ارتقاء
 الحدث الا ان ارتفاع الحدث لا مقام له الا ان المانع قد يكون على
 الاطلاق وذلك في الطهارة المائية وقد يكون في غاية محدودية وامتد
 مضروبا عن الحين التمكن من استعمال الماء وذلك في الطهارة
 الزمانية وكذلك الاستباحة ايضا في الاولى مطلق وفي الثانية مقيدة
 في تلك الغاية فالاستباحة المطلقة مساو لرفع المعنى من غير فرق
 فاما ما ينكف اكثر المتأخرين من الاصحاب قدس الله نفوسهم من ان **المادة**
 بالاستباحة رفع المانع من الصلوة وهو اعم من رفع المانع **عن**
 اذ قد يرتفع المانع ولا يرتفع المانع بالكلية كما في التيمم فليس **احد**

معاده الى معنى يحصل يستغديه ذو قوة صحيحة أي أن يرفع المانع
رفع المانع بما هو مانع أو رفع المانع بما هو ليس مانع فإن رفع المانع
فمن البين أن رفع المانع عما هو مانع في قوة رفع ذلك المانع من
حيث هو مانع وهو المقصود جملة الطهارات وإن ريم الثاني
هو مستبين الفساد ليس من البينات أن المقصود الطهارة مطلقا
هو رفع المانع من حيث هو مانع لا من حيث هو ليس مانع على أن
الحديث ليس الأقوى المعنى الرومي المعبر عنه بالمنع عن العبادة لا معنى
مصرف المانع مقصور على وصف المانع مع بقائه ثم على الشأ
لا يستلزم أن رفع المانع لا رفع المانع بالكلية ليس جمع مقصود
الآ الى الرفع المعنى لا على الإطلاق فيعود الأمر إلى مجرد مشاحة
في إطلاق اللفظ وهو خبيث في المقام المعنوية لا إلى إزالتها
بحسب المعنى يؤثر في الفرق بين الصورتين وإذا تقرر ذلك فنقول
التيتم من الجناية قد رفع المانع والمنع على اختلاف العبارتين
ولكن لا مطلقا بل إلى غاية مضروبة هي وقت التمكن من الغسل
والحدث الأصغر ليس يقضي برفع حكم الجناية للمانعة أصلا وإنما

يخرج إلى الوضوء فقط فالتيتم المتطهر من حدث الجناية إلى الغاية المحذرة
ليس فرضه الآ الوضوء فإن استفكت الأمر على هذا التحقيق في ذي
الدائم إذا الرفع والاستباحة متساوية وليس يتصور في حقيقة الرفع
فلا يتصور الاستباحة قبل ذلك الحيث هناك ما خرج المحقق في المعنى
وحقه شيخنا الشهيد في بعض تحقیقاته أن الحدث السابق في حقه
والمعاري والطاري عفو عنها فحدثه يرتفع بالنسبة إلى الصلوة واحدة
وإن لم يكن يرتفع بالنسبة إلى غيرها فلهذا ان ينوي رفع الحدث السابق
أن يقصد الرفع من غير تقييد وينصرف إلى الماضي إلى النية مطلقا
انما تؤثر في رفع المانع السابق دون المنع أو الطاري وهما معتبرا
في حقه فهما في حكم العدم بالنسبة إلى هذه الصلوة بل التحقيق أن المانع
من الدخول في الصلوة مرتفع في حقه وذلك هو القدر المشترك بين
جملة الاحداث الأكل واحد منها ولا واحد منها بخصوصه إذا لا
من الحدث الآ الحالة التي لا يصح معها التلبس بالصلوة فتوجب له
الصلوة الواحدة زالت تلك الحالة التي هي القدر المشترك بين جميع
الأحداث التي هو المانع بالنسبة إلى تلك الصلوة فلو نوى الرفع على

الدليل في نسبة الرفع

الاطلاق صحيح وارتفع القدر المشترك بالنسبة الى تلك الصلوة وحدها
بناء على ان المنع والطارى في حكم عدم بحكم العفو والاعتقاد **الثاني**
ان مقتضى البدلية المحكوم بها في الكتاب السنة ترتيبا للمبدل على
المبدل الى حيث يحصل التمكن من المبدل والالتزام ترتيبا على المبدل هو
رفع الحدث فلا محالة الى حين التمكن من المبدل بترتيب المنع على يده
وهذا هو الرفع المعنى تلك الغاية لا على الاطلاق وايضا الاصل
المبدل بالقياس الى احكام المبدل منه ما لم يكن هناك دليل صاعد اليه
الاصحاب رضي الله تعالى عنهم قد اعتبروا ذلك بالنسبة الى سنن الاكام
حتى انهم عدوا السواك والتسمية من مستحبات التيمم قال في الذكر من
مستحبات السواك اما لاجل الصلوة او لاجل التيمم الذي هو مبدل
ما يستحب فيه السواك وقال الاقرب استحباب التسمية كما في المبدل منه
فذلك بالرفع الذي هو الاصل الاصيل في ايجاب المبدل **الثالث** في رفع
الحدث مطلقا سواء اخذ بمعنى نفس السبب او بمعنى الجاسة الوهمية
عند ليس يصح ان يعني به رفع الواقع منه اذ رفع الواقع مستعصم وما دخل
في بقعة العقول لا يتصور اخراجه من وعاء الواقع المعبر عنه بوعاء

هذا هو الرفع المعنى تلك الغاية لا على الاطلاق وايضا الاصل المبدل بالقياس الى احكام المبدل منه ما لم يكن هناك دليل صاعد اليه الاصحاب رضي الله تعالى عنهم قد اعتبروا ذلك بالنسبة الى سنن الاكام حتى انهم عدوا السواك والتسمية من مستحبات التيمم قال في الذكر من مستحبات السواك اما لاجل الصلوة او لاجل التيمم الذي هو مبدل ما يستحب فيه السواك وقال الاقرب استحباب التسمية كما في المبدل منه فذلك بالرفع الذي هو الاصل الاصيل في ايجاب المبدل الثالث في رفع الحدث مطلقا سواء اخذ بمعنى نفس السبب او بمعنى الجاسة الوهمية عند ليس يصح ان يعني به رفع الواقع منه اذ رفع الواقع مستعصم وما دخل في بقعة العقول لا يتصور اخراجه من وعاء الواقع المعبر عنه بوعاء

اصلا بل انما يتصور انقطاع استقراره وانتهاء فيضانه عن العلة
للمعالجة في اقل الزمان فيظن ان ما فاض ودخل في الوجود قد ارتفع
وهو كاذب والصحيح انه لم يوجد في الزمان البعدا اذ ارتفع وجوده
في الزمان القبلي وجوده في زمان وجوده فاذن للعقول من رفع الحدث
في الطهارة المائية انما هو قطع استمرار المنع من الصلوة بحيث لا يتحقق
منع بعدا لرفع المنع المتحقق من قبل وهذا المعنى يتحقق في التيمم ايضا
فانه يقطع استمرار المنع والالم يكن يحل له الدخول في الصلوة
بنته الا ان قطع استمرار المنع في الطهارة المائية غاية وقت طرف
الحدث وفي الطهارة الترابية غاية اما وقت طرف الحدث او وقت التمكن
من المبدل منه فاذن ليس يعقل في الوضوء والغسل معنى من الرفع لا يتحقق
في التيمم بل انما الفرق بحسب تحديد الغاية فالتيمم من الجنابة لا يتحقق
اذا عنه بالنسبة الى حدث الجنابة الا الجنابة اخرى او بالتمكن من
الغسل وهو المرام فهذا امسك دقني بتحقيق قد سلكه شيخنا المحقق
الشهيد في قواعد ومسود قوله رفع الله قدره وتحقق مراده **الرابع**
قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وجبه

الاستدلال انه سبحانه قال ذلك بعد الامر بالوضوء والغسل والتيمم ^{ساو}
 بينها في ارادة تطهير المكثبين بها والتطهير انما يكون من نجاسة عينية
 او من نجاسة وهمية وهي المعبر عنها بالحدث وحيث لم يكن للاول
 موقع هناك فهي وقد الثانية فالنظير المشترك بينهما جميعا هو ان الله
 تلك النجاسة الوهمية وهو ما يعنى برفع الحدث وايضا في سوا ^{رفع}
 لفظ التطهير علمها في استعمال واحد فيجب ان يتحد المفهوم بالقياس
 اليها جميعا ولا شك ان الطهارة في الوضوء والغسل ^{حسب}
 لا يؤخذ في مفهومها الا رفع الحدث فيكون الامر في التيمم ايضا
 كذلك وايضا الطهارة حقيقة شرعية في ازالة النجاسة الوهمية
 الحقيقة الشرعية متقدمة على الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية
 العمل عليها بالنسبة الى الوضوء والغسل والتيمم جميعا ^{فقال}
 الله الصعيد طهور المسلم وقوله جعلت في الارض ممحدا
 تراها طهورا في رواية لنا مكان الى فالطهور عندنا وعند ^{النافعية}
 هو الطهر لغيره وما ظنه ابو حنيفة انه والطاهر واحد حفظا ^{لفظ}
 لا لاقوال المحصلين من انه اللغة وايضا هو من صيغ المبالغة فيكون

في نفسه قابلا للشدة والضعف كالطهارة والقيام انما يكون ^{بحسب}
 تعدية نفس للمعنى لا لغيره على ما اختاره بعض رؤساء علماء العربية
 فالطهور هو الطاهر نفسه لغيره ولا معنى الامر ^{لنفس}
 العينية والنجاسة الوهمية التي هي الحدث عنه فالصعيد غزيل
 بنة فلذلك جعله الشارع خليفة الماء في الطهورية ^{فقال}
 مولانا امير المؤمنين لا وضوء من موطئ والوضوء بالفتح الماء الذي
 يتوضا وما في الصحيح عن جميل بن دراج انه سأل ابا عبد الله عمن
 قوم اجنب ليس معه من الماء ما يكفي للغسل ومعهم ماء يتوضؤ
 يتوضا بعضهم ويؤتمهم قال لا ولكن يقيم الامام ويؤتمهم ان
 الله عز وجل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا ^{وحيث}
 بن ابي يعفور وعنبسة بن مصعب عن ابي عبد الله ع ^{الصعيد}
 بان رب الماء رب الصعيد وصحبة زائدة عن ابي جعفر ع في التيمم
 اذا اصاب الماء وقد دخل في الصلوة قال فليصرف فليتوضا
 ما لم يركع فان كان قد ركع فليمض صلوته فان التيمم ^{الطهر}
 وصحبة محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اجنب فقيم

بالصعيد وصلى ثم وجدا الماء قال لا يعيدان رب الماء رب الصعيد
 فقد فعل الطهريين وصححه حماد بن علقم قال سألت أبا عبد الله
 عن الرجل لا يجد الماء ان يتم لكل صلاة قال لا هو بمنزلة الماء وثقة
 سماعة بن مهران قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يكون معه الماء
 في السفر فيخاف قلته قال يتم بالصعيد ويستقي الماء فان الله عز وجل
 جعلها طهورا للماء والصعيد وجب الاستدلال بهذه الاحاديث
 فتبينهم عليهم السلام بين التيمم وبين الطهارة المائية في الطهريين
 غير فرق وجعلهم التيمم بمنزلة الماء واطلاقتهم الوضوء عن الصعيد
 الذي يتيمم به وتوابعهم اتمام المتوضئين بالتيمم مع تمكنهم من قيام
 بالوضوء ولو كان التيمم محذورا غير مرتفع الحدث لم يكن يسوغ
 امامته للطهريين وتعليقهم صحة جملة الصلوات بتيمم واحد
 يكون التيمم بمنزلة الطهارة المائية وحكمهم بالتيمم بالصعيد
 الماء وتعليقهم ذلك بان الله عز وجل جعلها طهورا بمعنى واحد
 على سبيل واحد فان هذه التكاثر تنبيهات وتنصيصا على
 اشتراك رفع الحدث وازالة الخبث الوهمية بينهما وان كان

في احدهما الى غاية وفي الاخرى الى غاية اخرى مخالفة لتلك الغاية
السابع قول النبي صلى الله عليه وآله لا يذريكم الله الصعيد عشرين
 وقوله لا يذريكم الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر
 حجج وفي رواية الصعيد طهور للمسلم ان لم يجد الماء الا عشرين
 الاستدلال اطلاق الصعيد الكافي اذا المطاق لا ياتي الوحدة
 والتعدد ولا يقتضيها بل يتحقق بتحقق فرد واحد كما يتحقق
 افراد متعددة فلذلك تصح جملة الفرائض والنوافل بتيمم واحد
 اطلاق الوضوء على الصعيد تنبيهها على انه بمنزلة الماء كانه هو
 عليه ما يرتب على الماء من غير اختلاف وكذلك الحكم بانه طهور
 الى عشر حجج والمراد بوجود الماء الذي هو غاية طهريته التيمم
 حكمه عند تلك الغاية انما هو وجب الماء الذي هو بدل منه قطعها
 لا الى الذي ليس هو ببدله وذلك ظاهر مستبين فغاية طهريته التيمم
 من الخبث وجدان ماء الغسل وغاية طهريته التيمم من الحدث
 الاصغر وجدان ماء الوضوء فاذا حدث الاصغر لا ينقض تيمم
 التيمم من الغسل بل انما هو جيل الوضوء فقط وهو الذي نهى

فصل اجمع العلامة في المختلف على الاكثر بانه بعد التيمم
جنب فلا يجب عليه الوضوء اما المقدرة الاولى فلا ان التيمم لا
يرفع الحدث لانه اذا وجد الماء وجب عليه الغسل ولو كان ^{حدث}
الجنبه قد ارتفع لما وجب عليه الغسل وباروا محمد بن مسلم
الصحیح عن احمد ما عليها التيمم في رجل اجنب في سفر ومعه ماء قدر
ما يتوضأ به قال تيمم ولا يتوضأ والجواب عن الاول اننا قد
ان التيمم يرفع الحدث الى الغاية وما تمسك به في شدة الضعف
فان ارتفاع حدث الجنبه الى الغاية هو وجدان ماء للغسل
ليس يصاد وجوب الغسل عند تلك الغاية كما ان ارتفاعه
بالغسل الى جنبه اخرى ليس يصاد وجوب الغسل مع الجنبه
الاخيرة وهناك منك سيخل وعن الثاني ان الرواية ليست
في حد حريم النزاع اذا السؤال عما اذا طهرت الجنبه وهناك
ماء للوضوء واجاب عليه بانه يتيمم عن الجنبه ويكفيه الوضوء
كما في المبدل منه فان غسل الجنبه يكفي عن الوضوء اجماعا ولا يجوز
معه الوضوء اذا الوضوء مع غسل الجنبه بدعي لا عما اذا تمكثت ^{التيمم}

هذا هو الوجه في الجنبه
انما هو ان التيمم يرفع الحدث
الى الغاية وما تمسك به في شدة الضعف
فان ارتفاع حدث الجنبه الى الغاية هو وجدان ماء للغسل
ليس يصاد وجوب الغسل عند تلك الغاية كما ان ارتفاعه
بالغسل الى جنبه اخرى ليس يصاد وجوب الغسل مع الجنبه
الاخيرة وهناك منك سيخل وعن الثاني ان الرواية ليست
في حد حريم النزاع اذا السؤال عما اذا طهرت الجنبه وهناك
ماء للوضوء واجاب عليه بانه يتيمم عن الجنبه ويكفيه الوضوء
كما في المبدل منه فان غسل الجنبه يكفي عن الوضوء اجماعا ولا يجوز
معه الوضوء اذا الوضوء مع غسل الجنبه بدعي لا عما اذا تمكثت

من الجنبه

من الجنبه من الوضوء او احدث ما يوجب الوضوء وعنده وضوء
اي ماء يكفي للوضوء وبالحجة السؤال عن فرض ما قبل التيمم لا في
ما بعده وهذا موضع وفاق لا حريم نزاع وحيث ان التيمم من
سائر ما يوجب الغسل غير الجنبه لم يكن محجرا عن الوضوء وعن
تيمم آخر بدل الوضوء فسال المتأكل عن التيمم من الجنبه فاجاب عليه
بانه كبدله معنى عن الوضوء وعن بدله على انه ربما يفهم من بعض
سياق الكلام انه قد يجمع الوضوء مع التيمم من الجنبه ولذلك
سئل هل يكون ذلك في قول الامر بعد طهر الجنبه فقال عليه السلام
يتيمم ولا يتوضأ الى يتوضأ مع ذلك التيمم ما لم يحدث جنبه
اخرج شيخنا في المحققين في الايضاح بما روى ان صحابيا هو
اما عمر بن العاص وحسان على اختلاف الروايات اجنب فتم
من شدة البرد وأم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اصلي يا صحابي وانت
وفي رواية يصلي بالناس وانت جنب الجواب انه صلى الله عليه
وسلم ان كان قد اقره على صحة صلوة على ما روى فالغرض انما
كان استعلام فقهاء اثبات الجنبه مع الصلوة وان كان

قد حكم بطلان صلوة السبب البرد لم يكن بحيث يسوغ بعد
 التيمم ثم اهلك بقول قد نقل بعض متأخري الاصحاب ان عقاد الاجماع
 على ان التيمم لا يرفع الحدث وكان مستند الحان الشيخ رضوان الله
 عليه حكى ذلك في الخلاف عن كافة الفقهاء الاخر من العامة
 وقال المحقق في المعبر هو مذهب العلماء كانه وقال بعضهم قيل
 يرفع واليد هي ابوصيفة ذلك فيق ذلك الكلام هناك في ان
 المطلق لا الرفع المعنى وقد تعرف انه المفهوم المحصل الذي اليه
 يؤلف معنى الاستباحة وكيف يتوهم الاجماع على نفي الرفع المعنى
 وهو من اعظم موقع للتناجر والتباحث بين الاصحاب والفقهاء
 هو المحققان ينعقد عليه الاجماع **تبيان** قال شيخنا الحق
 الشهيد في قواعد قاعدة طراز الرفع للشيء هل هو مطلق
 للشيء او بيان لنهايته وهي مأخوذة من ان التسخين هل هو رفع
 او بيان وقال فيه قاعدة ارتفاع الواقع الواقع لا يرفع شيئاً
 واخراج ما تضمنه الزمان الماضي من الواقع محال فان قلت
 المراد رفع آثاره دونة قلت لا ثاراً وايضاً من جملة الواقع وقد

على ما في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

الزمان الماضي فيكون رفعها محالاً وقال فيه قاعدة الحدث
 للمانع من الصلوة المرتفع بالطهارة وبطلان على نفس السبب
 الموجب للوضوء والمراد بقوله يرفع الحدث هو المعنى
 الاول لان الثاني واقع والواقع يرتفع والمانع وان كان
 الا ان المقصد بالرفع منه منع استمراره كما ان عقد النكاح
 يرفع استمراره الوطى في الاجنبية وهذا بين قوة قول
 من قال يرفع التيمم لحدث لان المنع متعلق بالمكلف وقد
 استباح الصلوة بالتيمم اجماعاً والحدث مانع من الصلوة
 اجماعاً وقوله صلى الله عليه وسلم بالناس اصليت باصحابك
 وانت جنب لا استعمال فقهه كما قال المعاذ ثم تحكم واما وجه
 استعمال الماء عند تمكنه منه فلان القائل بانه يرفع الحدث
 يخفيه به كما يغيبه بطر بان حدثاً نهى عبادته ونحو قول
 البرهان على ذلك ان الشيء الواقع في زمان ما يمنع ان يرتفع بعد
 اصله اذ لو ارتفع فاما ان يرتفع عن زمان وقوعه فيلزم اقتران
 المتناقضين او عن زمان بعد زمان وقوعه فهو كمن واقعاً

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

فيه قط حتى يرتفع عنه فاذا ارتفعه عبارة عن عدم تحقق في الزمان
 البعد كالم يكن متحققا فيه من الاول الاستقاء متحققا في الزمان الغيب
 فالعدم الطاري المتعرج في وعاء الدهر غير ممكن وفي افق الزمان غير
 معقول الا بمعنى اختصاص الوجود بقطعة من الزمان بخصوصها
 وانتهاء استمرار طر في التحقق فيما بعده من الازمنة فالوجود يكون
 طاريا بخلاف العدم فان كل عدم يعقل فانه ليس الا زليا وقد سطرنا
 تحقيق هذا الاصل وحل شكوك تعقد هناك وكذا بينا الافق
 واذا استوفى ذلك يتحقق ان ما يتصور من الرفع والاستباحة
 في الوضوء والغسل انما هو قطع استمرار المنع من الصلوة الى ان
 يطرأ حدث وفي التيمم الى ان يتمكن من استعمال الماء او يطرأ حدث
 فالاستباحة مطلقة مغفلة لكن الغاية المحدودة مختلفة في
 الطهارة المائنة والطهارة الترابية قال بعض المتأخرين مجيبا
 عن ذلك انه ليس برفع الحدث في الطهارة المائنة مغفلة بغاية اصلا
 وانما المانع اعني الحدث الموجب للطهارة يرتفع بها واذيل بها
 لكلية حتى كأنه لم يكن ثم لا يعود ذلك المانع بعينه الى الوجود مرة

الاحاديث الواردة في رفع الحدث
 كذا في المائنة والترابية
 الاختلاف في الاستباحة
 نجد حدثا في التيمم
 او تجد حدثا

اخرى بل الحاصل بالعدم الطاري مانع آخر غير الاول غايته انه
 مبطل لفائدة الطهارة لانه من نواقضها ولا كذلك التيمم فان
 ازاله المانع ليست ازاله كلية بل ازاله معين هو اما طر
 او الفكن من استعمال الماء فاذا حصل الفكن ما ذا الاول بعينه
 كانه لم يزل ولهذا يجب الغسل عند الفكن ولو كان رافعا لما كان
 الابدح حدثا اخر موجب للغسل بل الجدل وجود الماء ليس حدثا واذا
 للتحقق عليه الاجماع وهو امر ظاهر اذ لو كان حدثا لاستوى الجنب
 التيمم والمحدث التيمم فيه لكن المحدث لا يغسل والجنب لا يغسل
 وقطعا فالتميم انما يجب عليه الغسل عند الفكن من استعمال الماء
 بمحدث السابق بخلاف المنظر بالماء عند طر وحدث وهذا
 اعظم شك يطرح في هذه المسئلة فنحن نقول كما ان حكم الحدث يتعلق
 بالمكلف لا بالاعضاء فكذلك النظر فيه يتعلق بطبيعة المنع من
 المشترعين بين الاحداث لا بخصوصية الاستباحة التي هي مغفلة
 نية الرفع فالمنع من الرفع في الطهارة المائنة هو ذلك القيد
 فيقصد قطع استمرار الطر وحدث آخر وهذا هو المعنى

الاحاديث الواردة في رفع الحدث
 كذا في المائنة والترابية
 الاختلاف في الاستباحة
 نجد حدثا في التيمم
 او تجد حدثا

المطلق فاذا طرأ حدث عادت تلك الطبيعة المشتركة بعينها
 قطعاً وان لم يعد سببها السابق بعينه الذي تمتنع هو عود ^{المعروف}
 الشخصتي بعينه لا عود الطبيعة القوي القدر المشترك بعينها
 وفي التيم يقصد قطع استمرار تلك الطبيعة المشتركة
 لاطرأ حدث آخر أو التمكن من استعمال الماء وهذا هو المعنى
 بالرفع المعنى فاذا حصل التمكن عادت تلك الطبيعة المشتركة
 بحال قطعاً سببها السابق وان الحدث السابق قد قطع
 استمرار تلك الطبيعة والتيم انما قطع استمرارها الى حين
 التمكن فيبقى الاستمرار مع التمكن على حاله فاذا انقضاء
 بين الرفع المعنى وبين وجود الغسل عند التمكن بالحديث
 السابق ولا بين عدم كون وجود الماء حدثاً وبين كونه جزءاً
 للغسل بحال فضاء الحدث السابق فقد انحل الشك واستقر
 الحكم في المسئلة **فريق الاول** لو احدث الحيز المتيم حدثاً آخر
 ولم يجد ماء للوضوء وجب عليه التيم بدلاً من الوضوء لا اعادة
 التيم بدلاً من الغسل ويظهر الاثر عند السيد المرتضى رضي الله

عن

عنه في التنية فقط حيث ينوي البدلية عن الوضوء دون الغسل
 لا في الكيفية ايضاً لانه يزهد في الاكتفاء بالضربة الواحدة
 في الجميع وفاقا للشيخ المفيد رفع الله درجاته في العزلة وعند
 في التنية والفعل جميعاً لا في قول بالضربين في الغسل كما هو
 الأكثر جمعاً بين الاختيار الصحيح الثاني لوني التيم الاستحباب
 المطلقة الا المغاية بطل لوني الرفع المغاية لا المطلق صح
 عندنا وعند اكثر المتأخرين لا يقتضيه التنية الاستباحة دون
 الرفع **الثالث** لو كان المكلف متيماً من حدث يوجب الطهارة
 كالسجدة لم يضر فحدث حدثاً اصغر وليس يمكن من الوضوء
 فعندنا يكفي تيم واحد ينوي فيه البدلية عن الوضوء وعندنا لا
 يجب تيممان بشئين وثلاث ضربات **الرابع** المتيم يستحق مندور
 الصلوة على من ليس بحديث عندنا لا عندهم وكذلك المجنب اذا تيم
 فوقع منه الاصغر بالنسبة الى مندوره ما على من ليس بحديث **الخامس**
 يتقوى على ما اخبرناه وجوب التيم لصوم المجنب مع عدم التمكن
 الغسل ثم النوم لا ينافي استدامته الى طلوع الفجر لبقاء الطهارة

لجناية مع النوم وعدم اشتراط الصوم بالوضوء فذلك لا يجب ^{التجدي}
مع الانتباه قبل الفجر وكذلك القول في كل حدث اصغروا على ما
ذهبوا اليه في اصل الوجوب ثم في وجوب ستمائة بقاانا
اقوال مختلفة يستدعي البحث عنها بحال لا اوسع **الفصل** ^{يتبعون} ^{عندنا}
القول بانه يستباح بالنيم كلما استباح بالطهارة المائية وانما
فقدت بعد ما با حنة دخول المسجدين واللبث في المساجد قوله
ولاجبا الاعايرى سنبل حتى تغسلوا حيث ان التحريم قد غاب
عز وجل بالاعتقال ولا من كتابة القرآن لعدم فرق الامنيين ما هنا
ذلك ذهب شيخنا فخر الحنفين في الايضاح ويلزم منه عدم جوب
الطواف ايضا بالنيم وللجواب ان الله سبحانه جعل النيم بيا
عن الفصل في ذلك حيث قال وان كنتم مرضى او على سفر الى اخر الآية
فانه على ما ذكره المفسرون معطوف على مقدمه والتقدير حتى تغسلوا
ان كنتم احصاء فادري على الاعتقال وان كنتم مرضى الى تمام الآية
ان كان المراد بالصلوة مواضعها الى المساجد على ما هو المروي عن
مولانا الباقر عليه السلام او كان المراد بها في قوله تعالى صد الآية لا تفربوا ^{الصلوة}

نفسها

نفسها وعند قوله تعالى ولا اجنبها مواضعها على مضاهاة الاستعداد
اما ان كان المراد في الموضعين نفسها فعبور السبيل بمعنى السرى
للتيمم ثم ليس قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا ذر يكفيك الصغيتان
سنتين كالتاخر على با حنة دخول المسجد للقطع بانه لا يراى الا كفا
ببالصلوة في البيت دون دخول المسجد والصلوة مع النيم على
عليه وآله وسلم **الفصل** ^{التابع} ^{للتيمم} من الجناية اذا صار ذا الاصغر حتى
اباحه دخول المساجد وقراءة الغرائم والطواف المندوب وما هنا
قبل التيمم عن الوضوء عند الخروج من حكم الجنب بالنيم الاول وان
لا يباح شيء من ذلك الا باعادة التيمم عن **الفصل الثامن** لو قلنا
بوجوب غسل النفس وطهر المكلف مائة قبل ادراك وقت الشربة
فلم يجز التيمم مع عدم دخول الوقت ام لا وجهان يشان من النظر
ان بديلية التيمم بالنظر الى طبيعة الغسل على ما اختياره توقف الصلوة
مثلا عليه والثاني هو المتعين على قولنا اكثر الاول لا يبعد عن
الاحتمال على ما ذهبنا اليه ولكن شيخنا في الذكرى قد نقل الاجماع
على عدم جواز الانتيان بالنيم قبل دخول الوقت وبما ينظر بطا

الخلاف في جملة الطهارات نظر الى ظهور الحكمة في شئ عتيها
مستقلة والظاهر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نام
فليس وضوا وقول امير المؤمنين صلوات الله عليه من وجد طعم
النوم فانما اوجب عليه الوضوء وقول الجليلي الحسن بن علي التمار
خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء وهو قد نقل هذا القول
في الذكرى وفاقا لما ذكره العلامة في المنتهى فدعوى الاجماع
غير مستقيمة اللهم الا ان يصاب الى ان القائل عني اقتضاء عموم
الاطراد وان لم يزل عليه وقفا على موضع الاجماع وبعضه
الحق في المصيرية اخرج غسل الجنابة من دون ذلك كل حكم
بارد او يدعى انعقاد الاجماع بعد ذلك القول **التاسع** مقتضى
الاجماع المذكور عدم انعقاد التيمم قبل الوقت فرضا ولا نفلا
لعدم شرعية الالعبادة للانية ولعوله صلى الله عليه وآله وآله
ادركت في الصلوة تمت وصليت لا عدم صحة قبل الفريضة
لنا فله نفلا فلو تيمم قبل الوقت لنا فله ندب باصح قطعاً فان
وقتها ومن عليها فاشتهر فالأوقات كلها صالحة للتيمم فيها

ولو تيمم في الأوقات المذكورة السفل فقد قطع الحق في المعبر ^{طائفة}
العلامة في التذكرة بعدم الانعقاد وهو مذهب العامة والظاهر
الصحة وفاقا للشيخنا في الذكرى لان الكراهة لا تمنع الانعقاد **س**
لو تيمم قبل الوقت لغاية فرضا و لنا فله نفلا فدخل الوقت فغا
للغرضة ولجميع الفرائض والنوافل لم ينقض ولا ينافي في الغيب
التخييل ولذلك حكم به في المبسوط مع انه ممن يعتبره لان وجوب
التأخير إنما في الابتداء لا في البقاء على ما نص عليه صحة
مسلم قال سمعته يقول اذا لم تجد الماء و اردت التيمم فاخر التيمم
آخر الوقت فان فانك الماء لم يفتك التراب واما بعد انعقاد التيمم
صحح فلا يصح المنع من الصلوة لان دخول الوقت ليس من التوا ^{قضى}
قطعا وقد وردت الرواية الصحيحة في صحة صلوات الليل و
التيار جميعا بتيمم واحد ما لم ينقض وبالجملة الاشكال في هذه
المسئلة كما اقتضاه نظر العلامة في المختلف والقواعد است ارى
له موقعا **السادس** هل يستحب تجديد التيمم بسبب صلوات فيه وبعد ^{لنفس}
بعيد بل حول تحريمه من الجوف لزوم التيمم لكل صلوة مروى عن النبي ^{صلى الله عليه وآله}

عليه السلام ورواه الشافعي عن الصادق عن ابائه عليه وعليهم مع
هو قد روي خلافا ورواه ابو مام عن الرضا عليه السلام والشيخ في التمهيد
حمل على الاستحباب **الثاني** يستحب التيمم بلا عن الوضوء والغسل
كل موضع يستحب احدهما اذا كان المبدل رافعا فيجب العباد لكونه
رافعا لا جبين وجود الماء وفي استحبابه بلا من غير الرفع كالر
لنوم الجنب وجماع الحنك وذكر الحائض وكالاغسال السنونة الغير
اشكال والاصل يعطى المنع لعدم ورود النص كما اختاره ^{الحنف}
اعلى الله مقامه في شرح الفوائد **الثالث** الاصح عندي في فاقا لا
الاصح استحباب التيمم لصلوة الحائض مع وجود الماء للرواية
وادعاء الشيخ انعقاد الاجماع عليه والراد للرواية ابن الجني
فيها بخلاف الفوت والحقوق في المعبر حيث اعتبر عدم الماء ما لم
الفوت ثم هو كالتيتم المستحب للنوم مع وجود الماء في عدم جواز
الدخول به في غيرها من العبادات المشروطة بالطهارة **الرابع**
الحديث اذا نوى يتيمم استحبابه واحدا من المشروط بالطهارة
بخصوصه ايجز له الباقي الاما من الميت اذا نوى سبأخة ^{الليث}

في المساجد فان المسح حدث لا يجزم معه دخول المسجد على الا
وكذلك قراءة العزائم بالنسبة اليه على ما ذكره شيخنا في البيان
الفاصل لو تيمم الصلوة فبلغ في المعبر تباح له الفريضة ^{هو}
مبني على كون طهارته شرعية وقد حكم الشيخ بذلك في المبسوط
الثاني هل ينقض التيمم مجرد وجدان الماء او بمضي زمان يسع
فعل الطهارة يرجح الاول ظاهر صحيحة زائدة قال قلت لابي عبد الله
بصل الرجل بتيتم واحد صلوة الليل والنهار فقال نعم ما لم يجد
او يصيبه قلت ان اصاب الماء ورجا ان يقدر على ما اخر فظن
انه يقدر عليه فلما اراده يصبر ذلك عليه قال ينقض ذلك بتيمة
عليه ان يعيد التيمم والثاني دليل الاستماع التكليف بالعبادة
في وقت لا يسعها فالجواب المحقق اعلى الله قدره في بعض تعليقاته
لا يقول كان كذلك لاستماع في الطهارة بنية الوجوب فيلحقه
زمان يمكن فيه من فعلها لان نية الوجوب فرع الوجوب
ولا يثبت الا اذا مضى في ذلك القدر من الزمان لا فاقول ^{الشيخ}
يكفي في صحته التحكك للمالي اعتمادا على اصل البقاء فان ^{الشع}

الوقت كانت الطهارة صحيحة لاكتشاف المطابقة والالتزام بعدم
 الوجوب لاكتشاف انتفاء الشرط ومثله ما لو شرع للكافة الصلوة
 اولا الوجوب فانه لا يعلم بقاءه على صفة التكليف الاخرها
 وكذا ايقاع الحج في عام الاستطاعة مع امكان تلف المال
 عرض المحصر الصدق في كمال المناسك وقال في شرح القواعد
 التحقيق ان الخطا ظاهر في فعل الطهارة لما فيه راعي بمعنى فاعل
 زمان يسعها فان مضى ذلك المقدار يتبين استقرار الوجوب
 ظاهرا وباطنا والالتزام بعدم فكونه كاشفا وهذا هو المختار
 والمراد بقوله عليه السلام او يصيب ما كونه بحيث يتمكن من استعماله
 في الطهارة للقطع بان اصابته وهو محتاج الى شربة كلاً
 اصابته فعلى ما اخترناه لو تلف ماء قبل اتمام الطهارة فانه
 بحاله انتهى قوله رفع الله مكانه فهذا ما عليه التعويل بحسب
 الدليل ولكن استصوب ما قاله خالي افضل المدققين قدس الله
 سره في تعليقه على الرسالة ان العمل بظاهر الرواية هو الا
التأخير اذا وجد المتيتم الماء في اثناء الصلوة وحكمنا في الماء

في رواية اخرى
 ان الماء اذا وجد في اثناء الصلوة

مع وجود الماء اما لانه قد تجاوز محل القطع او القول بالاكتمال
 بالشروع بناء على اختلاف الروايات ثم تلف الماء قبل الفراغ
 الصلوة او بعدها وقبل مضى زمان يسع فعل الطهارة ففعل
 التيمم او هو متطهر بنيتها الا ان ظاهر الميسر الاعادة قال ان
 ففعله استأنف التيمم لما ينشأ من الصلوة لان تيممه قد استعمل
 من الصلوة المستقبل والعلاقة استشكل من الممكن عقلا من استعمال
 الماء وليس بصادق منع الشرع من ابطال الصلوة اذ الحكم بعلو
 اصل التمكن بحسب اقدار ومن المنع الشرعي من قطع الصلوة
 الحكم بجعلها اذ لو انتقض لم يطل والافق القطع بعدم الانتفاء
 لعدم التمكن اذ المنع الشرعي بمنزلة انتفاء المقدرة العقلية بل
 اقوى من مصادمة الانتفاء لان مع وجود الماء لم ينتقض
 تلك بعد ففعله ولا بد من استمرار الصحة بالنسبة الى هذه الصلوة
 الى الفراغ الحكم بوجود الاتمام وعند الفراغ لا يمكن من استعمال الماء
 لانه المقدرة فيكون باقيا على استمراره بالنسبة الى الصلوات
 انما ليس عند الفراغ يصدق انه تيمم صحيح وكل تيمم صحيح

انما هو من غير ان
 انما هو من غير ان

انما هو من غير ان
 انما هو من غير ان

الا للحدث او المتكهن **الثاني** لو كانت هذه الصلوة نافلة حكم
 الشيخ بصلتها تلك النافلة والتيمم بعدها كما في الفريضة واعلم
 اولى لعدم تحريم قطع النافلة فليس لها حرمه الفريضة ورفع
 بعضهم على قول الشيخ انه لا يجوز العود الى الفايضة سابعة لا
 التيمم بالنسبة الى كل صلوة غير هذه واستقر في الذكر عدم الا
 مطلقا في صورة الفريضة والنافلة وهو محتمل للمعتبر وعليه
 وتقر العالمة بجواز العود في الغرض الى النفل لان فيه الجمع
 صيانة الفريضة عن الابطال وبين ادائها باكمل الطهارة و
 الاخرى لمنع لان العود الى النفل ابطال العمل وقطعها والاعمال
 يناسي الاذان وطالب الجماعة قياسا بطريق ولو جاز العود
 الى النفل لجاز الابطال بغير واسطة وهو ممن لا يقولون بذلك
 انما يتصور مع سعة الوقت فلو ضاق حرم بية **الثالث**
 لو تيمم الميت بدلا عن الغسل ثم صلى عليه فوجد الماء قبل ان يزل
 الصلوة عليه منزلة تكبير الاحرام من المصلي التيمم فيحكم با
 لامضاء او لا فيحكم باعادة التطهير بالماء فيه وجها واولى

في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو

بالعادة

بالاعادة ثم ان قلنا بالاعادة فهل يحكم في الصلوة عليه بالاجزاء
 او بالاعادة فيه ايضا وجهان واولى بالاجزاء وعدم الاعادة
 ويستحب النظر في الوضوء عن بعض التيمم او اما الوضوء فاسد
 فالوجه القطع باعادة التيمم **الفصل العشر** التيمم الذي لا تنوي فيه
 البرائة كما يخرج الجنب من احد المسجدين والمحيض كالجنب في
 ذلك لرواية ابى حمزة الثمالي عن مولانا الباقر عليه السلام والنفسا
 لحائض المعنى هل تعين فيه الضربة او الضربتان حكم بعضهم
 بالضربتين ولست اجده مستندا فكن فيه من التوفيقين **الحاشية**
الثاني من تفردنا مع الطائفة المحقة والفرقة الناجية ووجه
 الترتيب بين الاعضاء في الغسل من الجنابة وقد قطعت الروايات
 بذلك ونقل الشيخ رضي الله تعالى عنه اجماعا عليه وقال في
 المعبر فقهاؤنا الآن باجمعهم يفتون به ويجعلونه شرطاً في
 الغسل واما ان الروايات انما تنص على تقدم الرأس على الجسد
 واما اليمين على الشمال فلا تصرح فيها به فغير ضار اذا قلنا
 بالترتيب في الرأس خاصة فالفرق خرق الاجماع المركب باحداث

في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو
 في رواية اخرى انما هو

قول ثالث وايضا الترتيب قد ثبت في الوضوء على وجه مخصوص ولا
 قائل به هناك الا وهو قائل بوجوبه في غسل الجنابة على ذلك القول
 بخصوصه فالغسل خروج عن الاجماع ثم انهم اطلقوا على ان
 الارتماس في الماء مجزئ عن الترتيب فافترقوا هناك فالذين هو
 في عصرنا هذا وعليه الاكثر هو ان الارتماس سقط وجوب الترتيب
 راسا اي الترتيب الفعلي والترتيب الحكمي جميعا والذي افتى به
 البعض واليه ذهب سائر هو اعتبار وجوب الترتيب حكما في الارتماس
 وان سقط فيه الترتيب فعلا فالارتماس مجزئ عن الترتيب الفعلي
 لا سقط اياه حكما ثم اختلف متأخرو الاصحاب قدس الله سرهم
 في تفسير الترتيب الحكمي وعبارة شيخنا في الذكرى هناك غامضة
 عز من حصلها الغرضها والذي يستبين لي منها ويشبه ان يكون
 هو امد الحق وغاية التحقيق في تحصيل المقام هو ان بعض المتأخرين
 فسروا الترتيب الحكمي الواجب اعتبارا في الارتماس يكون الغسل
 على صيغة التفعول من باب التفعيل المتعدي ومرتبته هو المكلف
 ومفاده انه يجب على الغسل ان يعتقد الترتيب حال الارتماس فهو

ملحوظ بحسب النية وان كان ساقطا بحسب الفعل التخفيف في
 هذا المعنى في هذه العلامة نور الله مسد وبعضهم فسره بكون
 متوترا على صيغة الفاعل من باب التفعول اللازم اي يرتب
 في نفسه حكما وان لم يكن يرتب فعلا ومفاده ان الغسل
 الغسل بالارتماس في حكم الغسل المرتب غير الارتماس كما هو مقتضى
 المتن الشارح اسقط عنه الترتيب في الفعل وفي النية جميعا
 وهذا المعنى هو مختار الاكثر وظاهر ساق اللفظ في سياق
 سائر وكان سائر الاختلاف هو قول الشيخ في المبسوط حيث قال
 وفي اصحابنا من قال انه يرتب حكما فظنة فربما يصح
 المتعدي وفيه ضمير يعود الى الغسل ولفظ بصورة الفعل
 المستند الى الغسل ونظمه قائدة مخالفة المشهور باعتبار
 الترتيب الحكمي ثم فائدة اختلاف التفسيرين في صورتي الارتماس
 لو وجد لغة مغفلة فانه اني وبما بعدها اذا اعتبر الترتيب
 الحكمي ولو قيل بغيره الترتيب بالمرّة لوجب عادة الغسل
 راسا لعدم الوحدة للمعتبرة في الارتماس على ما ذكر في الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الثانية لو نذر الاعتسار مرتبة فانه يتر بالارتماس على اعتبار
الحكمي واما على سقوط الترتيب رأسا فلا ثم الحكم انما
يترتبان على الترتيب الاختياري دون الاول اذا اعتقاد الترتيب ليس
بمرتبة فيهما مالم يعتبر غسل الغسل بالارتماس في حكم الغسل المرتبة
مخى نقول فيه نظر بل الحق اعتبار المعنيين جميعا الذي هو ذلك
الاعتبار غير مؤثر مالم يطابق اعتقاد الترتيب وقوعه في النية
على ان يكون سقوطه في الفعل فقط بحكم التخييف وهو مني
ملحوظ غير ساقط في الاعتقاد ولا في الاعتبار وهذا واصل الآ
الآخر بالاعتبار في هذه المسئلة قول سائر وفاء البعض
الاصحاب ثم الوجه عندي في تحريمه هو اعتبار الترتيب
بكل المعنيين في الغسل بالارتماس في اليد ^{في} الشيخ رضي الله
عنه في الاستصحاب حيث اورد وجوب الترتيب في الغسل ثم اورد
اجزاء الارتماس فقال ذلك لا ينافي ما قدمناه من وجوب الترتيب
لان المرتبة يرتب حكما وان لم يرتب فعلا لانه اذا خرج ^{من} الماء
حكمه لا ولا بطهارة رأسه ثم جانب الامن ثم جانب الايسر يكون

استدلالا على وجوب الترتيب في الارتماس
باعتبار المعنيين جميعا
فانه لا ينافي ما قدمناه من وجوب الترتيب
في الغسل ثم اورد اجزاء الارتماس فقال ذلك لا ينافي ما قدمناه من وجوب الترتيب
لان المرتبة يرتب حكما وان لم يرتب فعلا لانه اذا خرج من الماء
حكمه لا ولا بطهارة رأسه ثم جانب الامن ثم جانب الايسر يكون

على هذا التقدير مرتبة ثم قال ويحوز ان يكون عند الارتماس تسقط
مراعاة الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابة فرض الوضوء
ومرامه نور الله مضجعه ان من بعد اعتقاد الغسل مرة واحدة
يمكن الحكم بان طهارة الرأس مقدمة في المرتبة وفي التقدير
الشرعي على طهارة الايمن وطهارة الايمن على طهارة الايسر ^{هنا}
التقدم الربوي بحسب التقدير الشرعي باب ^{الصلح} في علم الاحكام
وقد عده منه تقدم الملك على العتق فحين يتحقق على من يملكه لكون
العتق فرع الملك ومنه توريث الوارث للدية مع انها لا يجب الا
بعد موت القتيل ويمتنع عليه الملك ^ح فانما قدر تقدمه تملكه على
موته لينتقل الوارثه وهناك جزيات متكررة ليس سعيها بها
وشخصا في الذكرى نجسم محل كلام الشيخ محمدا متوهم والزمي ^{يدل}
على ما الحسن فانه من القول هو ان الترتيب منصوص عليه في ^{اختار} الا
والخبر الحكم باجزاء الارتماس لا يعطى سقوط الترتيب بالمرء بل ^{انما}
بدل على اجزاء الارتماس عن فعل الترتيب فاما يبقى الترتيب ^{الحكمي}
بمقتضى الامر مستمر الاعتبار في حين التكليف على حال الاحتفاظة

على الجمع بين الروايات والعمل بما جميعا **فخرج** هل الاغتسال
تحت المطر العزير والميزاب شبه الارتماس في الماء بحسب الاجزاء
عن الترتيب الفعلي بحسب عن الترتيب مطلقا ام يختص الاسقاط
بالارتماس لا غير **هـ** لعلامة وفريق من الاصحاب الاول ^{هو}
قول الشيخ في المبسوط والنهاية والثاني هو الاظهر عندي **وفاة**
ج جرى المحقق علا الله مسيره في شرح القواعد واليه ذهب ابن
ادريس وعول عليه في المعبر يدل عليه صحة عبد الله بن علي ^{الحلي}
عن ابن عبد الله عليه السلام اذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحدة
اجزاء ذلك من غسله اليقن مفهوما اذا الشريطة يعطى انتفاء المشروط
عند انتفاء الشرط وكذلك صحة زيارة عنه لو ان رجلا ارتمس
في الماء ارتماسه واحدة اجزاء ذلك وان لم يدلك غسله اليقن
لا تصدق الارتماسية الواحدة مع المطر والميزاب ما رواه الشيخ
في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام
قال سالت عن الرجل يجنب هل يجزئ به من غسل الجنابة ان يقوم في
الغسل ^{الغسل} حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك **الاعانة**

بغسله اغتساله بالماء اجزاء ذلك ليس مفاد قوله ان كان يغسله
اغتساله بالماء مراعاة الترتيب الفعلي في الاغتسال في نزول المطر كما بالماء
على ما اورد الشيخ في الاستبصار والمحقق في المعبر لكن الشيخ ربما اولاه ^{بطل}
بالترتيب الحكمي كما فوه في الارتماس من البين ان الظاهر للفظ ^ط
الا الترتيب الفعلي حيث انه ما اعتبر المساواة بين المطر وبين الماء في ^{نفس}
الفعل الذي هو الاغتسال والعلامة في المختلف في الغسل بالترتيب
على انه احتجاج على اعتبار الترتيب الحكمي بمعنى وجوب اعتقاد الترتيب
وحفاظه في النية قال وجه الاستدلال انه علق الاجزاء على صا ^{وا}
غسله عند تقاطر المطر لغسله عند غيره وانما يتساوى بالاعتقاد ^{الترتيب}
كما انه في الاصل مرتب ثم اجاب عنه بان الاغتسال المطلق بالماء اعم
من الترتيب في صورة التفريق ومن عدمه كما في الارتماس والمراد ^{الاعانة}
للاغتسال المطلق الشامل للارتماس وغيره في تعميم الغسل لجميع البدن
لا المساواة الخاص الذي هو الغسل المرتب لعل الذوق السليم
لا يستعذب اذ قد اخذ في السؤال تعميم الغسل لجميع البدن من ^{الاعانة}
والجسد غسل هل يجزئ ذلك في تقاطر المطر مع الاقتدار على ما سأل

فقال ان كان يغسله اغتساله بالماء اجزؤه وهو باق بآن
لجميع البدن انما يكون مجزئاً اذا كان على نحو اغتساله بالماء فأن
ما فيه المساواة امر زائد على ذلك التعيم وهو الكيفية والمسألة
المعتبرة انما هي بالنسبة الى نحو الاغتسال بالماء بخصوصه بالنسبة الى المطلق
وذلك النحو يمنع ان يكون هو الارتماس اذا لا تميز الواحدة لا
بالتقاط فتعين ان يكون هو الغسل المرتب بخصوصه **الثاني** مورد
الخبر في الاجزاء الارتماس غسل الجنابة لكن لم يفرق احد بينه وبين غيره
الاغتسال **الثاني** جميع البدن في الارتماس كعضو واحد في الترتيب فياخذ
بالنية اى جزء شاء من البدن ثم يتبعه بالكتاب من غير تراخ بحيث يفضى
الوحدة العرفية واما اعتبار شمول الماء للبدن كله اعاليه واسفله
مرة واحدة فهم ربما نسخ لبعض المتحسين ولم يغتر على قول احد
من معتبري الاصحاب فيه او دلالة شئ من اصول المفهوم عليه حيث
ان للعلمة البدن بحسب الارتماس الواحدة عرفاً في حكم جزء واحد فقام
النية لجزء ما منه تنوب مناب لمقارنته للجميع على مضاهاة الامر في
الاجابات القول فان مقارنته آخر اجزاء الاجابات لا والجزء

مقارنة

هي مقارنته الاجابات لقبول **الرابع** ربما يجزئ في الارتماس استحضار
النية فعلا الى آخر الغسل ولا تكفي الاستدامة للحكمة كما في الترتيب
اذ فرض الاستحضار الفعلي انما ينقل الى الاستدامة للحكمة لا يسهل
الافعال المستدامة زماناً بعدد يغسل الارتماس لوقوعه في زمان
لا يسهل قيده ذلك فقد اعتد عليه في المدقق قدس سره وان لم يست
استغن عنه بل ربما قيل له وجهان **الثاني** لا يربط الترتيب
افضل والارتماس انما شرع للتفريق بل هو فرع عليه في النية والحكم
جميعاً على الاصح ويشبه ان يكون نسبة الترتيب اليه تضاهي نسبة
الغزمية الى الرخصة يدل على ذلك قول الصادق عليه السلام في صحيحه للجلي اجزاء
ذلك من غسله وقد يتعين الترتيب حيث لا يوجد ما يفى بالارتماس
وقد يتعين الارتماس لعارض كضييق الوقت عن الترتيب في الرواية
الارتماس في الجارية وفيما زاد على الكون من الواقع لا فيما قل **الثاني**
المفيد طاب ثراه يقول لا ينبغي لارتماس في الماء الزاكن مطلقاً
الثاني المشهور انه لا يجب الترتيب في غسل العضوان وجب بين
الاعضاء الغضبية الاسل وظاهر الاخبار وبه قطع العلامة وذهب

ابو الصلاح الى وجوب الجهره باعلى العضو مندرجا الى الاسفل
 كالوضوء قال بعض متأخري الاصحاب في المذهب هو متروك
 ونظم الدائرة في مسائل **الاول** لو اغفل لمعه من الجانب الايمن غسلها
 خاصة وغسل الايسر واجمعه ولو وجب اليمين في غسل العضو
 ثم بعدها ثم الايسر **الثاني** لو كانت في الايسر غسلها خاصة
 وان كانت في اعلاه ولا يجزئ غسل ما تحته ولو كان الامر على
 الوضوء لو غسل ما بعدها مندرجا الى الاسفل **العضو الثالث**
 الوجه والرأس عضو واحد ووقت النية للتضييق عند غسل
 فاذا لا ترتيب في ابعاض العضو الواحد فيكون النية عند غسل
 اي جزء من الوجه ولو وجب للتعين ان يقرأ بها بالمحذور
 من الرأس وقال في الذكرى وهل يستحب غسل الاعلى فالاعلى الظاهر
 نعم لانه اقرب الى الحفاظ من النسيان ولان الظاهر من صاحب الشرح
 فعل ذلك **السابع** لا مفصل محسوس للجانبين فالاولى غسل **المشرك**
 معها اما اصله او من باب المقدمة وكذا القول في العورتين و
 السرة ومنهم من قال بالتعريف مع ايها شاء قال في الذكرى الظاهر

الاجزاء

في غسل
 اليد اليمنى

الاجزاء لعدم الفصل المحسوس واستناع ايجاب غسلها مرتين وقد قيل
 بالتضييق لا بسبيل اليد والاصل عدمه وما قيل بالغسل على الافراد
 العورة عضوا رابعا والنص بآياه **الثاني** لو تخلل حدث اصغر في أثناء
 المرتبة فلا نفي شهور فيه واقوال الاصحاب على تنعيمها لم تعد الثلث
 فاوجب الصدوق ان اول شئ في النهاية والمبسوط الاعادة واختاره العلاء
 في القواعد والمختلف وقواه في المحققين في الايضاح واستقره **شيخنا**
 في الذكرى وقد قيل انه مروى عن الصادق ع في كتاب عن رجل الجالس
 للصدوق وذهب بعضهم الى الاكمال والوضوء وهو مختار للمرضى **رضي**
 تعالى عنه ومروى عن المحقق قدس الله نفسه واعتمد فريق على الاكتفاء بالاعادة
 ذهب اليه ابن براج وابن ادريس واختاره جري المحقق اعلى الله كفته **شعبه**
 خالي المدق قوطا بمرقنه وهو عندي امن من الاقوال ليدلا واطهرها
 سبيلا كما ان الاول بعد الاستمالات تعويلا وافتلها احتصلا
 ولكن الاوسط وهو ضم الوضوء اطول قال في شرح القواعد وكما
 الاحتياط للجمع بين الاعام مع الوضوء والاعادة ونحن نقول نعم ان
 لم يصادم الجزم في النية والاهم في هذا الباب ان يعلم ان رافع الآخر

في الذكرى
 في غسل
 اليد اليمنى

انما هو الطهارة الصغرى اتفاقا فالكون لا يكون للاصغر اثر مع الجنابة
لانتهادها معها فلا يمكن من التاثير فيسقط حكم ايجاب الوضوء ^{فانما}
الجنابة فاذا ارتفعت ^{فذلك} بالغسل لم يبق هناك مانع عن الصلوة اصلا
يقال الغسل رافع للحديث مطلقا فهذا معنى تدخل الاستبراء والطهارة
هناك لان الحديث يترتب عليه الاثر مع الجنابة فيحكم بالتدخل على
ما هو شأن التدخل في سائر الانبياء وبعد ذلك نقول ما لم يكمل
الغسل فكون الجنابة باقية بالفعل قطعا فلم يكن للاصغر تاثير في
اجاب الوضوء اصلا ومن البين مباداة غير صالح للتاثير في ايجاب
الغسل بوجه من الوجوه فالمأني به من الغسل صحيح صالح لان يكون ^{جزئا}
من السبيل التام الموجبه رفع الجنابة والاصغر الطارى غير صالح
للتاثير في ايجاب الغسل ولا هو مؤثر بالفعل في ايجاب الوضوء ^{جمعا}
مع الجنابة واحتملا له فيها فاذا اكمل الغسل ثم المؤثر التام في رفع
الجنابة ولم يكن هناك مؤثر في ايجاب الوضوء فاذا ن لا وجب لعادة
الغسل ولا فاقاة الا يتم الوضوء هذا مع ان قوله تعالى وان كنتم جنبا
فاظروا حتى لا تكفوا بالغسل مطلقا خرج عنه ما يتخلل الاكبر

بالاجماع

بالاجماع فيبقى شمول محل النزاع لان يقوم دليل صار في كذا
عموم الاخبار في المنع عن الوضوء مع غسل الجنابة ومع ذلك كله
الاعتقاد بالاجماع وعموم النهي عن ابطال العمل وبالاصل بان
النقص والايجاب من الاحكام الوضعية فكيف ^{لذلك} الايات ^{لذلك}
الوارقة في اثناء الغسل بالقياس الى الغسل الوضوء ولم يرد ذلك
كتاب وسنة ولا قام عليه الاجماع اخرج الاولون بان الاصغر
لوقوع بعد الغسل بكمال ابطال فابعضه اولى بالبطلان فيجب
الاعادة والمقدّمات بعيدتان عن الصحة اذا الغسل بعد الكمال
يبطل بالحديث بل انما تزول الاباحة فيجوز الطهارة الصغرى ولو
بطل الوجبت اعادة ولو سلم فالاولوية بالبطلان هناك
بالعكس اذ بعد كمال الغسل ترتفع الجنابة فيمكن للاصغر ^{من}
التاثير ومع الابعاض هي باقية فلا يظن له اثر على انه لو تم فالأ
هو فعل الوضوء لا الاعادة اليس للاصغر لا يوجب الغسل لهما
او ليس اثره بعد الغسل ايجاب الوضوء فكيف يؤثر قبله في
ايجاب الغسل واخرج في الايضاح باقية قد ابطال تاثير ذلك

البعض في الاباحة وكل ما يبطل تأثيره في الاباحة فقد ابطل تأثيره
 في رفع الحدث لان رفع الحدث ملزوم للاباحة واذا استلخ
 السبب التام عن السببية الناقصة استلخ الكل عن السببية التامة
 قطعاً وهو ايضا غير مستقيم اذ لو لم يبال الاباحة التي حوول اليها
 الاباحة المساوقة لرفع الاكبر فمن البين انه ليس كذلك فكيف ينقض
 الاصغر المؤثر في رفع الاكبر ويبطل الاباحة المترتبة عليه ان لم
 يبال الاباحة المساوقة لرفع الاصغر فقد عرفت ان الفصل ليس
 للاصغر بل للاصغر مقهورا لاكبر وليس بحيث يظهر له اثره في ذلك
 لا يحتاج مع الفصل الى ما هو لا فاعده وهو الوضو فاذن الجزم
 عن السببية الناقصة للكل سبب تام له واجتمع في الذكرى بانه
 يمنع خلو الاصغر عن اثره هناك مع التأثير بعد الكمال والوضو
 مع غسل الجنابة ممنوع بالرواية ومدفوع بالاجماع فتعين ^{مادة} لا
 واعلم انك باعلت تجد ظهور ضعف في غاية القوة فان اثر الاصغر
 لا يظهر مادام الاكبر موجودا ومالم يكمل الفصل لا اكبر على حاله
 ولو سلم فلم لا يكون اثره هناك كاشره قبل الشروع في الفصل

قال

قال السيد ومن تبعه في الاحتجاج ان تاثير الاصغر في وجود ^{هو}
 بعد الكمال ينقض ذلك قبله بطريق اولي وقد تحقق ذلك فساد
 الاولوية فان الحدث الواقع بعد الكمال يؤثر لان له صلاحية ^{التاثير}
 لو وقع بعد ارتفاع الجنابة وحصول الاباحة بخلافه قبل الكمال
 لبقاء الجنابة فان قبل ابطل تاثيره ما معنى في رفع الاصغر قبل ^{مضى}
 غير مؤثر في رفع الاصغر لاختلاله مع الجنابة وصلاح تاثيره
 في رفع الاكبر ودخوله في سببه التام باق على حاله ^{الله} لو وقع
 الاصغر من الموضع الذي ذكره على ان قلنا بسقوط الترتيب حكما
 فان وقع بعد ملاقات الماء جميع البدن اوجب الوضوء لا غير
 الا فليس له اثر وان قلنا بوجود الترتيب ^{هو} الحكمي القصدى
 كما مر تبين ان قلنا بحصوله في نفسه وفسدناه بتفسير الاستصحاب
 امكن انتحاب البحث فيه وقال جدي المحقق اعلى الله قدره في شرح
 القواعد ان كان بعد النية وشمل البدن بالماء فالوضو او قلنا
 فلا شيء او بعد النية وقبل تمام الاصابة لظهور الخلاف وكلا
 الذكر لا يخرج من شيء وعندي كلام الذكرى مبين اذ على القول

يسقط الترتيب الحكمي رأسا يعتبر البدن كله كجزء واحد فلا يفتي
لتخلل الحدث في الأثناء بحال بحسب ذلك الاعتبار وإن أمكن بحسب
زمان الغسل فإن الشارع قد اعتبره بمنزلة آن واحد على القول
الافتاء أيقاع الأصغر في أثناء الغسل اختيارا وليس بحرام على قول
الآمام والوضوء والاكتماء بالإمام قطعاً إذ ليس فيه إتيان بأ
لناقص فلا يكون أبطل لا للعلل وأما على القول بالاعادة فالأكثر
أنه حرام لغيره إبطاله فيجب التحفظ منه إلى أن يتم الغسل ويختار
في البيان فيه فظهر وكذلك يحرم أيقاع الأكبر في أثناء الغسل
أيقاع الأصغر في أثناء الوضوء اختياراً على الأقوى ولما في أثناء
الصلوة اختياراً لحرام أجماعاً وبعد تمام الطهارة مع سعة
الوقت والتفكير من استعمال الطهور فليس بحرام إجماعاً والنفاد
بأنه لما دلت أن فعل الطهارة قد انقضى حين الفراغ منها وإنما
الباشاؤها وهو ليس بعمل بعد الإكمال ليس هناك عمل يتوجب عليه
الإبطال ولذلك يجوز نقضها وأما قبل الإكمال فهو حين التلبس
لعمل فلا يجوز النقض **الافتاء** حريم الخلاف الدائر بينهم غسل الجنابة

وأما غيره من الأفعال المكملية بالوضوء فمع تخلل الحدث يمكن
المساواة في طهر الخلاف ولو بوجوب الاجتماع بالوضوء هناك
لعدم خلاف في كمال الرفع والاستباحة وإن أكبر من يقع بالغسل
والأصغر بالوضوء فلا مساواة بين الحدث الأصغر والغسل
وهذا الأخير وجه بل هو الوجه لضعف القول بالانفصال
وبه قطع العلامة في التذكرة وجزم به في النهاية مع حكمه ^{بالعادة}
في غسل الجنابة والأفعال المستوفية فالزمانية منها لا ينقض ^{بالتخلل}
الحدث في الأثناء أو وقوعه بعد الكمال ولما الأفعال السجدة
الفعالية فالأقرب فيها الاعادة إذا طرأ الحدث بعد الفراغ
قبل الفعل لأن النهاية هناك الفعل ولم يحصل بعد وقد ذكر
في بعض الأفعال بالخصوص كركن خورك كرادها الله شرفاً ^{حراماً}
ولو فقد الماء فالأقوى شرعية التيمم فاما إذا حدث في أثناء
فقد في الذكرى فالاعادة أولى وعندنا الرواية تنظر فيها
بل هي بالعكس فإن كون الحدث في الأثناء مؤثراً فهو بعد الكمال
حكم من أحكام الوضع ولم يثبت من الشرع لكن الأقرب في

تلك الصورة ايضا الاعادة **التي** لا يجب ذلك عندنا وينبغي
 امرار الماء باليد على العنق وامرار اليد تحت الاطمين والاذن
 الى المغاير من الاباط واصول التخذ من واحد هارفع ففتح الرأه
 عنها وسكون الفاو بالغين المحجة وليكن ذلك الشق الايمن باليد
 اليسرى في الايسر اليمنى حتى يكون غسل من الجنابة لغسله
 المحرم على فعل ذلك **التي** لا يستحب تجديد الغسل للاصل
 الاقتصار على مورد النص في تجديد الوضوء فلو تجدد الغسل
 قال في الذكرى هي على اعتقاد هذا المباحا لانا في شخص كل ام اذا
 لا شيء من العباد الا يوصف بالاباحه التي هي احدا الاحكام
 فتجدد الغسل بشرع حرام لان نظيف جامع فكيف يقع متعلقا
 للتذروان قلنا بالاعتقاد في المباحا **التي** اجز الغسل الجنابة
 الوضوء اجماعي ولا يخالف فيه الا بعض العامة وقد نص عليه التذروان
 الكرم بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا الى الغسلوا على ما اجمع
 عليه المفسرون ونظفت الاخبار عن الآئمة الاطهار صلوات
 الله عليهم اما يكفي تيممها عليه قول الصادق ع في خبر حكم روى وضوء

انق

انق من الغسل وابلغ وقول الباقر عليه السلام في رواه الشيخ **التي**
 عن محمد بن مسلم عنه عليه السلام الغسل يجري عن الوضوء واي وضوء لم يجر
 من الغسل وكذلك يتم الوضوء قلنا اليد بدعة وحرام اجماعا ولذلك
 لا يعتد المذروا و اجزاء على الوضوء مع الغسل الجنابة كما لا يعتد على
 التيمم مع التمكن من استعمال الماء وتفضيل القول ان الوضوء بعد
 الجنابة بدعة مطلقا بالاجماع سواء كان مع اعتقاد اجزاء الغسل
 عنه او لا وكذلك قبل الغسل مع عدم اعتقاد الاجزاء وهو ايضا **التي**
 وقد نقله الاحصاء باجمعهم في المقامين واما قبل الغسل على قصد **التي**
 المحض واعتقاد الاستغناء عنه بالغسل فهو ايضا بدعة على ما ذهب
 اليه الاكثر وبه قطع في المنتهى قال ولا يستحب الوضوء فيه عندنا خلافا
 للشيخ في التهذيب كذلك في التذروان والنهاية قال فان تروضا معتقدا
 عدم الاجزاء كان مبدعا ولا يستحب ان اعتقد الاجزاء بل وقد نقل
 بعضهم اعتقاد الاجماع عليه وقال الشيخ في التهذيب لا يستحب **التي**
 اذا كان مع اعتقاد الاجزاء عنه والقوى على التحريم مطلقا لانا
 مارواه ابن ابي عمير **التي** عن رجل عن ابي عبد الله ع كل غسل قبله

الغسل

وضوء الاغسل الجنابة وحسنه حماد بن علقم عن الصادق ع في كل
 غسل وضوء الاغسل الجنابة ومرسلة احمد بن محمد بن يحيى الوضوء
 قبل الغسل وبعده بدعة ورواية عبد الله بن سليمان قال سمعت
 ابا عبد الله ع يقول الوضوء بعد الغسل بدعة ولا ريب ان المراد غسل
 الجنابة ورواية محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر ع ان اهل الكوفة
 يروون عن علي ع الوضوء قبل الغسل من الجنابة قال كذبوا علي ع
 ما وجد ذلك في كتاب علي ع قال الله تعالى وان كنتم جنبا فامسحوا
 ولا يستر لبي ان ذلك الاطلاق يقتضي يكون الوضوء بدعة سواء
 واجبا او مندوبا فاما احتجاج الشيخ برواية عبد الله بن محمد ع
 للحضر ع عن ابي جعفر ع قال سالت كيف صنع اذا اجتنب قال غسل
 كفك وفرجك وتوضا وضوء الصلوة ثم اغتسل حيث حلها
 على التذلل لمعارضه اخبار كثيرة قد اجاب عنه شيخنا في الذكر
 بان الاول حلها على النية لان الاحتجاب على خلاف ذلك ونحن
 لا نبعد الجمع بينها وبين سائر الروايات بالعمل على قول الجعفر ع
 المتأخرين في غسل اليدين المستحب في الغسل فيقول علي ع تروا

هذا الحديث في
 في رواية محمد بن
 في رواية محمد بن
 في رواية محمد بن

وضوء الصلوة غسل اليدين من المرفقين كما في وضوء الصلوة لا
 من المرفقين وهو المرسوم في الوضوء كما هو مذهب بعض منهم ^{عليه} ذلك
 عليه السلام ذلك بعد قوله اغسل كفك فعمل هذا العمل الصواب بالظاهر
 الرواية واولى من العمل على النية او على التذلل ليس بهد ذلك
 احمد بن محمد قال سالت بالحق ع عن غسل الجنابة فقال يغسل يدي
 اليمنى من المرفق الى اصابعك ورواية سماعة عن ابي عبد الله ع
 اذا اتى الرجل جنابة فلا بد ان يغسل فليفرغ على كفيه فليغسلهما
 المرفق **الحاشي** لو توضا للغسل من الجنابة غير مذهبنا الشرعية على الوضوء
 ولا على التذلل الا انه ولو اعتقد الشرعية بنى على ما فصل عليك ولو
 تكسب الغسل بالوضوء ابدع اجماعا وهو يخرج الغسل بذلك عن الا
 قال فترى من الاصحاب ليس يوجب لك بطلا الغسل بل انما الا
 على الابتداع لا غير وقال شيخنا في الذكر ع يمكن البطلان لغرضه
 في الغسل بحسب مقتضى ويمكن ايضا الفرق بين تقديم الوضوء ^{خبر} والتأخر
 لان النية جائزة باستباحة الصلوة اذا تقدم الوضوء بخلاف
 ما اذا تأخر وعنده ان البطلان قوي لعدم كون النية جائزة وانما

لكل امرئ ما نوى والفرق ضعيف ذنبه غير جازمه باستقلال
 بالاستباحة وان تقدم الوضوء لشربك الوضوء المتقدم في الاستباحة
 فالغسل غير مأتى به على الطباق وجه المأمور به **التشريع** في الوضوء
 في الاثناء كتحريم بعد الفراغ ولم يفرق بينهما احد من الاصحاب ما
 سائر الاغسال فغيره فغنية عن الوضوء للصلاة على الاصح خلافا
 لابن الجنييد والسيد المرتضى لا يرد معهما انه لدخول في الصلاة اما
 قبل الغسل وفي الاثناء او بعد الفراغ ولا يعين التقديم على الاصح
 خلافا للشيخ نعم التقديم افضل وينوي فيه الرفع والاستباحة سواء
 قدم على الغسل او اخر عنه وحكم ابن ادریس بتعيين نية الاستباحة
 هناك ضعف **التشريع** لا يخلل استحباب غسل اليدين قبل الغسل
 بالماء بل يجره والمرعى على الاظهر لاصالة كونه من سنن الغسل
 واصالة عدم التخصيص لا تطلق قول احمد ما عليه في غسل
 الجنابة تبدأ بكفك وكذلك سائر الاضداد **فصل في تبصره**
 من يرى وجوب الغسل لنفسه لا يرى وجوبه للصلاة ايضا
 مع عزل النظر عن وجوبه لنفسه فقد يكون بعض ما يجب لنفسه

قول شيخنا شهاب بن محمد بن احمد بن محمد بن
 واخي الجواز

ما يترتب

ما يتوقف عليه واجب آخر فيكون له وجوب ايضا من تلك الجهة
 وراء وجوبه لنفسه كتحصيل المعرفة فانه واجب لنفسه وهو ايضا من
 مقتضا صحة الصلوة فيكون واجبا لها ايضا من يرى ان وجوب
 لغير يفي عنه الوجوب لا لاجابة العبادة وان اتفق الفريقان على
 ان وجوبه لا يتصديق الا اذا تصديق وقت المشروط به فليست
 الامر به على الفورية انما قابله وقت يحسب الوجوب لنفسه مدة
 العمر وجوبه للعبادة وقت وجوبه للعبادة وانما ظاهره ان
 الخلاف في جواز الاثنان على نية الوجوب قبل دخول وقت التشريط
 به وفي فورية وجوب الاثنان به قبل الوقت اذا ظن المكلف موته
 وفي انعقاد النذر او تعلق بايقاعه قبل الوقت اي بايقاعه حين
 شغل الذمة بمشروط به ونحن نقول يدل على وجوبه لنفسه مضافا
 الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الماء من الماء وقول امير المؤمنين
 صلوات الله وسلامه عليه في صحبة زهارة عن مولانا الباقر ع
 عليا عليه السلام قال اذا التقى الختانان فقد وجب عليهما الغسل وكذلك
 قول مولانا الرضا عليه السلام في صحبة محمد بن اسمعيل بن بزيع ع

الوجه الثاني
 في وجوبه

اذا التقى الجنان فقد وجب الغسل والمساير ما احتج به الا
 والمجال متضيق عن ابراده ما رواه الصدوق رفع الله درجته
 في كتابه عيون اخبار الرضا ان مولانا ابا الحسن الرضا صلوات
 عليه كتب الى محمد بن سنان في جواب سائله عن غسل الجنابة النقا
 ونظهير الانسان نفسه مما اصابه اذاه ونظهيرها نجسها لان
 خارجة عن كل جسد فلذلك وجب عليه نظهير جسده كله هذا
 نصي لانه في هذا الباب والاحتياط هو عن النفس به ولعل قوله
 ما قد ثبت في علم الطب ان الحركة الجماعية تولد عرقا رديا خارجا
 من اعماق البدن الى ظاهره والماء يزيله والحكمة يقتضي وجوب
 غسله ومنه علم رسول النبي صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنابة فلبوا الشعر
 وانقوا البشرة فاذا غسل كما يطهر جوفه فليس الانسان عن اجس
 الى الخبيثة الطبيعية الحيوانية والنوغة في لذاته الخبيثة الخبيثة
 الجسمانية كذلك ينقي بشرة جسده عن الاوساخ الخفية المستكنة
 في المسامات المولدة للعاهات الردية وكذلك الوضوء فان مسامات
 الوجه والاطراف تنسد بالاوساخ وذلك يوجب مودتها

ردية الى الدماغ مشوشة للاولاج النفسانية مانعة عن التوجه
 الى الملأ الروحية صارقة عنان النفس بحكم المناسبة الى الاخذ
 الى الامور الجسمانية فانظر الى الحكمة بادر فللحكيم العليم ورحمة
 الرحمن الرحيم **فان** يجب الجنابة الغسل على الكافر ولا يجب له الا سلا
 بل يصح له فلو اغسل بعد الاسلام صح منه وانما لم يسقط عنه
 ان الاسلام يجب ما قبله من العبادات لان الاسلام انما يسقط
 احكام خطا التكليف في احكام الوضع والسيرة والشرعية والمآ
 من باب خطاب الوضع والكبير الصغير والمسلم والكافر سواء فيها
 والاسباب والوانع وانفسها اصل الحق للتاثير وان تختلف اثرها
 بالنعل فقد شرط كالبلوغ او وجود مانع كالكفر فعند الاسلام
 ان قلنا بوجوب الغسل لغيره وقد اسلم ولم يدخل وقت عبادة كذا
 به حجة الاسلام وجوبه فليس يجوز له الاثبات به على انه الوجوب
 الوجوب من باب خطاب الاقضاء ثم اذا دخل الوقت حكم بالوجوب
 اعمالا للسبب المتقدم لان النجاسة الوهمية المسببة عنه في البدن
 عن التلبس بما وجب من العبادة المشروطة برفعها وان قلنا

ان الاسلام يجب ما قبله

احكام الوضوء والسيرة والشرعية

بوجوبه لنفسه وجب عليه مع الاسلام وان كان قد اسلم في غير وقت
 عبادة مشروطة به لان النجاسة الوهمية الباقية سبب لوجوبه
 لنفسه كما ان دخول الوقت سبب لوجوبه للعبادة لكونها مأمورة ^{عن}
 اباحتها فلو لم يبق قبل الوقت على نية الوجوب صح ولو ظن موته في
 عليه فزاد وكذا في القول في الصبي ان اجنب بالجماع ثم بلغ ولم يدخل ^{الوقت}
 فان اوهم ان الوجوب بنفسه من باب خطاب الاقضاء فكيف لم يجبه
 الاسلام اذ صح بان الحديث كما انه يجزئ وجوبه للحد في سبب الوجوب
 فذلك هو وجوبه وجوبه البقائي سبب لوجوبه لنفسه بعد الاسلام
 وجوبه بسبب من الحديث السابق بحسب قيام اثره بعد الاسلام ^{ليس}
 بعينه الوجوب المسبب قبل الاسلام عن ذلك الحديث بحسب الحديث او
 بحسب اثره المستمر ما دام الكفر مستمرا فاذن التكليف بالفضل بعد الاسلام
 ليس هو ما كان قبله هذا في غير المرتد واما المرتد فان تكليفه بالفضل
 وبغيره من العبادات في حال ردة وبعد عودته الى الاسلام باق
 بحاله لان هو احد احكام الاسلام على كل حال سواء كانت ردة
 على فطرة او عن مله **ملحظة** لو نذر الفحل الواجب للجنابة ^{عند}

حصول

حصوله سببه فان قلنا بان اعتقاد نذر الواجب اهل بغير نية مطلق
 الوجوب بل ويجب التعرض للوجوب باصل الشريعة والوجوب بالثبوت ^{لنذر}
 جميعا الاخرى عند الاول وهو مختار شيخنا الشافعي وقاعدته ^{لنذر}
 شيخنا فخر الحنفين قال لو نذر الواجب لم يجب التعرض في النية ^{لنذر}
 المندوب في الضابط ان كل وجوب يحصل بالنذر وجب التعرض ^{لنذر}
 كل وجوب يؤكد بالنذر لم يجب فيه التعرض للنذر واختاره في ^{لنذر}
 في باب الصوم التعرض في النية للوجوب مع الاصل **نيل** لا يختص ^{لنذر}
 بالجمعة باقها ولا يقدم على الفجر اختيارا وقد ادعى الشيخ عليه السلام
 وخالفه عدم التمكن منه ادعاء تقديمه التحريم في قضية فائدة العذر
 وغيره وان خصه الصدوق بالنيان والعذر لا يطلق رواية
 سماعة عن الصادق في قضية آخرتها فالتسبب ولو قدم ثم تمكن
 منه في الوقت اعاد ولو تعارض التحجيل والافضا فالتحجيل افضل ^{لنذر}
 في الذكرى لم يرب من الجمعة يعني بذلك ان من حين التلبس بالحيث
 الايام بغيره من وقت الاداء في صورة التقديم وسعد عند في صورة
 الفضا وايضا في صورة التحجيل يترتب عليه الغاية المطلوبة ^{لنذر}

يعني في النية في نية الوجوب
 بالنية في نية الوجوب
 بالنية في نية الوجوب
 بالنية في نية الوجوب

النظافة في الجمعة بخلاف صورة الغضاء وكل غسل مستنون لزما
 فقيه اذهون وظاهر حرمته وكل غسل مستنون لفعل او مكان
 فقبله لكونه غايته وذا الغاية يقدم الغاية لا غسل التوبة
 رؤية المصلوب في كل الحائض الاعواز القديم ولين فانه القضاء
 العموم كما في غسل الجمعة بالخصوص الا في ذلك وقد بينا في
 غسل الاحرام وروى بكير بن اعين عن الصادق ع قضاء غسل
 ليا الى افراد الثلث بعد الفجر فانه ليلا وذكر الشيخ المفيد
 الله تعالى عنه قضاء غسل عرفة حقا لثالث من الغسل فاما
 الى حفظ العابد منه وهو الاغتسال الجسد كرفع النجاسة الهيبة
 على طهارة امر الشريعة في الظاهر ان يغسل بجوه نفسه المحرمة التي هي
 في مخزها من جمل المفارقة النورية ويقوم بها العاقلة والعاملة
 ويحكمها النظرية والعلمية عن حدث التقطوع عن عالم العقل
 بالادغام والاحاسية التي هي آفات العلوم وفتن التعقلا و
 البسوط من البحر للحقة العقلية للذات الباطلة المزاجية التي
 شرب عالم الكذب والنور وشباك دار الغفلة والغرور وحظ العار

منه مضافا الى مجموع الظاهر ان يغسل روعه العقل فيظهر سره
 النوري من لحاظ عالم الامكان الذي هو ارق ظلمته الفاقة ويقعه
 غسق النقص في شخص جسدي عقله وخلقه ويقتصر نظيره وعلته
 على جناب بارئ القيوم جل ذكره فان لاحظ شيئا سواه تدبر من
 اليد فلا حظ من حيث انه فيض من فيوضه من خير انه يجعل
 من مجعولاته فاذا ن احدهم يورى السالك الى طوره المائي هو انشا
 بعالم الانوار العقلية بالعلم والحكمة في اعلى مرتبة العقل المستفاد
 وبالموت الارادي في اقصى ملكة خيل الجسد ورض البدن الذي
 هو ضم الشره وطمس الفساد والحكمة والاعتناء في غير العادة
 الحقيقية والموت ولادة ثانية للعبوة الباقية الابدية وهذا الصبر
 بنفسه عالما عقليا غيبيا ملكوتيا نوريا يصاها العالم الشكلي
 الملكي الظلماني وطوره الترابي ملوك في العلم والعمل المستغنى
 العقل واستحقاق البدن والجلد ساير المراتب المتقدمة المترتبة
 الى ان يتمكن من المرتبة الاخيرة وينال قضائها التي هي الطهارة
 ولحد طوري العارفين هو ظهور الحق الاميل خروجه من قنونه

للقوانين التجارية وبقاؤه بلب الوجوه الخفية وانما ذلك لانصال
 المطلق بجناب الربوبية والاضمحلال الحق في مشاهدة انوار الله
 وتجليته السرمه سواء من الوجودات المفروضة والذوات الموقوفة
 وتراب الطهارة الاضطرابية الى حين الفكن من هذا الطور الحق
 مهاجرة كورة الطبيعة واستيقا اقليم الانوار المعارفة والملا
 النورية **المسئلة الرابعة** من المنقهر ان نية الايتام واجبة على
 وشرط الانقضاء سواء كانت الجماعة واجبة او مستحبة وهذا
 ما انعقد عليه الاجماع وقد نقله الاصحاب في نية الله تعالى عنهم
 بخلاف نية الامام فالها غير واجبة على الامام في الجماعة المستحبة
 وان كانت شرط النيل فواجبة للجماعة فالها ليست شرط الانقضاء
 كما قال في المبسوط ليس من شرط صلوة الامام ان ينوي انه
 يصلي يقوم شاء كانوا او رجالا ويحجب المأموم ان ينوي
 الايتام وقد وردت بذلك الرواية ولكنها واجبة على الجماعة
 الواجبة وشرط الانقضاء على الاصح وشرها يعرض هذا الشك
 وهو ان الايتام بنفسه مستحب للجماعة المستحبة فكيف يكون نية

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

واجبة وايضا الصلوة تشتمل على افعال مندوبة والعبادة
 الواحدة لا يتبع بعض الوجوب في الدين كيف يؤتى بتلك المندوبات
 على نية الوجوب فكيف ينوي المندوبات واجبة على نية الدين
 فتخرج عن الصلوة كونها عبادة واحدة وان لم يعين فيها احد
 الامر من فقد سلفا لله لا عبادة الا بالنية اجماعا ولا نية لا
 بتعيين الوجه على الاصح فنقول التحقيق ان كلا من مندوبات
 الصلوة اذا لوحظ بعينه حكم عليه بالاستحبة واذا لوحظ
 من حيث انه جزء من الصلوة المشتملة عليه حكم عليه بانها من
 الفرد الكامل من افراد الطبيعة الواجبة تحييل الفرد الكامل
 من الواجب المحيتر بها اختيارية في قصد الوجوب وان كان
 بخصوصه مستحبا لكامله بالقياس الى الفرد الناقص فيكون الفعل
 بخصوصه من حيث هو مندوبا ليس بصادم كقول الفاعل
 المنظم منه ومن غير على الهيئة الواجبة التاليفية واجبا
 كاملا فانه من حيث هو جزء من ذلك الفعل منضم الى
 ساير اجزائه ليس بمندوب بل هو معين لكامله ومكمل الوجوب

وان كان هو بحسب مع عز النظر عن الانضمام والتأليف
 مندوبا والشران الامر بالفعل مطلقا انما يتعلق بطبيعة ^{المرسلة}
 فاذا عني الشارع لتلك الطبيعة المرسلة المأمور بها افراد
 فخصومة محصورة يتحقق الطبيعة يتحقق كل منها ولا يتعداها
 للخروج عن عهدة التكليف اصلا بحسب عين الشارع وان كان
 من المتصور بحسب التجوز العقلي ان يكون هناك فرد آخر
 يتحقق بتحقيق الطبيعة ويحصل بذلك الخروج عن العهدة
 كان كل من تلك الافراد المعنية واجبا تخيير اثم اذا كانت
 كل من هي متفاوتة بالقوة والضعف الكمال والنقص كان ^{الفرد}
 القوى الكامل بعينه مستجابا بحسب خصوصية الكمالية وان كان
 هو واجبا بحسب سبب فردية لتلك الطبيعة المرسلة ^{مور}
 لان تحقق الفرد هو بعينه يتحقق الطبيعة المرسلة اذا فرض
 والطبيعة لا يتمايزان الا في اللحاظ التحليلي الذي هو ظرف ^{للخط}
 والتعريف معا فيكون تحقيقه هو بعينه يتحقق تلك الطبيعة ^{البلغة}
 فحين الاتيان بذلك الفرد ينوي الوجوب وان كان مناطا

هناك سبب فردية للطبيعة الواجبة لخصوصية الكمالية
 بعضها وانما تلك الخصوصية معينة للطبيعة الواجبة ومكملة
 لها فاذا ن قد ذكر موضوع الوجوب والاستجابة بكثر للبيئة ^{الفردية}
 فان اوهم ان براءة الذمة يحصل بوضع سبب الفردية فكيف ^{تدخل}
 لخصوصية الكمالية المستجابة في نية الوجوب مع انقطاع الخطا
 الوجوب من دونها اذ يجب تارة بما على عليك لخصوصية الكمالية
 بحسب ما من حيث هي مع عز النظر عن تلبس موضوع سبب ^{الفردية}
 بها مستجابة وانما بحسب تلبس الطبيعة المرسلة وكذلك تلبس
 موضوع سبب الفردية بها فليس هناك الاشياء واحد هو الواجب
 الكامل وحصول البراءة وانقطاع الخطا ايا قل من ذلك كما
 في الفرد الناقص ليس يصاد م حصولها به ايضا ولكن على ^{الاشياء}
 الاكمل الاكمل فالوجوب التخييري ثابت له ايضا على وجه الكمالية
 وان كان لخصوصية باهي تلك الخصوصية اى لا من حيث تلبس ^{الطبيعة}
 وموضوع سبب الفردية بها غير موصوفة بالوجوب صلا فاذا
 هي انما تدخل في نية الوجوب بحسب اعتبار اللحاظ والتلبس ^{فذلك}

فان كان في نية الوجوب
 بالاشياء الواجبة
 بالاشياء الواجبة
 بالاشياء الواجبة

كما يقال
 في سبب
 في سبب

الاعتبار وبعض من الشيء الواحد الموصوف بالوجوب كجواب
 نفسه المستقيمة المتخاذه عن موصوف الوجوب في ذلك
 الاعتبار موضوع الاستجابة لا غير فهذا هو الوجه التفصيلي
 معنى قولهم الوجوب التحيزي لا ينافي مع الاستجابة العيني كماله
 الافراد بخصوصه وقارة بان الموصوف بالوجوب حقيقة بالامكان
 هو الطبيعة المرسله وهو موضوع من غير فردية واقفا لخصوصية
 الكمالية فالواجب يؤدي في ضمنها بنص الشارع وله كانت هي
 فالفرد الكامل المستجب بخصوصه بالوجوب تصان بالاتباع ولا
 محذور في ان يكون الشيء الواحد متصفا بالاستجابة حقيقة
 موصوفا بالوجوب بالاتباع وهذا يختار بعض الاصحاب لا يقولون
 عليه بل القوي على الوجه الاول ما عندك من السنين انك
 والندب مما متباين متناهي لا يصح اجتماعهما في شيء واحد متباين
 الحقيقة التعليقية بل انما يصح ذلك خلافا للحقيقة التعليقية
 المذكورة لذات الموضوع فكيف يكون الشيء المستجب في نفسه موصوفا
 بالوجوب بتبعيته لشيء آخر ومن الاصحاب من يقول الفرد الكامل

هذا هو الوجه الثاني
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث

محقق

بخصوصه واجب تحيزا كما لفرد الناقص وانما المستجب اختيار الفرد
 الكامل لا نفسه ولست اراه يرجع الى فان وجوب اختيار الفعل
 واختياره يدور على وجوب حمل الفعل واستجابته في نفسه
 كيف يكون اختيار الفعل الواجب مستجبا او اختيار الفعل المستجب
 واجبا واذا كان نفس الفعل واجبا على التخيير كان اختياره ايضا
 واجبا على التخييرية واذا استبان الامر فيسجل الشك
 ان في الايتام بحسب نفسه مستجب في الصلوة الايتامية فمن
 الواجبات التخييرية وانما يعني باستجاباتها افضل
 الواجبين على التخيير فاذا اتى بها الوجوب النية يكون للصلوة
 الايتامية لا لنفس الايتام فصوره النية هذه مثلا اصلي فرض
 الظاهر مؤتمنا هذا الامام اداء الوجوب بقرينة الله تعالى والامام
 اذا نوى الامامة اصلي فرض الظاهر اما اداء الوجوب بقرينة
 الله تعالى وكذلك في صورة الايتان بالافعال المستجبة يكون
 الوجوب بفرض الظاهر الكامل المشتمل على تلك الافعال افضل
 الواجبين على التخيير البدلية اى افضل فردية الطبيعة المأمور

ينوي بها

بما وجب بالانفس تلك الافعال بحسب انفسها **فصل** اختيار استحقاق
 الحق الشهيد قدس الله لطيفه في بعض حقايق القول الثالث
 حيث ذكر ان الاستحباب يرجع الى اختيار الفرد الكامل بعينه فيكون
 فعله واجبا واختياره مستحبا فاغرض عليه جدي تحقيق الحق
 اعلى الله درجته في شرح القواعد بان استحباب اختياره مع
 استحبابه وافضل منه فاغرضه بسلام منه وسلك بسبيل التحقيق
 على المسلك الاول ونحو بقول الامر بان ما حقه هو الحق
 والفحص الصحيح ولكن لعل شيخنا قدس الله رسده لم يذكره ان
 راجع الى اختيار ذلك الفرد بعينه بحسب لحاظ الخصوصية بما هي
 تلك الخصوصية لا بحسب لحاظ الفردية بما هي سنخ الفردية فيكون
 فعله مما فعل واجبا ينوي فيه الوجوب واختياره بحسب الخصوصية
 بما هي تلك الخصوصية بعينه مستحبا ولا تنضم بذلك نية
 على ما تحقق في جميع كلامه ايضا على هذا التفرع الى اختيار
 المسلك الاول واما ما ذكره في قواعد من ان نية الصلوة
 تشمل على الواجب منها والمستحب والواجب المستحب

ظهور

بخصوصه ولا يحتاج الى نية فعل الواجب لوجوبه والتدرب
 لتدبره وان كان ذلك هو المقصود لان التدرب في حكم التتابع
 للواجب نية المتبوع بمعنى عن نية التتابع فتشديد البعد بظا
 عن سبيل التحصيل جدا ويمكن تنزيله على ثاني الاقوال
 هو مختار البعض وبالحجة هو مناف لما اوردته في هذه المسئلة
 في سائر كتبه وتعليقا الا ان يتكلف حمله على المسلك الاول
 ثم هذه المسئلة في تضاعيف الفقه حتى ثارت شتى تعرض لها
 الاحكام فلنذكر منها طائفة مما يذكرها الاول استحباب
 الاستحباب بالما في غير المتعدي لكونه افضل من الاستحباب مع
 اجزائه وبذلك استحق اهل قبل النشاء فاشي ائمة نعم عليهم
 بحجة النظر وانما رايوا بالاستحباب هناك اكملية الواجب
 قال في شرح القواعد ان قيل الماء احد الواجبين تخيير فكيف
 يكون افضل قلنا الوجوب التخييري لا ينافي الاستحباب العيني
 لان متعلق الوجوب في الخبر ليس عن واحد من الافراد بل الامة
 الكلية بمعنى بذلك الطبيعة المرسل او الفرد المنتشر او مجموع

نسخ الغزيرة في الفرد الواحد بعينه لما حقق في الاصول فعلقوا
 والافضلية بواحد منها بحسب وصية عينها لا يجوز وفي الثاني
 اذا كان هناك ماء مطلق ليس يكفي للوضوء واذا خرج بعضا
 ظاهر في الاسم وكفى فعند الشيخ في المبسوط يصح الوضوء به ^{لكن}
 لا يجوز التيمم التيمم بالمرجح بل يجوز عدم التيمم والتيمم بالصلوة ^{والعلامة}
 قطع في المختلف بوجوب التيمم للوضوء وعدم اباحه التيمم وقوة
 في القواعد فاذا لم يكن هناك تمكن من تحصيل المطلق المحض ^{قد}
 الكفاية كان وجوب التيمم مقفلا واذا كان يجب التيمم تحييرا وعند
 الشيخ لا يحتمل اصلا بل اما انه يجب كل من التيمم والتيمم تحييرا وذلك
 اذا لم يتمكن من المطلق المحض ولما انه يجب كل من التيمم وتحصيل
 المحض تحييرا وذلك اذا تمكن منه ورحم الله المستحقين ^{للمطلق}
 المحض على القولين لكونه افضل من التيمم وكذلك التيمم على قول
 الشيخ فقط لكونه افضل من التيمم وجهان ^{اولا} بالاستحسان
 والافضلية والمعنى به كمال الواجب المحض ثم لا يصح عند مختار
 العلامة وفا الجدي المحقق اعلى رتبة وسخنا التيمم ^{بغير}

الله قدره لان الطهارة واجب مطلق ولا يتم الا بالتيمم ولا يتم القوام
 المطلق الا به فهو واجب وقيل الشيخ متضاد كما اورد العلامة اذ
 الحكم بوجوب الوضوء بالمرجح بوجوب الحكم بوجوب المخرج وما قال شيخنا
 في التحقيق في الايضاح ان وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء
 والتمكن منه ومطلق بالنسبة الى تحصيل الماء واستعماله فلا
 ايجاده لعدم وجوب شرط الواجب المشروط بوجوب الوضوء مع
 حصوله في دفعه وان كان فصا دقيقا ان وجوب الوضوء ^{مطلق}
 بالقياس الكل ما هو مقدور المكلف من شرط تحققه وان كان
 هو ايجاد الوضوء للوضوء وانما تقيد به مشروطة بالقياس
 ما لا يقع تحت القدرة بايجاد الماء اذا كان مقدور المكلف ^{كان}
 من شرط تحقق الوضوء لامي شرط وجوبه لتعلق الامر به مع
 القدرة على الاطلاق كالا سلام من الكافر بالنسبة الى العبادات
 الفرق بين ايجاد الماء على تقدير القدرة وبين تحصيله ^{التقدير}
 مع فقده بالفعل الثالث المشهور بين الاصحاب جواز اتيان
 نية الوضوء والغسل عند غسل اليدين ^{المضمضة} للتحسين فيهما وعند

والاستنشااق وقد توقف في ذلك صاحب البشرى السيد جمال الدين
 احمد بن طائوس قدس الله نفسه الزكية ورفق ابن ادريس ^{رحمه الله}
 في بين الوضوء والغسل ثم بين غسل اليدين وبين المضمضة
 الاستنشااق فجوزها عند غسل اليدين في الغسل خاصة او
 عند المضمضة والاستنشااق في الوضوء والغسل جميعا وهو
 محكم ومستند الحكم على الاطلاق ان الوضوء والغسل المتتابعين
 بمسحبة افضل الواجبين فيكون لا يخ ^{لا} اول المسحبة ^{اولا} والاولى
 الكامل بالنية عنده لم تكن سعة في عملها وقتها فان وجب
 مقارنة النية لغسل اول الوجه والمضمضة والاستنشااق او
 لغسل اليدين وجوب تخيري ^{محل} قال في شرح القواعد لا يخفى ان
 النية عند اول العبادة لانها لو تقدمت عليه لكانت غرضا
 ولو تاخرت عنه خلا بعض العبادة عن النية ^{الوضوء} اول واجبات
 الذي يقع ايقاع النية عنده اول غسل الوجه فلا يجوز تأخيرها
 واما غسل اليدين والمضمضة والاستنشااق فانه لما كانت
 الافعال المسحبة فيه كان اول الوضوء الكامل عند غسل اليدين

فيكون اتباع النية عنده جازيا بل مستحبا **تكملة** الاول هل
 الافضل ايقاع النية في وقتها المتصديق مقارنة لمبدأ الوجه في
 الوضوء وكجزء الرأس في الغسل او في وقتها المتبع عند غسل اليدين
 حكم مستحب في التقلية والبيان والتكثير بان الاول ^{اولا} والاولى
 للمضمضة والاستنشااق لقرنها من الواجب ذهب الشيخ
 رضي الله تعالى عنه في المبسوط وجدي المحقق اعلى الله مكانة
 شرح القواعد الى الثاني ليحقق بذلك كون الغسل والمضمضة
 والاستنشااق مسحبة معدومة من افعال الوضوء لاختلاف
 من النية لم تقع من مسحبة الوضوء ولا ينافي مسحبة النية ^{فما} كونه
 واجبا على معنى التوسعة لان اول الوقت الموسع افضل
 غير كفضا الصلوات الواجبة فان اوله افضل مع ثبوت التوسعة
 ولعل مختار شيخنا هو الاقرب من وجه ادشاكله اكبر العبادات
 مقارنة النية لاول الواجبات وفي الصورة هي تعتبر ^{الاولا} والاولى
 والترتيب بعد النية **تكملة** الثاني اوقع النية في اول وقتها المتبع
 على جملة الافعال المسحبة والواجبة ثواب الوضوء الواجب الكامل

ولو اومعها في وقتها المستصحب في التيمم على الوضوء الواجب في الوضوء
 للجزء لا غير فان كان قد نوى المسحبة خاصة انحنى الثوب عليها
 والا فلا فاعلم ما ذهب اليه جرد في هذه الوجه **الثاني** هل الا
 والتسمية من سنن الوضوء الجائز ايقاع النية عندها قال في
 الذكرى ظاهر الاحتياط والاحاديث كلها من سنة ولكن لم يذكر
 الاحتياط ايقاع النية عندها ولعل سلب اسم الغسل المعبر الوضوء
 عنهما فاذن محل النية عند غسل اليدين ثم عند المضمضة ثم
 الاستنشاق ثم خلاصهما ثم عند ارجاء من على الوجه **الرابعة**
 التسمية من مستحب الوضوء اجماعا وهي ما رواه زرارة عن ابي عبد الله
 ثم اذا وضعت يدك في الماء قل بسم الله وبالله اللهم اجعلني
 القوابين واجعلني المتطهرين ومرسل ابن ابي عمير عليه السلام انه
 امر النبي صلى الله عليه وآله من قوضا باعادة وضوءه حتى يحل على فأكده
 الاستحباب والشح في التيمم في الاستصحاب على النية وكذا
 قول النبي صلى الله عليه وآله اذا استميت في الوضوء فمطر جسدك كله وادام اسمهم
 الا ما اصابه الماء ومثله عن ابي عبد الله عليه السلام ولعل المعنى انه بالتسمية

يكون وضوءا فاعلم ان التسمية المستحبة في كل الجسد وضوءا
 كانه ليس بوضوء بل هو في حكم غسل عضو ما فيطهر من الخبث ما
 اصابه الماء ويمكن ان يراد ان بالتسمية يتربط عليه ثواب غسل
 الجسد كله كما في الغسل يهد بذلك ما رواه الشيخ عن العيص بن القاسم
 عن الصادق ع من ذكر اسم الله على وضوءه فكان اغتسل **الثاني**
 لو نوى التسمية في الابداء فالأقرب ندادها في الانتهاء كما في الكل
 اذا لم يقط الميسور بالمعصور ولو تعدت زكاه فالأقرب انه كذلك
 لما فيه من القرب إلى المشرع **الثاني** الظاهر تقديم الاستياك على غسل
 اليدين لرواية العلوي بن خنيس عن الصادق ع الاستياك قبل ان
 قال الاضحية اي قبل ان يغسل اليدين ولو فعل عند المضمضة جاز
 وكذا لو تداركه بعد الوضوء لقول الصادق ع في ناسية قبل الوضوء
 يساك ثم يقضم فض ثلثا واستحب اية الجمل جمع عليه وضوءا
 عند القيام من النوم وخصوصا الصلوة الليل وقد اورد الصدوق
 فيه احاديث كثيرة فمن النبي صلى الله عليه وآله ما زال جبريل يوصي بالشواك
 حتى خشيت ان احرق او ادمه عنه صلى الله عليه وآله وصحبه لعلى عليه السلام

بالتواك عند كل وضوء صلوة وعند تمام التواك شطر الصلوة وعند
 كل شيء ظهور وظهر الغم التواك وعند تمام التواك ان اشق على
 الآخر ثم بالتواك عند وضوء كل صلوة اى لا وجبة عليهم
 مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه ان افواهكم طرقت القارن و
 ظهورها بالتواك وعن مولانا الباقر مولانا الصادق عليه السلام
 صلوة ركعتين بسواك افضل من سبعين بغير سواك وفي ذلك
 اخبار كثيرة رويها وروها باسانيد مختلفة **الشيخ** رواية
 على بن جعفر عن اخيه مولانا الكاظم **عليه السلام** قال على حوز الاعيان
 والاهام عن التواك عند عدم وضوء الوقت وانما مع التمكن
 منه فلا ريب انه افضل ولكن يتبادى اصل السنة بالفرقة الخمسة
 بالاصبع فقد روى محمد بن يعقوب الكليني عن سلافة في التواك
 ان ذلك باصبعك والشيخ اسنده في التهذيب السكوني عن
 الصادق **عليه السلام** ان رسول الله **ص** قال التواك بالاهام والمستحب عند
 الوضوء سواك **الشيخ** محمد بن الحسين الصبيعي على الاستياك
 العباد بالالف **الشيخ** اولم يوضع نية الوضوء الا في وقتها المتيقن

فالترتيب المولات بين المسنونات السابقة من المستحبات
 ما يجوز غاية على الاصح وقال الشيخ في البسيط لا يجوز تقديم
 على المضمضة والافضل للتابعه بينهما مثل اعضا الطهارة
الشيخ يقول في غسل اليدين الاحكام الخمسة باسرها في احرم
 منه لغرض الماء بسبب الطهارة او لعدم اذن المالك فيه مثلا
 وما يذكره لخوف غزو الماء مع ظن الوفاء وما يباح كما اذا كان
 من كوفضاء او من ان لا يمكن الاعتزال منه فلا ارباب
 انه لا يجوز تقديم النية عنده واما ما يجوز من الالة الخامسة
 في الايدي مثلا وكذلك على الاخرى اولى من ذلك فالمنع ما
 منه لغرض الوضوء كما لا اكل والاستحباب لان شيئا من ذلك لا يعد
 افعال الوضوء اصلا وكذلك المستحب بل مباشرة من نية بالانحاف
 على الرطوبة بل هو اولى مما سبق بالمنع فاذا قد اخص المستحب
 للوضوء يجوز التقديم عنده **الشيخ** المشهور بشرط استحباب
 غسل اليدين هناك يكون الوضوء من النوم والبول والغائط
 لامن الرجوع ويكون الغسل من الجنابة لغو البتة اذا استيقظ

احكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها الاناء فان احكم
 لا يدري ان ينام فيه ولو رواية حريز عن مولا نا الباقر ع
 الرجل يدر من النوم مرة ومن الغائط والبول مرتين ومن الجنابة
 ثلثا ويكون التوضا من افاغرة فوضه فلو توضا من غير ^{مستحبة}
 او من اناء لا يمكن الاغتراف منه سقط الاستحباب ^{الاستحباب} وقال شيخنا
 البيان والذكرى لو قيل بالعموم كاحسن ولا فرق بين كون
 النام مشدود اليد او مطلقا مستورا او مكشوف ولا بين كونه
 مشدودا او لا ولا بين كون العورة مستورة او مكشوفة ولا
 بين كون النوم بالنهار او بالليل بل المعتبر مطلق النوم ولا يشترط
 ان يستوعب اكثر من نصف الليل خلافا لبعض العامة ثم ان رواية
 حريز ناطقة بالغسل من البول مرتين ولكن ضمن يقول ان في ^{منها}
 على بن السندي الجولي ومضرة عبد الله الحلبي قال سالت عن ^{منها}
 كم يغتر الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها في الاناء فقال واحد
 البول واثنان من غسل الغائط وثلث من الجنابة ^{النهضة} طريقها في
 صحيح ورجال ثقات واما طريقها في الاستنجاء فنهضة ^{النهضة}

عبد الله الغضائري المدوح ولعل العلامة لذلك عدها في النهي
 من الحسا فان النوى يلعبها فلهذا اسقى الاصحاء على العمل ^{بها}
 الثانية عشر قال احمد المقام اعلى الله مقامه لما كان ادخال جزء
 من الرأس في غسل الوجه واجبا من باب المقدمة كان هو ما يغسله
 او لا فيجب مقارنة النية فيضيق وقته لذلك الجزء وضمة الى اول جزء ^{من الوجه}
 والابتداء بهما وضن نقول وجوب ذلك للجزء او لا ليس الاصاله
 بالقصد الاول بل هو لتحقيق غسل اول الوجه فاذا نعتب مقارنة ^{منه}
 لا اول الوجه بقصد ولذا للجزء في الفعل الرابع من هذا اكثر
 استحباب الوجه بالبسملة في الاخفاية مطلقا لا وايضا عنوان ^{في}
 حمزة التاوي وغيرهما من الاخبار فانها باطلا لا يمتناول موضع الاخفا
 في جميع الصلوات ومن الذابعا المقبولة ان ذلك من شعائر ^{الشيعة}
 وحديث علام المؤمنين وهو في احاديثها مشهور قال ابن عقيل ^{رحمته}
 توارث الاخبار عنهم عليهم السلام ان لا تقي في الجهر بالبسملة وقد ^{من}
 هناك ان الفلاة واحبة في الغرائض وكيفية الواجب ^{مستحبة}
 فكيف تقيم استحباب الجهر بالبسملة في مواضع الاخفا فانه محقق

الاصحاح بان كيفية الوجوب ان كانت واجبة الا لها اذا
 كان وجوبها اختياريا فاذا كان بعضها راجحا كان مستحبا فان
 التخييري لما كان متعلقا كل فرد على سبيل البدل من حيث الاختيار
 وهو الكلي الى الطبيعة المرسله تحقق بهم يمنع ان يكون بعض
 تلك الافراد بخصوصه متعلقا بالاستحباب لا بخلاف متعلقا
 والاستحباب ح فاذا القراءة الواجبة لا يتفك عن صفته
 الاختيارية ويجب كل منهما على البدل والجمهور افضل قال في الذكر **هذا**
 يتم ان قلنا ببيان الصفتين وان قلنا بان الاختيار **مستحب**
 ونحن نقول يتم على كل تقدير اذا التخيير يكون بين الشئ وبين
 اذ يمينه وسيفرر سمعت وربما اختار **مستحبا** ان الاستحباب
 راجع الى اختيار المولى الى نفسه ففعل واجب واختيار مستحب
 وروى عليه جرى على الله قدره وقد تلوناه عليك حق القول **انما**
فيها قول الاول ما ذهب اليه الاكثر هو المختار عندنا في
 ذلك للحد والسورة والايمان والاحكام والقوانين والنوازل
 والامام والمنفرد وهناك للاختلاف اقول غيره فارجب بالبراج

المحرم بها فيه انما كانت فيه مطلقا وذهب الى الصلاح الى وجوب
 للمحرم بها في اولي الظهريين في الحد والسورة جميعا والاصل
 الوجوب المحرم ولا دليل يقتضيه وقال ابن الجوزي باستحباب ذلك
 كل صلوة وفي الاخيرين ولكن للامام خاصة واما المنفرد **مستحب**
 بها في المحرمية وفرضه ان يخاف بها في عاها وهو ايضا
 الاصل من جهة التخصيص التزام شغل الذمة بالاختيار
 على التعم واما ان الاصل وجوب المخافة فلا يصارح
 الا في مواقع الرواية في غير صحيح ونقد ابن ادريس تخصيص
 الاستحباب لاولي الظهريين ولكن للامام والمنفرد جميعا **مستحبا**
 بان الاخيرين لا يتعين فيها القراءة وانما موقع الرواية **مستحب**
 فيها القراءة والحوادث ان ذلك مصادرة اذ هو عن جرم التمسك
 فيه ونقول لنا نقول بالبسملة مع عدم القراءة فضلا عن **مستحب**
 وان اخيرت القراءة فهي مساوية لغيرها والفرق تحكم من
 مستد واما الاصحاح فان ربه السابق على الاجتهاد الذي
 هو من جملة ما ينزله عليه من الأدلة فمعارضها هو

منه وهو اطلاق الرواية واصالة البراءة الزمة من وجوب الاختفاء
 بها عتقا وان ريم بغير المناظر من الاجتهاد فانما شأن المقلدان
 براجحة اختيار ما يعلم به من اقول المجتهدين ولا يكون ذلك من
 الاقله المستند اليها على المجتهد ولا ما يراعى هو مقلده **الثاني**
 قال بعض الاختصاص اقل الجهر استماع الغريب بحقيقة او تقدير **احد**
 الاختصاص استماع نفسه كذلك وقال بعضهم اقل الجهر اكثر الاختصاص
 واكثر الجهر اقل الصوت على الوجه المعروف وما لم يبلغ العلم للفرط
 ولحق ما اختاره العلامة في النهاية انهما حقيقتان عرفت ان مقتضا
 ليس يمكن تضادهما في فرد اصلا ويجعل الامر في كشف دلالتها
 على العرف **الثالث** جاهل الحكم كجاهل الاصل معذور في **الرواية**
 الاختفاء وان كان اثم بترك التعلم فاذا خالف لما مورد
 جصلا بالحكم صححت صلوة وكذلك في التقصير والابتمام فاذا اصاب
 في السفر جصلا بالمسئلة لم يحجب عليه القضاء وفي طحايا نفي فاذا
 وطئها جاهلا بالحكم لم يكن عليه كفارة وفي الوقوف بعرفة
 ونظائره من اعمال الحج فاذا مضى قبل العزوب بحمل الحكم فلا

شيء

شيء عليه ونفي بحمل الحكم هناك ما يعتم على وجوب الجهر او
 الاختفاء في الصلوة رأسا وجعل تعيين المواضع للجهرية
 والمواضع الاختفائية مع العلم بوجوب ذلك في الجملة او حمل
 مع الجهر والاختفاء بحسب اطلاق الشرع وان علم المواضع للجهرية
 المواضع الاختفائية واقبال الجهر بحقيقة الجهر والاختفاء بحسب العرف
 فاعتد ذلك معدود من حمل الاصل **الرابع** اوجب الشيخ ابو علي
 بن الاظم لقوله الامرية وقد نقل الله تعالى في قوله تعالى
 الاجتماع منا على ان الامر هذا الذر في الحق استحبابه قبل القراءة
 في الركعة الاولى خاصة من كل صلوة كما قاله الاكثر لعموم الآية
 والرواية ويستحب الاسرار به ولو في الجهرية ورواية حنان بن
 انما مدلولها نفي الباس عن الجهرية دون الاستحباب وصورته
 ما في رواية ابى سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله اعوذ بالله
 الشيطان الرجيم وروى البرزطي عن معاوية بن عمار عن الصادق
 اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم واختاره الشيخ
 في المقتعة وجوز الشيخ رضي الله تعالى عنها وفي رواية سماعة

فانما هو من حيث هو ورواية حنان بن
 فاستدلوا به في الجهرية

استعين بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم وروى
استعين بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اعوذ بالله ان
هو السميع العليم وروى قال القاضي ابن البراج ثم الظاهر مشاركة
بين الامام والمأموم كرواء التوحيد وروى ما يقال بسقوطه
للمأموم لان المفهوم من قوله ثم امام القراءة اختصاصه بين قراءة
وهو لا يترتب **التميز** الاصح استحباب الجهر بالقنوت مطلقا
لجهرته والاختفاء لصحيحة زرارة عن مولانا الباقر ع القنوت
كله جهر واما رواية علي بن يقطين عن الحسن الثالث عليه السلام
ان شاء جهر وان شاء لم يجهر فانما يعطى التخيير لإبصار ذلك
استحباب الجهر بقصد تخصيصه بالجهر استحبابه بالامام خلا
الاصل وقول السيد الجعفي بانه تابع للصلوة في الجهر والاختفاء
مدفوع بالنقض **السادس** الموقوف على الذابح بين الاختفاء وبين
الجهر في الصلوة والاوليين من العشائين والاختفاء في البوابة
فمن خالف عامدا علما بطلت صلواته وقد نقل الشيخ في الجمع
وخلاف ابن الجعفي والسيد المرتضى رضي الله عنهما في الصلوة

هذا هو الوجه في
التميز بين الجهر والاختفاء
في الصلوة

ثابت والمستند صحيحة زرارة عن جعفر عا وروى بالتأني فيقول
الشيخ ان يقوم دليل على خلافة وعموم قوله صلواتكم انما
اصلى بالنسبة الى الكيفية والكميات جميعا واما صحيحة علي بن محمد
اخيه الكاظم عليه السلام محمولة على الجهر لاجتماعها بين صحيحة زرارة
الناصرة على النقص على سبيل التفصيل وقال الشيخ رضوان الله
عليه هذا الخبر يوافق العامة ولنا عمل به واما العمل على الحديث
التابع وفي المعبر من الحاكم من الشيخ فان بعض اصحابنا كبرى
وجوب الجهر بل يستحب على الذكرى لم يعتد الشيخ بخلافه ومن
المقررة ان يعرفه من نفسه ونسبه لم يعتد بخلافه فان قيل قوله تعالى
لا يجهر بصلواتك ولا تخافت بها ظاهر التخيير وبه استدلال العلماء
قبل الحقيقة هناك غير مراد لا امتناع لانفكاك عن الجهر والاختفاء
بل المراد النهي عن الجهر العالي والمخافة الفاصدة عن مرتبة الاما
وقوله سبحانه واتبع به ذلك سبيلا يدل على عدم ارادة التخيير بل
مراعاة الاقتصاد برعاية المرتبة المتوسطة وروى ما روى مولانا
الصادق ع في تفسيره الا ان ترفع صوتك شديدا والمخافة ما دون

سمعتك وقال بعض المفسرين معناه لا يخرج صلواتك كلها ولا
 بأسها وابتغى بين ذلك سبيلا وسطا يجب اعداد الصلوات
 بل يخرج ليل والاختلاف ههنا وقال بعضهم لا يخرج صلواتك حتى
 تسمع فيها لهم ذلك على السبب والغو فيها ولا تخاف بحيث لا يسمع
 خلفك من المؤمنين اجمع علما ورا على اجزاء النسيجا بذلك الحمد
 اختيارا في الاخيرتين من الظهري والعشاء والثالثة من المغرب
 روي ذلك في الصحيحين في اداة عن مولانا الباقر ع وروي العا
 عن مولانا الباقر ع انه قال اقرا في الاولتين وستم في الثانية
 فكل من الحمد والاتباع يحجبها كتحليل ثم قد اقتصرت في المفسرين
 مضجعة على منطوق الرواية والشيخ رضي الله عنه اوجب في
 النهاية والاقتضاء تكرير ذلك ثلثا فبلغ اثنا عشر تسبيحة وقال
 المرحوم تكرر بحمد الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلثا ثم يقول
 الله اكبر فيكون عشر تسبيحا وهو قوي البسوط والمجلد والخوانساري
 ادريس وابن البراج واقصرا في بابونه وبعده ابو الصلاح
 التكري ثلثا حتى يكون تسعا وهو في كتاب حزين والاصح عندك

المفكرين

قوله الغيرة

قول المفسر فاقا للعلامة واليه جدي المحقق اعلى الله قدره ولا
 الاختلاف في قوله الهادة وصاحب البشرى مال لا يشترك الجميع في الا
 واورد على نفسه التخيير بين الوجود والعدم وهو غير معروف في
 الوجود والكل وان كانت رواية الادب اولى والاكثر لعمد
 لا يلزم وقول الذكرى هو قول قوي لكن العمل بالاكثراف مع اعتقاد
 الوجود والجواب الحق من ايراد صاحب البشرى ان التخيير بين الفرد
 الناقص والكل والاقول والاكثر لا بين الوجود والعدم فاذن هناك
 افراد متفاوتة قوة وضعفا والطبيعة المأمور بها يتحقق كل
 من تلك الافراد بحسب ما بين النار في الاثنيان باقل الفردين
 البراءة ومع ذلك فان الافضل اضافته ما به يتحقق الفرد الاق
 اذ الاثنيان به ايضا طريق البراءة ولكن على الوجه الاكمل فهو العلا
 في القواعد ويستحق ثلثا في الاثنيان بها قصد الوجود والتخيير على
 ما قرره جدي اعلى الله قدره في الشرح احدها هناك
 روايتان لم يعمل بعضنا من الاختلاف فاقول كما بعض المتأخرين قوله
 احدها بصحيفة عبد الله بن زرارته قال سالت ابا عبد الله ع عن

بحق

الاخيرة من الفهرست قال تسبيح وتحميد الله وتسغير ليلتك
 وان شئت فافتح الكتاب فانها تحميد ودعاء فخطوة الاجزاء
 بالتسبيح والتحميد من دون التهليل والتكبير واحدهما ثم لزوم الاستغفار
 بعده لك ولم يقل منها الحمد والاخرى رواية علي بن حنظلة
 قال ما كنت اباعد الله عن الركعتين الاخيرة من ما اصنع فيها
 فقال وان شئت فافتح الكتاب ان شئت فاذا ذكر الله فلوها
 الاجزاء بطلوا الذكر ولا قائل به لكن الظاهر انه اذا ذكر الله
 التسبيح الاربع كما يدل عليه قوله في آخر الحديث هما والله سواء
 قرأت وان شئت سبحت وعلى هذا وصححة عبد الله بن حمولة
 على ذلك فلهذا استدل بها الاحتجاج والاستدلال على التسبيح
 الاربع مرة واحدة من غير شيء زايد وثانيها اهل فيان القراءة في
 الاولين منها المتعينين الفاتحة وسقوط التخيير في الاخيرة بين الاكثر
 بقا التخيير عملا بالاستصحاب واستناد الصحيح معوية بن عمار عن
 ابي عبد الله وهو الرابع بين الاختلاف في الميسر اما الاول القراءة
 ثلاثا والصلوة منها واختيار في الخلاف يعني القراءة ثلاثا

حسين بن حماد عن الصادق ثم جعلها احوط لمعارضتها
 معوية بن عمار والجواب في تلك الرواية على قدر صحة الطريق
 غير محتمة للطريقين مفتون بجميعها ليس الامر بالقراءة وان كان
 الوجوه لا انه لا يصادم التخيير بينهما وبين التسبيح فان كل واحدة
 من خصائص التخيير في صفة الوجوه واما صحة محتمل من مسلم
 الصادق قال ما كنت عن الترتيب لقراءة الفاتحة في صلوة قال لا صلوة
 له الا ان يقرأها في سجدة واحدة فحمول على الترتيب عمل القارئة
 ليست ركنا حتى تبطل الصلوة ببركها مطلقا بل وانها اختلفت
 المفاضلة في القراءة والتسبيح فظاهر الصدوقين ان التسبيح افضل
 للامام والمأموم والمنفرد وهو قول ابن بكير وعبد الوهاب بن ادریس
 النهاية والمبسوط والبلل السواة مطلقا والذي يظهر من الاستصحاب
 التخيير على المساواة في حق المنفرد اما الامام فالأفضل في القراءة وعند
 شيخنا في الذكر من السنن القراءة للامام في الاخيرة بين التسبيح
 والمنفرد واستحب ابن الجبيل للامام التسبيح اذا انتهى انما ليس مسبوق
 والقراءة ان علم دخول المسبوق وجوزة ليكون ابتداء الصلوة

بقراءة واما المأموم فيقرأ فيها والمنفرد يري ما فعل والوجه
 عند ما في الحديث لما في صحيحه يعقوب بن عمار عن الصادق ع اني اكون
 اجعل اول صلوتي اخرها وهي محمولة على المنفرد والقراءة للامام
 منصوب عليه ما في رواية منصور بن حازم عن الصادق ع ولما
 رواية محمد بن حكيم عن الكاظم ع انه لم يقرأ على الامام ورواية محمد
 حران عن الصادق ع انما فادها مطلقا فضلية التسيح لا
 افضل للتسيح مطلقا ورواية علي بن حنظلة عن ابي عبد الله ع
 فاما انه عليه السلام فيهما مساواتهما في الاجزاء والافضل
 وقول السائل فاي ذلك افضل معناه ايها اولي الحق اجزاء ولما
 انه محمول على المساواة بغير تفضيل في حق المأموم فلم يلزم اطلاقها
 كما حكم به جري على الله درجة في مخرج القواعد اما رواية علي بن
 الصادق ع انما فادها في الاخيرتين لا يقرأ فقل الحمد لله وسبحان
 والله اكبر والظاهر فيها ان قوله لا يقرأ فيها ليس التسيح اخذه
 شيخنا في الذكرى بل هو بمنزلة القيد للمخاض في الاخيرتين
 غير قار فيها فقل لا آخر الحديث ورايها هل التسيح افضل

في قوله لا يقرأ فيها ليس التسيح
 بل هو بمنزلة القيد للمخاض في الاخيرتين
 غير قار فيها فقل لا آخر الحديث ورايها هل التسيح افضل

مع بيان القرلة في الاخيرين ام القراءة ذلك من بن ابي عقيل
 ويعطيه ظاهر صحيحه يعقوب بن عمار والشيخ في اللبس الى الاخيرين
 شيخنا في التعليل هو في رواية خامسة يجوز القراءة في احد الاخيرتين
 والشيخ في اخرها وفي رواية حسين بن حماد عن ابي عبد الله ع ان
 في الثانية وسادسها اليس فيها بسملة وجوب الانها جزء من القراءة
 قال في الذكرى والافضل انما غير مستوية هذا ولو اني به لم يكن بد من
 بقول انما يصح في الياس على تقدير الايمان بها مع عدم اعتقاد انها
 من مستورات التسيح وسادسها الاخيرين انما اذا اشهر في احداهما فليس
 تركه والعدول الى الاخرين كان الى الافضل لانه ابطال العمل ويحتمل
 جوازه كخصال الكفارة وخصوصا الى الافضل ولو شرع في احدهما
 بغير قصد فالذكرى فالظاهر الاستمرار على الاضائية الصلوة
 ايضا كان ولو كان فاصلا لاحدهما سبق لسان الى الاخر فالافضل ان
 التخيير باق فان تخير غيره الى غيره وان تخير ما سبق اليه لسانه فالتخيير
 الذكرى في الاجود استيفاء لانه عمل غير نية وقامته الذرائع بنو الاختار
 انه لا يستحب الزيادة على التخيير في تسيحه وقال حسن بن ابي عقيل

الاول

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر سبعا اوجسا
 ثلث في كل ركعة والوجوب التخييري عنده بين اثني عشرة وعشرين
 بقوله مثل ما قال شيخنا في الذكر لا بأس بانواع مثل هذا التسبيح العظيم
 في استحباب تكرار ذكر الله تعالى واسمها الا في اعتبار وجوب الترتيب
 في التسبيح كما صور في صحيحته زيادة ونفاه ابن الجبير بظاهر صحيحه
 عبيد الله الحلو والمحقق في الاعتبار للاصل مع اختلاف الرواية والا
 مدفوع بشغل الزمة فلا بد من تيقن الرواية والرواية غير مصرحة
 الترتيب عاشرها في الموالاة الواجبة في القراءة ومما عاها الا في
 العربية والاعراب فلا يخفى الترجمة اختيارا وانما على الاضطرار لعدم
 من العربية فالأقرب الاجزاء وحادي عشرها الا في وجوب الاختصاص
 فيه كما في القراءة ونفاه ابن ادریس للاصل مع عدم النص قلنا عدم
 في العريضة كالنص مع اعتضاد بالاحتياط وثاني عشرها حكم القراءة
 في الوجوب وعدم الركنية فتبطل الصلوة التسبيح حكم بعمل تركه لا
 السادس في الذكر في جملة بقية ما مرنا ايراد ذكرها موقفا منها استحبابا
 الترتيب في القراءة وفي السبع وهو ترتيب المهرسة والمهرسة المهرسة

هذا هو الوجه في وجوب التسبيح
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة
 في كل ركعة من ركعات الصلاة

الاستحباب

والاستعلائية والاطلاقية وغيرها باير صفاها المعبرة في عارة
 التام ثم الحسن ثم الجائز وتعد الاعراب غير موضع الوقف وعدم قراءة
 سورة الاخلاص بنفس واحد بل التنفس على اواخرتها والتكسوت العنصر
 بعد الحمد وبعد السورة وكذلك عقيب التسمية في الاخيرتين على الاظهر
 وعبره ذلك ما يريد على القدر الواجب تحكما ومنها استحباب تكرار الذكر
 في الركوع بالتثنية او التثنية والتسبيح وظاهرهم من الاصحاب
 انه نهاية الكمال وروى اليه رواية هشام بن سالم عن الصادق ع
 بن حمران والحسن بن العبد ردا عن الصادق ع اربع وثلاثين وثلاثين
 وروى بان بن تغلب انه عد في الركوع والتسبيح على الصادق ع
 ستين تسبيحة والظاهر استحباب الوقوف عند الستين لا ينافي في الاستحباب
 بما يزيد عليه والوجه على في الاعتبار لاقتصار في محاوره التسبيح على
 ما لا يستام منه ولا يفوت معه اقبال القلب لا امام ان لم يرض
 المأمومين ولم ينحصر وانما لا يتجاوز التثنية ومنها استحباب القيام
 الموقوف المستحب في اثناء القراءة فانه بحيث تلبس الصلوة به جبر
 الموصوف بالوجوب غايه الامر انه قبل الواجب المحذور وكذلك الغيا

في القنوت مثلاً أما القيام الذي فيه الشكوت للشيخ فلا اشكال في
وجوبه على الختم لانه من ضرورة القراءة فاذن فرق شيخنا في الذكر
بين القيام في القراءة بسورة طرية وبين القيام للقنوت وسائر
الاستحبابات الا ان يدخل في موصوف الوجوه بخير والثلث لا
الآباء الاستحباب غير مسلم بل منظور في صحة الوجه عدم الفرق في
التخيير بحسب رتبة الصلاة الكاملة والاستحباب بحسب الموصوف
بما هي لك الموصوف ومنها استحباب تسميت العاظم والشيخ عند عا
الوالد ولبيتك عند عا والد الولد على ما في الرواية عن الكاظم عليه السلام
وكذلك التلبية اذا مر بها ايها الذين امنوا فيقول اليك ربنا وسأ
ما يضاف في تلك الامور ومنها تخيير المسافر في الاماكن الاربعه
ولحق السيد المرتضى وابن الجوزي شاهد الامه عليهم السلام في
والامام والمستحب الافضل هناك هو الامام وظاهر ما عظمه
عم الصدوق القصر فيهما والافضل تخصيص التخيير مع استحباب
بالمساجد الثلاثة وما دار عليه سور الحضرة الحسينية وها هو
قبلي شاهد المنورة دون البلدان وقال بعض الاصحاب بذلك

في البلدان

في البلدان وقال في المعبر الحرم المسجد بما يحل الكوفة وقال الشيخ
للسوطي وقد روي الامام في حرم الله وحرم الرسول وحرم امير المؤمنين
وحرم الحسين فعلى هذه الرواية يجوز الامام خارج المسجد بالكوفة
وبالحق وهل القضاء كالآلة في التخيير استقر في البيان سواء وقع
فيها او في غيرها وسواء كانت عمدا او نسيانا وسواء كان صلاها عاماً
ثم بين الخلل ولا هذا اذا فانت وهو فيها ولو حضرها زماناً لم
الصلاة ثم خرج وقد بقي من الوقت ما يسعها فانت ففقه وجهاً
مرتباً على الحاضر اول الوقت فيها فآخره واول بالقصر هناك
منها تخيير الامام في تطويل القراءة وتخفيفها وتكثيرها الا اذا كان
مع استحباب الفرد الا ان لا قل الا ان يؤثر المأمور بالتطويل
كذلك المنفرد اذا هم ومل ومنها استحباب الجهر في صلاة الجمعة
اتفاقاً في ظاهرها مطلقاً على قول الشيخ وتبع العلامة في الخلاف
اذا صليت جماعة كما هو ظاهر الصدوق واختاره ابن اديب وهو
قول السيد المرتضى رضي الله تعالى عنه والحق في التخيير فانه مطلقاً
استقر في شيخنا في البياء والدروس والذكرى والاصح عندي قول الشيخ

والعالمه وفاقا لجدة الحق اعلى الله قدره في منج الفاعل لان
 الحلي في الصادق عم ناصه عليه قال سالت عن القراءة في الجمعة اذا
 وحدها ربعا اجبر بالقراءة فقال نعم وقال اقرأ سورة الجمعة والثلاثين
 يوم الجمعة وصححه عن الخليلي مطلقا سمعت ابا عبد الله يقول
 عمل من الرجل فصل الجمعة اربع ركعات للجهر فيها بالقراءة فقال نعم
 والقنوت في الثانية ومقرّب من ذلك رواية محمد بن مسلم الصحيح عليه السلام
 وكذلك رواية محمد بن هرون عنه عليه السلام واما صحبة ابن ابي عمير
 جميل عن ابي عبد الله عليه السلام ومحمد بن مسلم عنه اذا سالا عن صلوة
 الجمعة في السفر فقال لا يصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة
 في الظهر ولا يصح الامام فيها بالقراءة انما يجهر اذا كانت خطبة فقد
 حملها الشيخ على حال الخوف والتقية ومنها التخيير في صلوة الكسوف
 بين اكمل السورة وتكرار الجهر خمس او تبطل السورة على التقين
 بعد الحمد مرة واحدة مع افضلية الاكمال والتكرار وابن ادريس لم
 تكرر الحمد مع اكمل السورة بل استحبه وكذلك استحبه القنوت على كل
 مزدوج واستحب الجهر بالقراءة وسواء في ذلك الكسوف والخسوف

على الاصح وقيل بالاختلاف في الكسوف لغوم الجهر في الملبدة والاختلاف
 في النهارية **فصل الاول** اذا قرأ بعض سورة فهل يبقى التخيير فيما بعد
 بين اكملها وهي قراءة سورة غير اكمل او معضلة مستغنية
 شيخنا في البيان فيعيد الحمد ان قرأ اكمل غير هاتين شيئا وكذا
 ان قرأ بعض سورة اخرى على الاقرب **الثاني** لو كان رصدا استباح
 له حصول الكسوف واخبره عن رصدا لم يحصل ثم حضر الوقت
 ولم يعلم بحصول المانع فقد قال شيخنا في البيان الاقرب ان كان عالما
 اما لو حضر الوقت ولم يدر ما مانع فلا شيء واما في غير الكسوف
 كالزلزلة واخاويك التماس فلا تضام مع الجهر قطعا ولا اعتبار
 هذا بحكم التخيير ونحن نقول العمل الفارق ظاهر فان العلم بالكسوف
 مأخوذ من علم الهيئة والاحكام وهو علم حصص من العلم الاصيل الذي
 مستفاد عن جوده وبراهين هندية فينبغي ان يفتي بالتخيير في كل
 واسا الحكم بالزلزلة ومضاهايتها فاخذ من علم النجوم وهو ظني
 تخميني من فروع العلم الطبيعي لا سبيل اني الى تحصيل العلم اليقيني
 اصلا فلذلك ذهب في سالك الحكم الى ابطال احكام النجوم وحقيقوا

حكم صلوة الزلزلة

في كتبهم وتعليقاتهم في الحكمة الإلهية التي هي حكم ما فوق الطبيعة
ليس لنا ان نصدر الحكم من احكامه صلا وان اتفقوا
احكام مطابقة الواقع **فكيف** وقوع الزلزلة سبب وجوب الصلوة
وليس زمانها وقتها فيلزم تأجيل العبادة بوقت لا يعمها
فاذن الوجوب هناك في كل موسم ولكن حيث انه ليس
اجزاء الزمان الذي بعدهما الزلزلة اولوية بالنسبة للصلوة
وابقاءها بنية الاداء من بعض وقت بمدة العزم على التمسك
بها بنية الاداء التي اوقعها المكلف وان اخل بالوقاية بعدد
او غيره فاذن العبادة الموقفة بطول العزم والوجوب الموسعة
اذ ياتى المكلف بعدم التمسك في جماعة العزم ياتى بترك الوقت
للموسع اذ اما في وقت الموسع وقد بقي من الوقت ما يذبحه
حكم الفصل اذ كان واجبا لنفسه فيعاقب المكلف اذ تركه
العزم اما اذ كان وجوبه للعبادة لا لنفسه فلا يعاقب اذ اما
في سعة الوقت ولم يغتسل ومنها استحباب صلوة الجمعة كل
من يقول التحية بين يديه من الظهور ما دامت العينية مع وجود

للجم

فانما الزلزلة التي

للجامع لشرائط النيابة العامة في زمان الغيبة فكل من هذه الا
في قوة الوجوب معناه افضلية احد الواجبين على التحيز للندب
المصطلح القيم الوجوب **كافة** اجمع علما فناء الى ان التدا المشروط
وجوب السعي لصلوة الجمعة لا بد ان يكون من قبل النبي او لا
او من ياذن له الامام وينصبه بها ويعني بذلك ان وقت
انما يكون سببا للوجوب السعي اذ حضر لصلوة العادل او من يرفع
بذلك كما كان النبي صلى الله عليه وآله لا يجتمعوا واما المؤمنين صلوا
الله عليه بعده وعلى ذلك طباق الامامية هناك حضور الامام
عليه السلام واما مع غيبته هذا الزمان فلا حجة بما في انعقادها
فولان الادلة عليه عظم المتأخرين الجواز مع وجود فائض الغيبة
لعموم اخبار صحيحة ولان الفقهاء لما هم منصوصون من قبل الامام
عليه السلام انتقل ما هو اعظم من التجميع لافناء والكم وقامة الحدوث
فكيف لا يكون التجميع بالناس واصحاب هذا القول يعبرون عن الوجوب
التخييري نارة بالجواز ونارة بالاحتياط فان الجمعة لما في جاح
واجبة مجزئة عن الظهور اتفاقا منهم فلا استحباب انما هو الاجتماع

والمعنى انه افضل الامرين الواجبين على التخيير فاذا اخارها
 الفقيه وافق الاجتماع وجعل الناس السعي اليها والثاني وهو
 قول الشيخ في الخلا والمبسط واليه ذهب السيد المرتضى في المسائل
 المتأقفا وبجرح سلا واخاره ابن ادريس وعليه توى العلما
 في المنتهى وقوامه في باب الامر بالمعروف من التحريم عدم الاعتقاد
 اصلا الا ان يحضر الامام او نائبه الخاص في ذلك لا ينفي عن الغيبة
 في زمان الغيبة راسا ويقطعون التحريم قال شيخنا في الذكر
 وهذا القول ترجح والا لزم الوجوب العيني واصحاب القول
 الاول لا يقولون به لكذا ولا اخار الجواز وافق بالتخيير كما
 هو مختاره في الدعوى والبيان وهو عندنا أقوى القولين لا
 وامتنها فهو لا وليس يلزم الوجوب العيني اذا تحقق الوجوب
 المطلق لا خصوص العينية فاستفاد من عدم البطلان هناك
 اجماعا احدهما سقوط الوجوب العيني في زمان الغيبة وقد
 اصحاب على نقل الاجماع عليه والاخر اشراط الجواز اذا
 الغيبة ومعناه الوجوب التخييري مع الاستعانة العينية بوجوب

المبافرقا
 ٣

من الامانة

من الامانة العامة وقد نقل الاجماع عليه جدي المحقق على
 قدره في اكثر كتبه ونفا لغيره وفاقا شيخنا في الذكر والعلما
 في التذكرة والمحقق في المعبر وكثير من الاصحاب فانما انظر
 بعض الاصحاب كابن الصلاح وغيره توهم الاكفا بمن يكامل
 امام الجماعة ومن هناك توهم بعض المتأخرين ورجعنا بعض
 المتأخرين ان هناك قولنا انما هو الوجوب التخييري اذا لم يكن
 الاجتماع والخطبة مع حضور من يصلح الجماعة ما لا يقول
 عليه بل مستبين التوهم عندنا بل غير لفظه يتكامل بوجوب
 اجتماع شرائط الاقنا والحكم ليس العلامة نور الله سبحانه
 اخاره في الخلف قول الصلاح ثم به اخيرا على ان المراد بمن
 يكامل له صفات امام الجماعة انما هو الفقيه المأمون فانه المنصوص
 من قبل الامام عموما فيكون هو بمنزلة من يستني للجمع المخصوص
 وكذلك شيخنا المحقق المشيخي شرح الارشاد وبالحمل لا راد
 الاصحاب لا شرط صلوة الجمعة بالامام عليه السلام او نص
 من قبله لكن اصحاب القولين الجواز والوجوب الفقيه الجامع لشرائط الحكم

وكان في هذا من وجوب اجتماعه على الناس
 بل على الامامة
 في زمان الغيبة

عبر شيخنا الفقيه في ان
 فليس من الزيادة

منزلة المنصور الخاص على ما انطق به اقوالهم جميعا وتوهم حلا
 ذلك من سوء التدبر وضعف التدبر ونقص التتبع **فخرج الالف**
 حضور الامام عا او من نصب من قبله او ناء الغيبة انما هو شرط
 شرعية الابتداء لا شرط الاستدانة بعد التحريم على الاصح فلو كان
 الاشتراط في الابتداء بالايكون شرطا في الدوام كعدم الماء في
 التيميم فانه شرط في صحة ابتداءه بالصلوة لا في صحة الدوام بعد
 التحريم بالتكبير على الاصح وكذلك تضيق الوقت بالنسبة للتيميم
 الانقضاء ابتداء لا شرط الدوام فلو دخل الوقت على التيميم صح له
 ان يصلي في سعة الوقت على الاصح وكذلك الاوقات المكروهة
 يترب عليها كراهة الابتداء بالنافلة الاما له سبب الزيادة ^{التي}
 والاحرام والطواف والاستسقاء ومنه قضاء الرواتب ^{المصل} واعادته
 منفردا اذا وجد جماعة في شيء من تلك الاوقات ^{التي} لا يشترط تكرار
 الاستدانة والاقام وحكم الشيخ في انها بكرامة النوافل اداء قضاء
 عند طلوع الغروب والسيد المرتضى في الانتصا حرم التنفل ^{الصلوة}
 بعد طلوع الشمس الزوال وفي الناصرية يجوز في تلك الاوقات

صلوة لها سبب تقدم قال في البحر الابتداء فيها بالنوافل وقال الشيخ
 رفع الله درجة تقضى النوافل بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس ^{العصر}
 الى اصفرها ولا يحرم قضاءها ولا ابتداءها عند طلوع الشمس ^{عروها}
 ولو زاد بعض المشاهد عند طلوعها او غروبها جزا للصلوة حتى تطلع
 الشمس عند طلوعها او صفرها عند غروبها وظاهر ان ابي عبد الله ^{الحجاز}
 والاحكامهم بالتحريم في انشأ التلبس في الاستدانة فاذا التمس بها ^{الصلوة}
 ثم فارق الامام فان كان هناك من يقع به الجماعة بالاستقلال وبا
 واستجماع الشرايط قدم الامام او تقدم هو ولو قدمه واتر ما جمعه
 فرادى على الاقران استقرت الجماعة في البيت اسقوط الجماعة ^{الجماعة}
 ظهر وجماعة او فرادى واستشكل العلامة في التذكرة وتردد في حكمه
 اعلى الله قدره في ترجع القواعد وحكم شيخنا في الذكر بان الباقي اذا كان
 مخالطين بالكلية يصحون منهم اما ما يصح الامانة للجماعة وان لم يكن
 صفات بنات الغيبة لعدم انعقاد الجماعة فرادى في حق نقول انه منقول
 في صحة فان عدم انعقادها فرادى انما يصح الانشأ لا يحسب ^{وعلى}
 النهي عن ابطال العمل بقضى تمامها وان لم يبق جماعة ثم التي هي شرطي ^{انعقادها}

انما هي الجماعة مع فاشية الغيبة واذا لم يوجد تساوي الافراد والايام ^{بما}
 الجماعة نعم ^{الايام} من يصلح لاما للجماعة اما ما لا فناء به افضل من
 فرادى ^{الايام} اذا تقدم من له صلاح الامامة فصل شرط استيفاء ^{الغزوة}
 الاقرب لك وفاقا لاختلاف الذكرى بخلاف العلامة في الذكرى ^{الامام} للغيابة
 واشترط تعيين الامام في نية الاقضاء لان المنوى تمام هو الاقضاء
 بالاول وقد انقطع الغزوة بخروج جبه من الصلوة فلا بد ^{من} استيفاء
 ارتباط ما بقي من الصلوة بالثاني والعلامة نزل الثاني منزلة الاول في
 اقامة الجماعة فيكفي ما سبق من التعيين في التعيين في النية لا ^{عليه} لا يقول
الحكم العدد حكم حضور الامام في الاعتقاد فانما الخمسة ^{السبعة}
 من شروط شرعية الابتداء لا من شروط صحة الاستدامة والايام ^{فلا}
 غير موافق انقضوا الا الامام انما هو واحد جمعة لا ظهر على الاحتج ^{وعليه}
 فتوى الشيخ في البطون في ما يركبه في الخلاف ولا نص لاحكامنا
 لكنه قضية للذهاب نه دخل في جمعة وانعقد الطريقة معلومة فلا ^{يجوز}
 ابطالها الا بمعين وربما احتج عليه بقوله تعالى وتذكرك فانما ^{غير}
 بعض من العامة في وجوب الايتام بقاء واحد مع الامام او اثنين

وبعض الامامة هم انقضاءهم بعد ايقاع ركعة فامة وقد روي بعض
 من اصحابنا ايضا واختاره العلامة في المذكره محتجا بقول النبي ^ص
 ادرك ركعة من الجماعة فليضف اليه اخرى وفاية ما يشاء من ^{الحديث}
 ان لم يدرك ركعة من الجماعة لا يضاف اليها اذ ركعة اخرى في راي
 دلالة على ان من تلقى ثم لم يدرك ركعة قبل انقضاء الغزوة فلا
 له **تكملة** كما ان نية الاقضاء كنية اصل الصلوة في الوجوب ^{الثالث}
 فيها كالتسك في اصل النية فيبطل مع بقاء المحل ولا يلتزم اليه مع
 الانتقال منه فكذلك تعيين المقتدى به بشرط في نية الايتام
 القصد الى امام معين فلو كان بين يديه اثنان وقوى الايتام
 باحدهما لا يعينه بطل وكذا لو قوى الاقضاء بهما ولو قوى الاقضاء
 بالخاصة في جميع اتيان وجهان ومنها زوجتك هذا العربية
 وهي عجمية او زينة طالق وهي صفة ومنها بعثك القوي
 هذا واذا هو حمار او خالعتك على هذا التوب والصوفيان
 قطنا والابن ريس فان كانا وقوى العامة تغليب الاشارة في الجمع
 وفي العميين فروع ومن هذا الباب محظنة المسلك **خام** غاية حظ

العابد من صلوة الجماعة جعل صلوة مع صلوات المجمعين ^{ضعفة}
 واحدة فيرجع صفقة وان كانت خاسرة صفقة واحدة
 وحظ السالك من ذلك فوق ما يحصل لنفسه المجررة من القوة ^{التورية}
 والهبة العقلية فان الاجتماع النفوس المستفيضة لا ضوء
 القدسية المستشرقة بالانوار الالهية اثار عظيمة وفوائد ^{حجة}
 كالمرايا الصيقلية المستندرة المتقابلة التي تنعكس اضاءاتها
 متكاملة متشرفة وتتضاعف انوارها متلازمة الى حيث لا
 تطيقها الابصار الضعيفة العيشة والاحراق الضعيفة ^{الشيء}
 وقف ظاهره وباطنه وفكره وحده وروحه وجسده على ^{خطئه}
 العادة وجمع سره وعليه وحده وعلمه وعمله في حرم العترة
 فيصطف مداركة العقلية والحسية وقواه الادراكية والتحرية
 وشاعره النظرية والعلمية وجنوده القريدية والتدبرية
 كل في درجة اقصى كمال الممكن واخرى تمام المستغنى بآتمه
 المغارق بجملة ماله من المراتب الارواح والطبايع والجنون
 من بعد ترتيب الترتيب العقلية ونسبة الضعف الكمالية بآتمه عالم

العقل من العقول القدسية والملائكة التورية في فرض عالم ^{الشيء}
 مهاجرة اقليم الهيبة ثم الوصول الى شهود النور المحي والاتصال
 بجناحه الاعلى واما العارف من جمعة والجماعة فوق ما سبق
 من الخطتين جمع عالمي الخلق والامر وهما جملة ما تجوزه دايره
 فوحا الامكان لروا في بقعه اللبس الصدف الهالك المطلق ^{الشيء}
 النظر الى نفس الذات جودا حين ما هو مخوفه بالعقلية ^{تلقا}
 ابعاد حضرة الجاعل حردو امطروقة قطوف الرزاقه من فوضه
 ابداءه رعدا وذلك من جمعة مالدوات من المجمعين من الخرد
 القاذبة الغير المنلحة هي عنه ابداء في افق المسبوقية بالبطال الصرخ
 المستغرق والعدم الساذج المستوعب لعود عالم المعلوماتية
 رصد بحسب ما كان هو الواقع في كبد نفس الامر سردا اذ لم يعاد
 اللبس صغيرة ولا كبيرة الا احصاها في وطأ ووعا الدهر ابداء
 وذلك من جمعة ما كل ما عليه حكم تحكم طباع الامكان ^{الشيء}
 الدهري الغير القاري من ذوي شعوب الممكنة وقياد المعلوماتية
 احدا فاذا العارف يجمع ذمم قاطبة المهيا بحسبها

بالسلب الوارد في حكم واحد طرد انتمكم في صومعة عبودية
على كافة ما سوى عبودية الحق بالعدم واللبس لا في نوعا الك
حدد اقله لالان ثانيا بحسب نسخ جوهر الذات حين المجموع
والوجود ما دامست مجعولة موجودة موصوفة تضيد انجمن
الله حين الذي لا هو الا هو موجودا حيا قويا واحدا
هذا **الحاشية** قضية الاصل وجوب استحضار النية فعلا في كل
جزء من اجزاء العبادة لقيام دليل الكل في الاجزاء فانها ايضا
عبادة ولكن لما تعدت في تلك العبادة البعيدة المسافة او
في القرية المسافة اكتفى بالاستمرار بالحكمة وكالايمان فانها
تشرطية استحضار القيد الصحيح التي الجازم ولكن لا يستدام حكمه
يجب الامتناع عما ينافي في الجزم بالعبود اليه لا يمانية فكل عبادة
مشروطة باستدامة النية حكما لا الفراغ منها اتفاقا واختلف
في تفسيرها ففسرها بعضهم بما عردي هو عدم الانتقال من تلك
النية الى نية مخالفتها وهو اختيار الشيخ في البسوط وتبعه الاكثر
ومنهم من فسرها بوجودي هو تجديد العزم فلا تعويل عليه

قال بعضهم هي امر وجودي هو البقاء على حكمها والعزم على مقتضاها
بمعنى كون المكلف في جميع زمان العبادة بحيث متى تذكر النية
تخرج على الجزم لذلك ذهب شيخنا الشهيد كونه حكم في الذكر
في رسالة الحج ان هذا الاختلاف من فروع الخلاف في مسألة
كلامية هي ان الممكن الثاني هل هو مستغن في بقاءه عن المؤثر او
انه مفقود اليه بالعدوث والبقاء جميعا من معنى الاول يكفى
في استدامة النية بعد الانتقال منها الى منابها ومن ذهب الى الثاني
يفسرها بذلك المعنى الوجودي ونحن نقول لا فاقدر حقتنا في صحتنا
الحكمة الالهية ان طباع الامكان هو العلة المحوكة الى الجاعل
وان حقيقة الامكان في حد جوهرها متفقة الى ابداع الجاعل اياها
فالجاعل يجعل نسخ جوهر المهيبة ويفعل انفس ذاتها فيخرج منها
الوجود وسواء في ذلك اعتبار بالعدوث والبقاء فكيف يعمل في
شرع العرفا تسوغ ان يمر على الممكن للجهول حين يستغنى فيه عن
الواجب بالذات جل بعبده وليس يستصح العقل الصحيح الا ان المهيبة
للوادة في حد ذاتها باطلنة في الازال والاباد فاما الفصل ابداع



٧٣



العدم ثم ليس هو شرطاً في بقائه كالبدن والمزاج بالنسبة إلى
 النفس المجردة الانسانية والامر هناك كالامر في الشبكة
 بالقياس إلى الصيد المقبض والشركة بالنسبة إلى الطائر ^{المصاد}
 فاذن تعليق الخلاف المذكور في تفسير الاستدانة على
 الخلاف في ذلك الاصل مما ليس بسياق من سياق
 التوجيه نصيب وارثكاب مثله ذلك من الاربع النية
 غريب واما اعتراض جدي المحقق اعلى الله تعاقده عليه

الحمد لله رب العالمين وفقني لاثام
 هذه النسخة الشريفة

بسم الله الرحمن الرحيم

^{القطعة}
 للجامع جوهرها وافاضة ذاتها استقرت فعليه وتحققا واذ
 الافاضة عادت ذات نفس ذاتها لا يطل كما الذي يتحقق على
 الذي تستهلك في المحالة بغيا للجامع حدوثا واستقرارا على
 جميع الشئون والاحوال ليس بها ان العبادات من اولها الى اخرها
 انما هو ظرف حدوث العبادات لا ظرف بقائها اذ العبادات امور
 قاررات وانما يكون الامر الغير القار حدوثه تدريجيا بحركة
 منطبقة على الزمان ولا يكون له بقاء عند فراق من اهل النظر ^{قطعا}
 حيث زعموا ان الحركة القطعية لا وجود لها في الخارج اصلا وانما
 على ما حصلته من الحق والتحصيل وقد حققناه في كتبنا الحكمية ^{هنا}
 من وجود الحركة القطعية والزمان الممتد في الاما فانما لبقاء
 دهر في دهر ولا يتصور له بقاء زمان في اثنى الزمان وعلى
 اى من المسكين فافتقار العبادات الى تذكر النية في جميع اجزائها
 انما هو محسوس للحدوث فقط وايضا النظر هناك في فاقه الممكن الى
 العلة الفاعلية لثانته حدوث النية من شروط صحة علمها
 الفاعلية وكثيرا ما يكون الشيء شرطاً في اول بروز الحادث من كنه

العدم

Handwritten text in a rectangular frame, likely a list or index, written in a cursive script. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines. The script is dense and appears to be a form of Arabic or Persian calligraphy. The frame is drawn with a thin, dark line.

Handwritten text on the left page, including a large, stylized signature or heading at the top and several lines of text below. The text is written in a cursive script, similar to the one on the right page. The signature is particularly prominent and features elaborate flourishes.

ی رکف جو بیار بیا از خوش

محمد یوسف

مصطفی کار بیا از خوش

نا که گمان ناله آه خوش

نصرتی نا از خوش

